

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الإنسانية



العنصر الأوروبي تطوره وتأثيره على المجتمع الجزائري خلال (1830-1962)

مذكرة مكّلة لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر
في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

الأستاذ المشرف:

رضا ميموني

من إعداد الطالبتين:

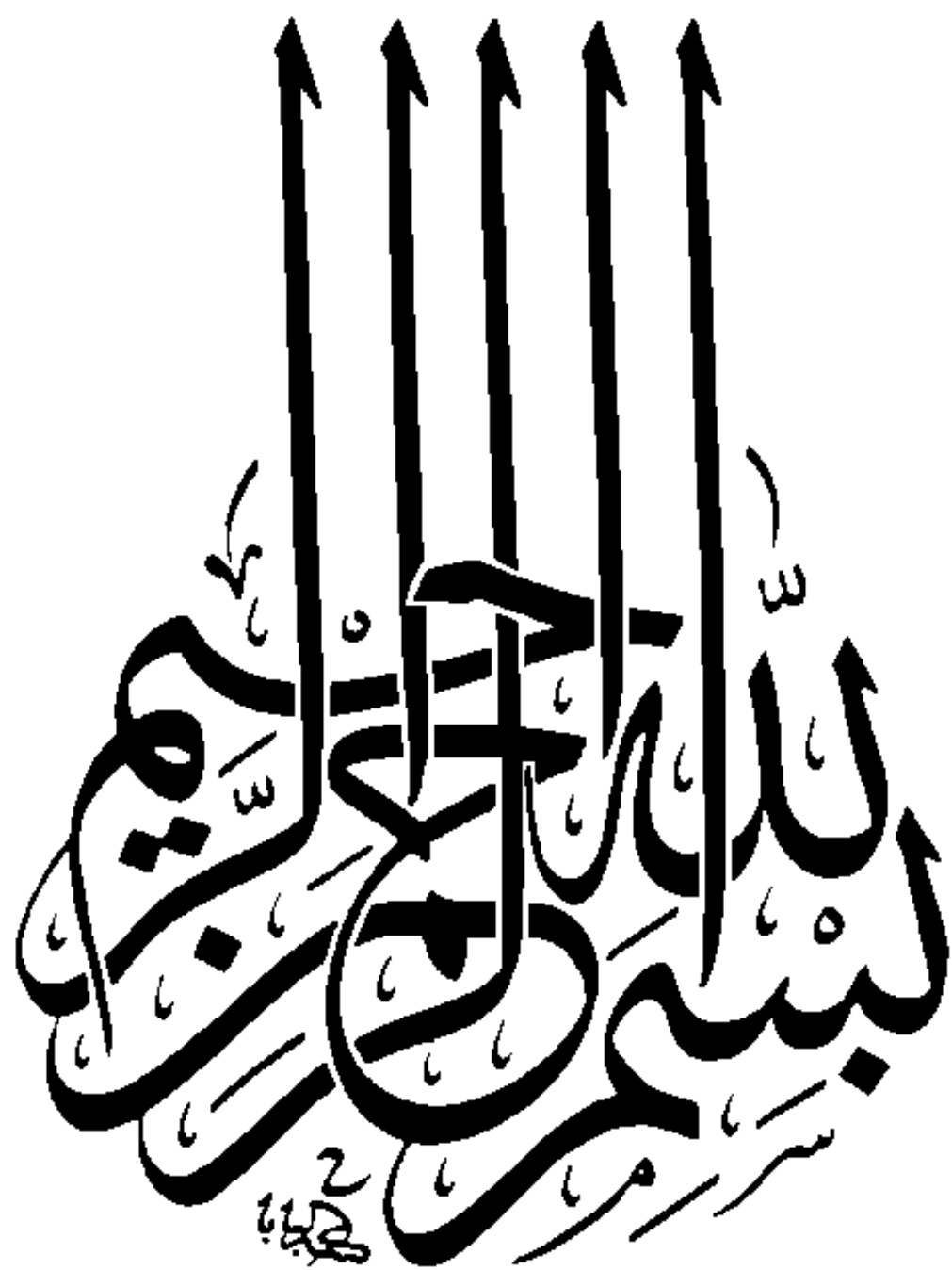
سميثة طريل

يمينة تجيني

لجنة المناقشة

الأستاذ	الصفة	مؤسسة الانتساب
أ. نور الدين ممي	رئيس الجلسة	جامعة الشهيد حمه لخضر
أ. رضا ميموني	مشرفاً ومقرراً	جامعة الشهيد حمه لخضر
أ. محمد حركات	عضواً مناقشاً	جامعة الشهيد حمه لخضر

السنة الجامعية : 1438-1439 هـ / 2017-2018 م



قَالَ تَعَالَى:

﴿ وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ

وَرَسُولُهُ، وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾

شكر وعرفان

قال الله تعالى : [وإذا تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد] .

الآية ٧ من سورة إبراهيم .

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه

صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه وسلم .

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذه الدراسة، لا يسعنا في هذا

المقام إلا أن نتقدم بأسمى

عبارات الشكر والعرفان للأستاذ الفاضل الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته رضا

ميموني عرفانا له بحسن رعايته لهذا البحث .

قائمة المختصرات

بالعربية:

ط	طبعة
ج	جزء
مج	مجلد
ع	عدد
تر	ترجمة
تح	تحقيق
تع	تعريب
مر	مراجعة
تق	تقديم
د.د.ن	دون دار نشر
د.ب	دون بلد
د.س.ن	دون سنة نشر
سا	ساعة
ص	صفحة
ص - ص	من صفحة إلى الصفحة

بالفرنسية:

page	P
------	---

مقدمة

منذ احتلال فرنسا للجزائر في سنة 1830 عملت على ترسيخ دعائم وجودها من خلال السيطرة الواسعة عسكريا عن طريق الجيش، ومدنيا عن طريق العنصر الأوروبي. لجأت إلى فتح أبواب الهجرة والاستيطان أمام مختلف الجنسيات من أوروبا تمهيدا لتأسيس مجتمع استيطاني أوروبي بديل. بدأت بالعمل لتحقيق ذلك عن طريق الحفاظ على الشخصية المميزة للمجتمع الأوروبي، وذلك بإيجاد أنماط اجتماعية واقتصادية وسياسة وثقافية مغايرة لما هو قائم في المجتمع الجزائري. هذه الأنماط المغايرة سعت في تعميق الفجوة بين المجتمعين لتصبح السيطرة والغلبة للعناصر الأوروبية الجديد في كافة المجالات.

الإشكالية:

انطلاقا من هذه الفكرة يتمحور موضوع دراستنا حول مدى تطور العنصر الأوروبي وتأثيره على المجتمع الجزائري 1830-1962؟

للإجابة عن هذه الإشكالية الرئيسية اعتمدنا التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف كانت أوضاع المجتمع الجزائري عشية الاحتلال الفرنسي اجتماعيا واقتصاديا؟
- ما مدى تأثير دعاة الاستيطان الأوروبيين ومشاريعهم في تدعيم العنصر الأوروبي بالجزائر؟
- ماهي أهم التسميات التي أطلقت على العنصر الأوروبي؟
- فيما تمثلت أسس تدعيم العنصر الأوروبي؟
- ما هي أبرز مراحل تطور العنصر الأوروبي بالجزائر وأهم مراكز انتشاره؟
- كيف كانت علاقات المستوطنين فيما بينهم وعلاقاتهم بالجزائريين المسلمين؟
- باعتبار أن فئة اليهود بقي تصنيفها الاجتماعي محل جدل كبير، كيف كانت إذن علاقاتهم بالمستوطنين والجزائريين المسلمين معا؟.
- كيف كانت علاقات المستوطنين بفرنسا والمكاتب العربية؟
- ما هي أهم التطورات التي شهدتها الاقتصاد التقليدي في ظل التطورات التي شهدتها القطاع الزراعي الحديث للمعمرين؟
- ما هي أهم الانعكاسات الاجتماعية الثقافية التي أحدثها تواجد العنصر الأوروبي إلى جانب المجتمع الجزائري؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في دراسة الآثار التي خلفها العنصر الأوروبي إثر تواجده بالجزائر، ويأتي هذا البحث كمحاولة للوقوف على ترسانة القوانين والتشريعات والتي تخدم في معظمها الاستيطان ومصالح الكولون والآثار التي أحقها بالبنية الاجتماعية والاقتصادية .

أسباب اختيار البحث:

وقع اختيارنا على هذا الموضوع لجملة من الأسباب أهمها:

- رغبتنا الشخصية في دراسة المواضيع ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية البحتة.
- ضالة الأبحاث المتخصصة في تاريخ الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية خاصة في المجال الاقتصادي.

- رغبتنا في الابتعاد عما هو مألوف حيث أن أغلب الطلبة الباحثين يتوجهون إلى التركيز على دراسة الصراع العسكري والسياسي بين الجزائريين وإدارة الاحتلال فأردنا أن نتوجه إلى ميدان آخر والذي يؤثر في الجانب السياسي ويتأثر به ألا وهو الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

أهداف الدراسة:

- تحليل طبيعة المجتمع الأوروبي بالجزائر والسياسة العنصرية التي كان يطبقها على المجتمع الجزائري.

- شرح طبيعة العلاقات الاجتماعية التي كانت بين عناصر المجتمع الأوروبي بالجزائر من خلال سمات تركيبته الاجتماعية مع التركيز على التأثيرات الجوهرية التي أحدثت عرقلة في تطور المجتمع الجزائري.

- الكشف على مراحل تطور العنصر الأوروبي من فترة الحكم العسكري إلى فترة الحكم المدني أي خلال الحقبة الاستعمارية التي شهد فيها العنصر الأوروبي تدفقا كبير جعل تأثيره أعمق وأعنف على بنية المجتمع الجزائري.

حدود الدراسة ومضمونها:

تتمثل حدود دراستنا في الفترة الممتدة (1830-1962), أي منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر في 1830, حيث مثلت هذه السنة تحولات كبرى مست الجانب السياسي وذلك بانتهاء الحكم العثماني في الجزائر بالتوقيع على معاهدة الاستسلام في 5 جويلية 1830, لتبدأ مرحلة جديدة من تاريخ الجزائر المعاصر خاصة وأن الاحتلال العسكري رافقته هجرة أوروبية ضمت عناصر مختلفة من حيث الأصول. بحلول هذه الأخيرة على أرض الجزائر شهد المجتمع الجزائري تغييرات جذرية على مستوى الاقتصاد والحياة الاجتماعية والوضع الثقافي السائد, هذه التغييرات أدت إلى ظروف مأساوية عاشها الشعب الجزائري طيلة فترة الاحتلال دفعت به إلى التوحد وطرده هذه العناصر الأوروبية من الجزائر في سنة 1962.

المنهج المعتمد:

تستدعي كل دراسة مناهج محددة , أما بالنسبة لدارستنا وذلك حسب طبيعة المادة العلمية التي وجدناها اعتمدنا على المناهج التالية:

- المنهج الوصفي الذي اعتمدنا عليه في كامل فصول البحث, بداية بالفصل التمهيدي بغية استعراض وضعية المجتمع الجزائري في كافة المجالات عشية الاحتلال الفرنسي وإلى غاية نهاية فصول البحث.
- المنهج التحليلي اعتمدنا عليه في تحليل مختلف النصوص القانونية التي مست الجانب العقاري والتعليمي, محاولين الوقوف على الغايات التي كانت الإدارة الاستيطانية ترمي إلى تحقيقها من خلال سنّها, كما استخدمنا هذا المنهج في الفصلين الثالث والرابع, وهذا بغرض إبراز الآثار التي خلفها العنصر الأوروبي على المجتمع الجزائري إثر احتكاك هذا الأخير به.
- المنهج المقارن فقد استخدمناه في بعض جوانب البحث, التي تستدعي إجراء مقارنات مثل المقارنة بين القطاع الزراعي التقليدي للجزائريين والقطاع الحديث الذي كان في يد المعمرين ومقارنة بين الوضع الاجتماعي للجزائريين ووضع الاجتماعي للمعمرين.
- المنهج الإحصائي اعتمدنا عليه في وضع العديد من الجداول الإحصائية, كان الغرض منها تقديم صورة أوضح عن مختلف التطورات التي مر بها تطور العنصر الأوروبي.

تقسيم الموضوع:

حسب المادة العلمية التي توفرت لدينا قسمنا دراستنا هذه إلى مقدمة وفصل تمهيدي وأربعة فصول رئيسية وهي كالآتي:

- الفصل التمهيدي بعنوان أوضاع المجتمع الجزائري عشية الاحتلال الفرنسي، وإرهاصات المشروع الاستيطاني، ركزنا فيه على ثلاث جوانب اجتماعية والثقافية واقتصادية للمجتمع الجزائري قبل الاحتلال، وأهم الدعاة الذين دعوا لاستيطان الجزائر بعناصر أوروبية ومشاريع أريد تحقيقها جراء هذا الاستيطان.

- الفصل الأول كان تحت عنوان المجتمع الأوروبي بالجزائر وتضمن ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان ماهية العنصر الأوروبي تطرقنا فيه لأهم الجنسيات التي انحدر منها العنصر الأوروبي وأصل تسميته والأسس التي ساهمت في تدعيمه، أما المبحث الثاني فخصصناه لمراحل تطور العنصر الأوروبي خلال الحقبة الاستعمارية وأهم مراكز استقراره في الجزائر .

- الفصل الثاني بعنوان الأحوال الاجتماعية والسياسية للعناصر الأوروبية، و قسمناه إلى مبحثين تناولنا في المبحث الأول علاقات المستوطنين الاجتماعية فيما بينهم وبالجزائريين واليهود والمبحث الثاني ركزنا فيه على علاقاتهم السياسية بفرنسا والمكاتب العربية.

- الفصل الثالث تحت عنوان تأثير العنصر الأوروبي على الاقتصاد الجزائري وقسمناه إلى ثلاث مباحث، ركزنا في المبحث الأول عن تأثير العنصر الأوروبي على القطاع الزراعي في الجزائر أما المبحث الثاني فتمحور حول تطور الهيكل الزراعي الحديث للمعمرين ومقارنته بالقطاع الزراعي التقليدي الذي خص به الفلاحين الجزائريين والمبحث الثالث كان بعنوان المعمرين وتأثيرهم على القطاع الصناعي.

- الفصل الرابع بعنوان تأثير العنصر الأوروبي على المجتمع الجزائري قسمناه إلى مبحثين الأول خصصناه للتحويلات الاجتماعية التي طرأت على النظام التقليدي للمجتمع الجزائري والمبحث الثاني للتأثيرات الثقافية الناتجة عن تواجد العنصر الأوروبي إلى جانب المجتمع الجزائري.

- خاتمة ضمنها جملة من النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة.

مصادر ومراجع البحث: لقد تنوعت المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في إنجاز هذا البحث منها:

كتاب الجزائر بين المستوطنين وفرنسا لمؤلفه صالح عباد من 1830-1930 الذي أفادنا كثيرا في جزئية تطور العنصر الأوروبي بالجزائر.

- كتاب الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر لكاتبه حسن بهلول الذي أفادنا في جزئية نشوء الهيكل الزراعي للمعمرين وتطوره والآثار الناجمة عن هذا التطور على قطاع التقليدي للجزائريين.

- كتاب الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919 بجزأيه لصاحبه شارل روبير أجيرون استفدنا منه في دراسة التغييرات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع الجزائري والفئات الجديدة التي ظهرت فيه ممثلة في فئات المجتمع الريفي والمدني.

- كتاب السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر 1830-1962 للمؤلف كميل ريسلير الذي غطى لنا جزء الانعكاسات الثقافية الناتجة عن الاحتكاك بالعناصر الأوروبية.

- الرسائل الجامعية أهمها رسالة دكتوراه صالح حيمر بعنوان السياسية العقارية الفرنسية التي استفدنا منها في تغطية عنصر تكوين الملكية العقارية القائمة قبل الاحتلال الاستيطاني.

صعوبات البحث: إن كان لا بد من ذكر الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث، ففعل من أهمها:

- طول فترة الدراسة التي امتدت على مدى قرن ونصف من الزمن، وكذا شمولها لكل الرقعة الجغرافية بالجزائر مما حال دون التعمق في الموضوع بشكل أفضل.

- الأبعاد المختلفة التي أخذها هذا البحث، حيث جمع بين الجوانب التاريخية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وهو ما يتطلب خبرة.

رغم هذه الصعوبات إلا أننا حاولنا أن نلم بجميع عناصر الموضوع، ولا ندعي أيضا أن الحديث عن موضوع العنصر الأوروبي تطوره وتأثيره على المجتمع الجزائري خلال الفترة الاستعمارية قد استوفى متطلباته من حيث البحث والدراسة بل هو مجرد انطلاقة لربما تكون سندا للطلبة

والباحثين المهتمين بدراسة المجتمع الاستيطاني بالجزائر ودافعا نحو البحث والتعمق أكثر لدراسة
العنصر الأوروبي بالجزائر الذي يعد مرحلة مهمة في تاريخ الجزائر المعاصر.

الفصل التمهيدي:

المجتمع الجزائري عشية الاحتلال الفرنسي وإرهابات المشروع
الاستيطاني.

المبحث الأول: أوضاع المجتمع الجزائري عشية الاحتلال الفرنسي.

المبحث الثاني: إرهابات المشروع الاستيطاني.

المبحث الأول : أوضاع المجتمع الجزائري عشية الاحتلال الفرنسي.

المطلب الأول: الوضع الاجتماعي.

أ- عدد السكان:

تضاربت الإحصاءات حول عدد سكان الجزائر، فلم هناك اتفاق بين المؤرخين على عدد معين، فحمدان خوجة يرى بأن الجزائر كلها لم تتعدى عشرة ملايين نسمة¹، أما كزافير ياكونو² فقدّر العدد بثلاثة ملايين نسمة، وحسب تقديرات القنصل الأمريكي وليام شالر فتراوح عددهم ما بين مليون وثلاثة ملايين نسمة³.

أما أندري نوشي في سكان المدن الجزائرية بنسبة تتراوح ما بين 10% و 20%، بينما ناصر الدين سعيدوني يحصي عدد سكان المدن والحوضر الجزائرية ما بين ثلاثة ملايين وثلاثة ملايين ونصف⁴، أما اللجنة الإفريقية⁵ التي زارت الجزائر بعد ثلاث سنوات من الاحتلال، فقد قدرت تعداد السكان قبل قدوم الفرنسيين بنحو خمسة وثلاثين إلى أربعين ألف نسمة في مدينة الجزائر وحدها واعترفت بأن الاحتلال تسبب في هجرة السكان، مما جعل العدد ينخفض في مدينة الجزائر إلى خمسة وعشرين ألف نسمة⁶.

¹ حمدان خوجة: المرأة، تح: محمد العربي الزبيري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 2005، ص 13.

² كزافير ياكونو(Xavier yacono): أستاذ التاريخ في جامعة الجزائر ثم في Aix-en-Provence، كتب عدة كتب عن الجزائر المستعمرة. ينظر: كمال كاتب: أوروبيون، أهالي ويهود الجزائر 1830-1962، تر: رمضان زيدي، دار المعرفة، الجزائر 2011، ص 35.

³ المرجع نفسه، ص 35.

⁴ احميده عميراوي: آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية على المجتمع الجزائري 1830-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2007، ص 10.

⁵ اللجنة الإفريقية : هي لجنة تحقيق تم الموافقة على إرسالها إلى الجزائر بتاريخ 07 جويلية 1833 من أجل إعداد تقارير حول أوضاع البلاد، تم إعطاؤها برنامج عمل مفصل تسير عليه، وصلت إلى الجزائر في 02 سبتمبر 1833، ترأسها الجنرال بوني، استقبلت اللجنة ممثلي السلطات المدنية والعسكرية بالجزائر وأعضاء الغرفة التجارية ولجنة استعمار الأراضي وممثلين عن الأهالي والكولون، وبعد جلسات قامت بها خرجت بنتائج أهمها ضرورة الاحتفاظ بالجزائر. ينظر: أبو القاسم سعد الله :

محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982، ص- ص 97-111.

⁶ كمال كاتب، المرجع السابق، ص 36.

ويعتبر جيلالي صاري أن سكان الجزائر يبلغ تعدادهم أربعة ملايين ونصف إلى خمسة ملايين نسمة سنة 1830، أما كمال كاتب فقدّر عدد السكان بما يقارب أربعة ملايين نسمة¹.

ب- التركيبة السكانية:

لقد كان المجتمع الجزائري مجتمعا ريفيا في أغلبه، حيث يتوزع عدد سكانه بنسبة 95% في الريف، كما وجدت بعض التجمعات السكانية المدنية ويقدر عدد سكانها بنسبة 5%².

1. البنية الاجتماعية للمجتمع المدني: وكانت الفئات المشكلة له تتكون من:

- الأتراك: يحتلون قمة الهرم الاجتماعية، وكانت الفئة المسيطرة على مقاليد الحكم في الجزائر إلى غاية 1830، إذ مثلوا السواد الأعظم في المؤسسة العسكرية والشيء الذي ميزها أنها لم تنصهر في المجتمع الجزائري بل حافظت على تقاليدها ولغتها.

- فئة الكراغلة: نتجت هذه الفئة بناءً على زواج الأتراك من النساء الجزائريات ويصنفون من حيث الثروة والاعتبار بعد الأتراك، وتمثل هذه الفئة طبقة وسطى، وقد بلغ عددهم نهاية القرن 18م بمدينة الجزائر حوالي 6 آلاف كرغلي³.

- فئة الحضر: أو البلدية يحتلون المرتبة الثالثة في الهرم الاجتماعي، وتضم ملاك الأراضي والصناع وكبار التجار، وتقلد الحضر مناصب كالقضاء والإفتاء والتعليم، فأصبح لهم مكانة مرموقة بين سكان الجزائر.

- فئة البرانية: يتشكلون من مجموع السكان الذين غادروا الجبال والأرياف إلى المدن من أجل إيجاد وظائف للعمل فيها ويتكونون من البساكرة والميزابين والقبائليين والأغواطين والجواجل⁴.

¹ - كمال كاتب، مرجع سابق، ص 37.

² - ليلي تيتة: تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن 19، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع 17، قسم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة / ديسمبر 2014، ص 138.

³ - صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، ط3، دار هومة، الجزائر 2007، ص 257.

⁴ - وليام سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تع: عبد القادر زيادية، دار القصبة، الجزائر 2007، ص - ص 99-101.

- فئة اليهود: توافدوا إلى إيالة الجزائر بعد سقوط غرناطة، ووُجدت علاقات بينهم وبين الفئات المحلية في المجتمع الجزائري، ولكثرتهم أوكلت العناية بشؤونهم إلى أحد أعيانهم عرف بمقدم اليهود، كانت هذه الفئة من أكثر الفئات ثراء فسيطروا على الأعمال التجارية والمفاوضات مع التجار الأوروبيين¹.

- فئة الدخلاء: تعتبر دخيلة على المجتمع الجزائري وتضم التجار الأجانب وجماعات الأسرى المسيحيين والقناصل ورجال البعثات الدينية والتبشيرية، تكون عددهم من مائة شخص².

مع اختلاف هذه الفئات اختلفت معها اللغات المستعملة للتواصل، فهناك التركية والعبرية و الشاوية، والإفريقية التي هي خليط من الفرنسية والاسبانية والاطالية، فكانت هي الوساطة بين الأهالي والأجانب، إضافة إلى العربية التي كانت سائدة في الأوساط العامة ولغة كلام الشعب الجزائري³.

2. البنية الاجتماعية للمجتمع الريفي:

كان مجتمع الريف مجتمعا قريبا، وكانت القبيلة هي النواة الأساسية لهذا المجتمع، وتعتبر نفسها كيانا اجتماعيا وسياسيا مستقلا تحكمها مجموعة من التنظيمات الاجتماعية الخاصة بها منفصلة عن بعضها لا تتحد فيما بينها، إلا عند اقتراب خطر يهددها.

لكن سرعان ما تنفصل عند انتهاء الخطر لتعود إلى استقلاليتها الداخلية، ويعتمد نظام القبيلة على مجموعة من المؤثرات منها ما هو مرتبط بالعرف، ومنها ما له علاقة بطبيعة النظام الاجتماعي ويتوزع السكان في مجموعات عشائرية تخضع لشيخ القبيلة وتتفرع كل قبيلة على عدد من القرى وتضم كل قرية عدد من العائلات⁴.

¹ - ج.أوهابنسترايت: رحلة العالم الألماني ج.أوهابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس 1145هـ/1732م، تر: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس (د.س.ن)، ص 32.

² - أحمد السليماني: تاريخ مدينة الجزائر من النواحي الحضارية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر (د.س.ن)، ص 33.

³ - وليام شالر: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر، تع: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982 ص- ص 112-114.

⁴ - الهواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر (سياسة التفكير الاقتصادي والاجتماعي 1830-1962)، ط1، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، لبنان 1983، ص 19.

ضم سكان الريف فئات من العائلات انقسمت هذه العائلات وفق تعاملها مع السلطة التركية القائمة إلى قبائل جندتها السلطة التركية لفرض سلطتها على الأرياف، مثلت هذه القبائل ما عرف بقبائل المخزن¹، إضافة إلى قبائل الرعية الخاضعة لسلطة البايك عن طريق زعمائها المحليين المعروفين بفئة الاجواد أو النبلاء الذين كانوا سادة في مناطق نفوذهم.

كما نجد فئة المرابطين الذين كانوا بمثابة الوساطة بين سلطات الأتراك والسكان المحليين والذين تمتعوا ببعض الامتيازات، أما الصنف الأخير فهي القبائل الممتنعة التي كانت كثيرة التمرد على السلطة، كما احتل رجال المعرفة وسط القبائل مكانة معتبرة رغم قلة فئاتهم نتيجة إشرافهم على المؤسسات الدينية والتعليمية².

ج- أنماط معيشية السكان :

تختلف أنماط المعيشة للسكان من منطقة لأخرى، تصب غالبيتها في النمط العربي البربري الاسلامي، ولهذا فقد كانت بحاجة إلى مساكن مناسبة، فتم اختيار القرى المتغيرة والمساكن الدائمة والخيام، مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي طرأت على هذا النمط بفعل التعاقب الحضاري، فنتج عن هذا ثلاثة أنماط معيشية للسكان وهي:

- **المستقرون** : وهم مجموعات تجمعت بشكل دائم في رقعة جغرافي محددة نجدهم في غالب الأحيان في المناطق الشمالية، سكنوا منازل بسيطة مبنية من الحجارة والطين والقش.

- **الشبه المستقرين** : هم مزارعون ورعاة في نفس الوقت، أقاموا مجموعات سكانية تمتاز بازدواجية النشاط المعيشي، فهم مرتبطون بالأرض والنشاط الزراعي، وفي نفس الوقت يمارسون الرعي³.

¹ - قبائل المخزن : مكان خزن البضائع والمؤن ثم أصبحت تطلق للدلالة على القوة التي يستعملها الداوي لفرض سلطانه، وتتألف من القوة العسكرية التركية وعدد من قبائل العرب والبربر المتعاونون معه. ينظر: ليلي نيتة، مرجع سابق، ص 138.

² - المرجع نفسه، ص 139.

³ - خديجة بختاوي: التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران 1870-1939، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عبد المجيد بن نعيمة، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة وهران 2011/2012، ص 284.

- **البدو الرحل:** يعتمدون في حياتهم ومعيشتهم على رعي الأغنام والجمال، لأنهم مضطرون إلى التنقل الدائم والمستمر وتطلب هذا النمط الحياتي اتخاذ سكنا خاصا ذو طابع مميز للاستقرار المتمثل في الخيمة، إضافة إلى ممارستهم للزراعة ولكن بشكل محدود، ومهما اختلفت أنماط المعيشة، فإنهم يجتمعون في النهاية في إطار العرش أو القبيلة¹.

المطلب الثاني: الوضع الثقافي.

كانت الثقافة في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي عربية إسلامية، فالعلاقات المعنوية والثقافية بين أفراد المجتمع الجزائري مستمدة من الحضارة الإسلامية من دين وثقافة وتقاليد وقوانين وأحكام وهي عنصر الانسجام والتماسك بين 99% من مجموع سكان الجزائر².

لذلك فالواقع الثقافي في الجزائر يتميز بهيمنة الإسلام وامتزاجه كروح وممارسة في جميع البنى الاجتماعية والاقتصادية القائمة، ولا يوجد في البلد دين آخر، ماعدا اليهودية المسموح بممارستها لدى اليهود الذين لم يكونوا يمثلون أكثر من 1% من مجموع السكان³.

لقد كان الإسلام أهم عنصر من عناصر ومقومات الشخصية الجزائرية، أما فيما يتعلق باللغة العربية باعتبارها أحد مقومات المجتمع، فالتدريس كان بها منتظما ولم تكن الأمية سائدة في الأوساط الجزائرية قبل الغزو الفرنسي والدليل على ذلك أن التوقيعات في بداية الاحتلال كانت توقع بالكتابة لا بالإصبع، فكانت في مدينة الجزائر مائة مدرسة لتعليم القراءة والكتابة والحساب في سنة 1830.

بالنسبة لمستويات التعليم فكان على ثلاثة مستويات؛ الابتدائي والثانوي والعالي، يقوم بتمويله الشعب الجزائري عن طريق الأوقاف والتبرعات، وقد كان للمؤسسات الثقافية دور هام في الحياة الثقافية، فالمساجد والجوامع كانت بمثابة مركز للعلم والتعلم حيث يركز تعليم الجزائريين عليها إلى جانب كونها مركزا للعبادة⁴.

¹ - خديجة بختاوي، مرجع سابق، ص 284.

² - أنيسة بركات: محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 2008، ص 77.

³ - وليام شالر، مصدر سابق، ص 38-39.

⁴ - أنيسة بركات، المرجع السابق، ص 77.

فقد كانت أيضا بمثابة مكاتب قرآنية إلى جانبها الكتاتيب التي يتلقى فيها الطفل الحروف الهجائية بواسطة اللوح المصلصل والقصباء وطريقة التعليم تتم على الألواح الخشبية¹، أما بالنسبة للبنات، فكن يدرسن في مدارس خاصة بهن يتعلمن فيها السنن والقواعد الإسلامية والقرآن من شيخهن.

إضافة إلى وجود المساجد والكتاتيب، وجدت المدارس الابتدائية التي لا تخلوا منها قرية من القرى في الريف، فكانت تتوزع وتنتشر بين أهل البادية وفي الجبال النائية، وانتشر التعليم بها وقلت نسبة الأمية بين سكانها².

بينما مرحلة الدراسات العليا شملت دروس الفقه والتفسير والتوحيد وعلوم اللغة والفلك والحساب لتخريج المدرسين والأئمة والقضاة وذلك في الجوامع والزوايا التي انتشرت في البوادي فكان لها دور علمي وديني واجتماعي في المجتمع الجزائري³.

إضافة إلى الزوايا التي قامت بدور هام في التوازن الاجتماعي سواء في المدن أو الأرياف، إذ أنها تمكنت بواسطة الإلهام الروحي من كسب ولاء شعبي ومن أن تحافظ على المقومات العربية الإسلامية، فأغلب سكان الجزائر من مريدي الطرق كالرحمانية والتيجانية والقادرية وغيرهم من الطرق الأخرى⁴.

في الأخير وكحوصلة لهذا العنصر يتضح أن الجزائر التي احتلها الفرنسيون في سنة 1830 لم تكن دون ثقافة ولا حضارة، بل كان المجتمع الجزائري متمسكا بدينه وثقافته العربية الإسلامية ومقوماته الشخصية، ولقد أكد ذلك بعض الرحالة الأجانب الذين زاروها قبل الاحتلال.

¹ - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ...، مرجع سابق، ص 161.

² - أشرف صالح محمد سيد: المراكز الثقافية في دار السلطان (الجزائر) أواخر العهد التركي، مجلة أمارا باك، ع7ع الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم وتكنولوجيا 2013، ص- ص 68- 69.

³ - أنيسة بركات، مرجع سابق، ص 77.

⁴ - حميدة عميروحي، آثار السياسة...، مرجع سابق، ص 17.

المطلب الثالث: الوضع الاقتصادي.

يعتمد المجتمع الجزائري (لكونه مجتمع فلاحى) على نشاطين أساسيين، وهما زراعة الحبوب وتربية الماشية ولم يكن ممكنا ممارسة هاذين النشاطين، إلا في إطار التنظيم القبلي القائم على الملكية الجماعية للأرض، لأن تقسيم الأراضي على الأفراد من شأنه أن يعيقها، كما أن تربية الماشية لا تقل أهمية عن النشاط الزراعي، لكون ثلث المجتمع الجزائري يعيش من ورائهما¹.

لقد ظل هذا النمط من الإنتاج يخزن داخله قيما إجتماعية، تظهر في ارتباط الجزائري بأرضه واستماتته في الدفاع عنها، وقد ساهمت الملكية الجماعية للأرض في ترسيخ معاني التوازن والانسجام في المجتمع الجزائري²، وقد انقسمت ملكيات الأراضي إلى:

- **الملكيّات الخاصّة** : تستغل من طرف أصحابها بطريقة مباشرة و تتميز بصغر مساحتها كانت تقع في المناطق الجبلية المأهولة بالسكان أو قرب المدن، تخضع لأحكام الوراثة والبيع والشراء³.

- **أراضي الدولة (البايك)**: وتشمل الأراضي التي استحوذ عليها الحكام الأتراك ابتداءً من القرن السادس عشر وحتى مطلع القرن التاسع عشر عن طريق المصادرة أو الشراء وتتواجد في الأوراس والقبائل الصغرى ووحدات الصحراء وقرب المدن (...)، وتظهر أكثرها في المناطق البعيدة عن المدن وقد تشتري القبائل هذه الأراضي من الباي بعقد مكتوب وقدّرت بحوالي أربعة ملايين ونصف مليون هكتار⁴.

¹ - الهواري عدي، مرجع سابق، ص 16.

² - الطاهر عمري: أليات الإستعمار الاستيطاني الأوروبي في الجزائر وليبيا، أعمال الندوة العلمية الأولى في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة، دار الهدى، الجزائر/ ماي 2008، ص 198.

³ - محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية النشر والتوزيع ، الجزائر 1982، ص 58.

⁴ - احميده عميراي، مرجع سابق، ص 25.

- **الأراضي المشاعة:** وهي أراضي العرش التي يتم استغلالها من كافة أفراد القبيلة وغيرهم وهي غير قابلة للبيع أو الهبة أو التجزئة ويكفي أن يكون الشخص من أفراد القبيلة حتى يكون من حقه التمتع بأرضها¹.

- **أراضي الوقف:** وهي أراضي الحبوس وأملاك الدولة وتشرف على تسييرها المصالح الإدارية بمساعدة قبائل المخزن، وفي بعض الأحيان تعطى هذه الأراضي للأفراد أو القبائل لتستغلها مقابل أجر متفق عليه وكانت من الأراضي الخالية فمن أحيائها فهي له².

لم يكن الاقتصاد في الجزائر قبل 1830 مبني على أساس يمكن تنميته بخطط ومشاريع صناعية، فالأتراك لم يشجعوا أية حركة اقتصادية منتجة ولم يستثمروا الثروات التي جنوها من الجهاد البحري ضد المسيحيين من ضرائب وجبايات لتطوير البلاد وتنمية الوضع الاقتصادي بل استأثروا بها³.

فيما يتعلق بالنشاط الصناعي فتميز بالطابع التقليدي، حيث تمثل أغلبه في النسيج والسجاد والحلي والطرز والدباغة والنحاس...، فاليهود اختصوا بصناعة الذهب والأحجار الكريمة، أما الريف الجزائري فقد ساهم في تمويل المدينة بما تحتاجه من المواد الضرورية للصناعة، وكان سكان هذه الأرياف على دراية جيدة بطرق استخراج المعادن خاصة الحديد والرصاص والملح والبارود، لذلك فلقد كان للجزائريين صناعتهم واقتصادهم الخاص والبسيط .

بالنسبة للنشاط التجاري، فله دور هام في حياة المجتمع الجزائري، فلقد كان نشاط الجزائريين يتم داخليا وخارجيا، فداخليا بين المدن والأرياف إما بواسطة الباعة المتجولين في الأسواق الأسبوعية أو بواسطة القوافل التي كانت تتجه من الغرب إلى الشرق ومن الشمال إلى الجنوب، أما خارجيا فكان يتم بين الجزائر وتونس، إضافة إلى التعاملات التجارية والمالية مع بعض الدول الأوروبية التي كان فيها اليهود محور الوساطة⁴.

¹ - الهواري عدي، مرجع سابق، ص 16.

² - احميده عميراي: قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، الجزائر 2005، ص 13.

³ - المرجع نفسه، ص 14.

⁴ - احميده عميراي، آثار السياسة...، مرجع سابق، ص - ص 21-22.

المبحث الثاني: إرهابات المشروع الاستيطاني.

المطلب الأول: دعاة الاستيطان.

عقب الاحتلال الفرنسي للجزائر اقترحت مجموعة من العسكريين والكتّاب والأطباء والمصلحين وغيرهم من كافة التوجهات السياسية أفكارا ومشاريعا نصب في فكرة تشجيع الهجرة الأوروبية نحو الجزائر، وذلك من أجل تجسيد هدف واحد ألا وهو صناعة حقبة تتميز بتفوق الجنس الأوروبي على الأجناس الأخرى، بما فيها العرب الجزائريين. ومن بين هؤلاء نجد:

- **ألكسي دوطوكفيل**¹: حسب رأيه فإن حل المشاكل الاجتماعية بفرنسا مرتبط بتعمير الجزائر بمستوطنين يأتون من فرنسا، وأن الحضور الأوروبي بها سيغير الموازين، بحيث يخلق في الجزائريين اليأس فيذوبون شيء فشيئا، بينما يزيد عدد المسيحيين بحيث يقول: "يجب أن يكون هناك سكان أوروبيون في الجزائر، لأنهم يضمنون لفرنسا الاستقرار، كما يجب أن يسير الاستيطان والحرب معا، لأن الأوروبيين عند إحلالهم بالمنطقة سيجعلون من الحرب أكثر سهولة"².

- **أوجين بوديشون**³: يعتقد أوجين أن العرب الجزائريين جنس أدنى غير قابل للتحضر، لذا الضرورة تسمح لأوروبيين بالاستحواذ على مناطق الجزائريين⁴.

¹- **ألكسي دوطوكفيل** (Alexis de Tocqueville): مؤرخ ومنظر سياسي فرنسي، كان من مؤيدي غزو الجزائر منذ 1828، اهتم بالشأن الجزائري لسببين أساسيين؛ الأول أن الجزائر كانت في الثلاثين سنة الأخيرة من حياته شأنا فرنسيا، وذلك أن عملية الاحتلال المتبوعة بالاستيطان كانت على قدم وساق وكانت النوايا الفرنسية تجاه الجزائر، وكان لوطوكفيل دور في توجيهها والتأثير عليها، والثاني وهو نتيجة منطقية للأول لكون طوكفيل رجل سياسة انتخب عضوا في الجمعية الوطنية الفرنسية من 1839-1849 وهي السنة التي أصبح فيها نائب لرئيسها ووزير خارجية فرنسا فيما بعد. ينظر: ألكسي دوطوكفيل: **نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان**، تر: إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008، ص- ص 8-9.

²- المصدر نفسه، ص 15.

³- **أوجين بوديشون**: هو طبيب وسياسي جمهوري، اشتهر بأنه من بين المبشرين العلميين الذين اجتهدوا في إدخال الفكر العنصري للعلوم، فكان من أصحاب السياسة البيولوجية العنصرية التي كانت تنص بالقضاء على كل الأجناس السفلى للسماح للأجناس السامية بالعيش والتقدم، فكان من الأشخاص الذين ساعدوا على نمو نظريات الإبادة. ينظر: أوليفي لوكور غرانميزون: **الاستعمار الإبادة تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية**، تر: نورة بوزيدة، دار الرائد، الجزائر 2007، ص 419.

⁴ - المرجع نفسه، ص 428.

كما اقترح بوديشون جلب صينيين و زوج واستبدال العرب بهم، لأن هؤلاء في نظره أقل خطورة من العرب وأكثر انصياعا من الجزائريين الذين في نظرهم يمنعون الأوروبيين من الحصول عن الأراضي الخصبة التي يحتاجونها، ومن هنا جاءت فكرة سلب أراضيهم، وبالتالي على الأوروبي أخذ مكان العربي في كل الأراضي الخصبة، ويطورها باستخدام الوسائل التقنية والعلمية والاقتصادية¹.

- **الجنرال دوفيفيه**²: بعدما لاحظ هذا الأخير أن الفقر في فرنسا يمس أكثر من عشرين بالمئة من سكان الدولة الفرنسية طرح فكرة تهجير جموع كبيرة إلى الجزائر من الفقراء الذين أصبحوا عبئا على الخزينة العمومية وتهديدا على المجتمع الفرنسي، وبالتالي فإن دوفيفيه والفرنسيون عموما اعتبروا الجزائر مسرح للنفايات الاجتماعية ليست الفرنسية فقط، بل الأوروبية فشجعوا كل الدول الأوروبية على تهجير فقرائهم إليها³.

- **برتران كلوزيل**⁴: دعم فكرة توطين الأوروبيين في الجزائر من أجل تشكيل نواة الاستعمار ولا يتم ذلك إلا من خلال إعطاءهم الأراضي فيقول: "يجب علينا منح الأراضي الأقرب فالأقرب التي تحيط بنا إلى الكولون مما يحتم عليهم المشاركة إلى جانبنا في أعمال الدفاع"⁵.

¹ - أوليفي لوكور غرانميزون، مرجع سابق، ص 429.

² - **الجنرال دوفيفيه**: كان ضابط في جيش أفريقيا ثم مارشال سنة 1839، كتب عن الاستعمار وعلاقته بالفقر في فرنسا، شارك في قمع تمرد أبريل 1834 في العاصمة باريس، وكان يقول أن كل التشريعات انهارت أمام مشكل التسول لأنه لا يوجد حل لها إلا الإعدام أو النفي، بينما الحل الأكبر يكمن في منح هؤلاء العمل لأنها الوسيلة الوحيدة للقضاء على الآفات الاجتماعية وهنا يأتي دور الجزائر التي ستؤمن لهؤلاء هذا العمل، شارك في اشتباك جوان 1848 فمات على إثره. ينظر: المرجع نفسه، ص 392.

³ - المرجع نفسه، ص 375 .

⁴ - **برتران كلوزيل**: تخرج من المدرسة العسكرية ملازما، أصبح جنرال في 1870 كان من أنصار نابليون الأول، شارك في ثورة جويلية 1830، تلقت أمرا من لويس فيليب باحتلال الجزائر، عين حاكما عاما على الجزائر 1830 - 1836 كان من أكبر مشجعي الاستعمار في الجزائر، وله آراء في ذلك نشرها حينما عين قائد جيش الحملة ارتكب أبشع الجرائم استبدل بدامرمان في 12 فيفري 1873 التحق بمجلس النواب الفرنسي، حيث أراد أن يبرر سلوكه، ويثبت نزاهته من الاتهامات التي وجهت إليه. ينظر: A.berbrugger: **bibliothèque-muse d'Alger**, imprimerie bastide, libraire-éditeur, alger 1864,p13.

⁵ - عبد القادر سلاماني: **الاستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة**، دار قرطبة، الجزائر 2013، ص 257.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف شجع كلوزيل بناء المؤسسات الزراعية والصناعية، وتوزيع الأراضي على الكولون لأغرائهم من أجل البقاء وفي هذا أكد: "أنه لا يمكن غرس العروق هنا إلا بواسطة الهجرة الأوروبية فقط وسنكون شعب جديد يكبر بسرعة"¹.

- **الجنرال بيجو**²: لقد كان من أكثر المسؤولين حماسا لفكرة التوطين الفرنسي يرى أن الاحتلال ما هو إلا عملية مؤقتة وأنه لا يكتسب الصفة النهائية إلا بتثبيت العناصر الأوروبية في الجزائر، فاقترح فكرة الجندي الفلاح وشجع أولئك الراغبين في الاشتغال بالميدان الزراعي على القدوم إلى الجزائر لأنهم فاعلين أكثر من رؤوس الأموال في مجال الزراعة فراهن بيجو على الأرض ونلمس ذلك في قوله: "يجب أن يقيم المستوطنين الفرنسيون حيثما وجدت الأرض الخصبة بدون اهتمام بحق ملكية الأرض التي يجب توزيعها على هؤلاء وشيء فشيئا ستصبح من أملاكهم الشخصية".

إن خلفيات الآراء لدى هذه الشخصيات منطلقة من رؤية مفادها أن الجزائر هدية من السماء للتخلص من كل آفات فرنسا، خاصة أن العرب الجزائريين جنس أدنى ليست له حضارة في نظرهم اقتصاديا غير منتجين، لذا تم سلب أراضيهم وإبادتهم.

لكن شعب الجزائر شعب عريق له حضارته الخاصة ودليل ذلك تصريح الجنرال فالازي أمام مجلس النواب الفرنسي بقوله: "لو كان سكان الجزائر قوما آخرين غير العرب، لما أوصيت بتعمير البلاد، لكن وجود هذه الأمة القوية العتيدة والمتفوقة على العناصر الأوروبية التي كنا ننوي إدخالها إلى البلاد كل ذلك حتم علينا توطين الأوروبيين أمام أولئك العرب جنبا إلى جنب معهم"³.

¹ - عبد القادر سلاماني، مرجع سابق، ص 257.

² - الجنرال بيجو (1849-1784): أصبح حاكم عام للجزائر 1841-1847، فتح سياسة الاستيطان الرسمي 1841، فتح معه سياسة الأرض المحروقة، أسس عدة قرى استيطانية في المدن الساحلية. ينظر: A.Berbrugger, op-cit, p13.

³ - مصطفى الأشرف: الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنيف بن عيسى، دار القصة، الجزائر 2007، ص 82.

المطلب الثاني : المشاريع الأوروبية بالجزائر.

إن عملية الاستيطان في الجزائر كانت مدروسة من قبل عدة تيارات شجعت على إقامة حكم استيطاني متعدد المشاريع خارج أوروبا وهي كالتالي:

المشروع الملكي المحافظ الجمهوري الفرنسي: كان من بين النظريين لهذا المشروع كل من دي بولينياك، دي بورمون، بيجو ونابليون الثالث وموريس فيولت، يعتمد هذا المشروع على إلحاق الجزائر بفرنسا وذلك من أجل تدعيم سلطة الملك وحماية المسيحيين مع تطبيق مشروع تعليمي أوروبي¹.

المشروع الكاثوليكي: إن البنية الأصلية للمجتمع الجزائري ظلت تسري فيها روح العامل الديني ومن هنا جاءت فكرة تمسيح هذا المجتمع من خلال مجموعة قساوسة رافقت دي بومون أثناء الحملة وذلك بهدف نشر الديانة المسيحية، ولما وصلت الأخبار إلى روما بخصوص ما جرى في الجزائر قدم القنصل البابوي في مرسيليا تهانيه للملك الذي استجاب بقوله: "إن النجاح تحقق بفضل صلوات البابا"، وفي نظر أصحاب هذا التيار أن انتصار الفرنسيين أعاد بعث الدين المسيحي الكاثوليكي بإفريقيا².

قام بيجو بتوزيع الأراضي على الدفعات الأولى من الأوروبيين التي وصلت إلى الجزائر قال لهم: "أيها الأخوة خذوها وانشروا العقيدة المسيحية في صفوف الأهالي"، ولقد تمكن رجال هذا المشروع من تحويل المساجد وأماكن العبادة إلى كنائس وتنصير الكثير من أبناء الجزائر وهذا أثبتت صليبية الاحتلال الاستيطاني³.

¹ - احميده عميراوي: موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي، دار الهدى، الجزائر 2003، ص 169.

² - لورا فيشيا فاقلييري: أرشيف الفاتيكان السري حول غزو الجزائر من قبل القوات الفرنسية لشارل العاشر أو الحرب الصليبية المجهولة، تر: حميد عبد القادر، عالم الأفكار، (د.ب) 2013، ص 86.

³ - بسام العسلي: المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي، ط1، دار النفائس، (د.ب) 1980، ص - ص 163-164.

المشروع الليبرالي: لم يأبى دعاة المشروع الليبرالي أن تبقى الرأسمالية الفرنسية محصورة في نطاق ضيق لذا تزعموا حركة البحث عن مناطق ليس فقط لاستعمالها كسوق وإنما لتكون مناطق مفتوحة للجنس الفرنسي فكانت الجزائر وجهة هؤلاء.

هذا المشروع في الواقع لا يمكن أن يجسد ويستمر إلا من خلال نفي الآخر، ولقد اعتمد منذ بداياته على عنصرين هامين وهما؛ ترسيخ نوع من العلاقات الاجتماعية الرأسمالية وبالتالي تحطيم العلاقات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية من ناحية، ومن ناحية ثانية إخضاع هذه الأخيرة أو أحداث تحول اجتماعي فيها نتيجة تراكم الرأسمال الأوروبي وهذان العنصران شرطان أساسيان لاستمرار الوجود الاستعماري¹.

المشروع السانسيموني²: من مبادئ هذا التيار هو إقامة نظام حكم استيطاني قوي متعدد المشاريع خارج أوروبا ويؤمن أصحاب هذا التيار أن الجزائر تحمل عوامل نجاح السانسيمونيين، من أجل نجاح المشروع الاستيطاني لعب رجال هذا التيار دورا هاما في تثبيت العنصر الأوربي من خلال سعيهم إلى إدماج المجتمع الجزائري في المجتمع الأوروبي الدخيل وتوجيه الفكر والثقافة عن طريق التحكم في المدارس التي أنشئوها خصيصا لذلك وتوجيه الاقتصاد، بدأت مشاريع هذا التيار منذ 1857 كمشروع السكك الحديدية واستغلال المناجم وغيرها وكذلك عدة مشاريع أخرى منها الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية³.

¹ - احميدة عميراي، مرجع سابق، ص 173.

² - **السانسيمونية:** هي مذهب إيديولوجي فكري واقتصادي وسياسي يؤمن بحرية المعتقد من دون إكراه أصحابه بمستقبل العلم كوحدة قياس في هذا العالم، ظهر في أوروبا مع مطلع القرن العشرين على يد سانسيمون يقوم على الاشتراكية التي وجدت في الوضع الأوروبي ميدانا خصبا لانتشارها، وهو الوضع الذي انتهى إلى الإعلان عن البيان الشيوعي 1848 ويرون ضرورة تحقيق الوحدة بين العالمين الشرقي والغربي على أن يكون فاعلا والشرق مفعولا به، وبينما كان السانسيمونيون يبحثون عن ميادين لإقامة تجاربهم وقع احتلال الجزائر، تولدت فكرة تعميرها لإقامة تجاربهم النموذجية التي يدعون إليها، فكان عدد كثير من قادة الجيش الفرنسي والمدنيين وأطباء وتجار والصحفيين والنواب منتمين لهذه الحركة كما تأثر بها نابليون الثالث ولامورسيير، كلهم تأثروا بأونفتان أب السانسيمونية في الجزائر. ينظر: أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954**، ط 1، ج 6، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1998، ص- ص 437-440.

³ - أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر...**، ج 6، مرجع سابق، ص 30-31.

المشروع الماسوني¹: لقد دعت الماسونية إلى استيطان الجزائر، منذ أن توطنت البلد سنة 1830، كغيرها من المؤسسات الاستعمارية، أقامت دعوتها على أن الجزائريين، كانوا برابرة متوحشين، وأن الاحتلال الفرنسي له بركة وسعادة نزلت على الأرض البربرية، حملوا على عاتقهم محو الحضارة الإسلامية العربية وتذويبها في الحضارة الأوروبية وخاصة الفرنسية، ومن دعاة هذا التيار المارشال بوجو، والكثير من الأعضاء سواء في البلديات أو تجار أو الجيش أو برجوازيون واليهود الذين دخلوا فيها بأعداد كبيرة منذ 1870.

بشهادة أحد الكتاب الفرنسيين الذي يقول أن أغلب الحكام العامين بالجزائر كانوا ماسونيين إضافة إلى أعيان الكولون، كل هؤلاء عملوا على أن يجند المتطوعين الجزائريين للمحافل الماسونية، وفي عام 1902 أعلن الماسونيون ضرورة فصل الأطفال عن تعليم القرآن وإبعادهم عن الزوايا والتربية الدينية الإسلامية وتم عقد العديد من المؤتمرات الماسونية وكان بعضها متعلق باليهود، مما يدل على العلاقة الوثيدة بينها وبين الصهيونية.

إن كل هذه المقترحات والمشاريع رغم اختلاف مشاربها الإيديولوجية، عسكريين، اشتراكيين ملكيين وجمهوريين، ليبراليين، ماسونيين، كاثوليكين، ملحدين... الخ كلها تهدف إلى شيء واحد ألا وهو إحلال أمة محل أمة أخرى وجعل الأرض الجزائرية مجال لإحلال قيم مكان أخرى وهذا لن يتحقق إلا عبر الإبادة العرقية للجزائريين وسلب أراضيهم منهم من أجل فتح المجال للعناصر الأوروبية².

¹ - الماسونية : تيار فكري علماني عالمي غامض، فيها جمعيات سرية لها طقوسها ومراحل التدرج فيها ،كان هدفها الظاهري عالمية المعتقد لخدمة الإنسان بالخلق والإبداع، لهذا انتشرت محافل الماسونية في العالم والجزائر ،إن الماسونية في ظاهرها مغلفة بالمسيحية إلا أنها مؤسسة على تعاليم يهودية، ويوجد من ادعى أن أول اجتماع ماسوني عقد في الجزائر كان في سيدي فرج سنة 1830، إضافة إلى نشاط ماسوني في دالي إبراهيم قام به محفل سيرنوس الكورسيكي ، إضافة إلى محفل بيلزير الذي هو الفرع الرئيسي لمحفل الشرق الفرنسي الذي كان في سنة 1832. ينظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر....، مرجع سابق، ج6، ص- ص409- 410.

² - المرجع نفسه، ص421.

الفصل الأول:

المجتمع الأوروبي بالجزائر.

المبحث الأول: ماهية العنصر الأوروبي.

المبحث الثاني: التطور الديمغرافي للعنصر الأوروبي.

المبحث الثالث: التوزيع الجغرافي للعنصر الأوروبي.

المبحث الأول: ماهية العنصر الأوروبي.

المطلب الأول: الأصول.

ترتكز عملية الاستيطان في الجزائر على تفتيت البنية الديمغرافية المحلية وإحلال محلها بنية إجتماعية غريبة عن البنية الأصلية، لذا لجأت فرنسا إلى القيام بحملة دعائية قادها رجال المال والسياسة والدين، من أجل ترغيب الأوروبيين للقدوم إلى الجزائر والاستقرار بها ومن العناصر التي استوطنت فيها نجد :

1. **العنصر الفرنسي:** يعتبرون من أوائل المعمرين الذين شجعت فرنسا هجرتهم إلى الجزائر، فكان منهم التجار وأصحاب رؤوس الأموال والمتقاعدين من الجيش والمبشرين، لينضم إلى هؤلاء مهاجرين قدموا إثر ثورتي فيفري وجوان 1848¹، وآخرين من معارضين جمهوريين تم نفيهم إثر الانقلاب الذي قام سنة 1851. كلهم أتوا إلى الجزائر حاملين معهم أفكارهم و خبرتهم الصناعية من أجل إعادة تجديد نشاطهم الصناعي².
2. **العنصر الإسباني:** لقد ارتبطت هجرة الإسبان إلى الجزائر بالظروف التي كانت تعيشها إسبانيا خلال القرن التاسع عشر، لكثرت الحروب والصراعات فيها، إضافة إلى ارتفاع النمو الديمغرافي، مما أدى إلى عدم قدرة الدولة على تلبية حاجيات المجتمع الضرورية. إن كل هذه الظروف التي حدثت في فترات مختلفة أدت إلى ظهور هجرة إسبانية من البليار وجزيرة مينورقة ومورسيا وفالنسيا و أليكانت وألميريا نحو الجزائر رغبة في إيجاد حياة أفضل³.

¹ - ثورات فيفري/ جوان 1848: كانت بمثابة حرب أهلية، حدثت فيها مظاهرات اقترح فيها المتمردين من عمال واشتراكيين المجلس الوطني الفرنسي، لكن هذا التمرد قمع من قبل الضباط مثل كافينياك ولاموريسيير، نتج عن هذه ثورات تهجير المنفيين وتخصيص لهم أول سجن بقسنطينة كان رئيسه الأعلى سان أرنو الذي يقول عن هؤلاء أنهم خليط غير متجانس من بقايا ثورة منهزمة، إنهم صحفيون وشعراء وبنائين ومعلمون ورسامون ومسجونون وسارقون لكن كلهم اشتراكيون، وكلهم يهتفون بحياة كل شيء عدا ما هو نزيه ومخلص لأنهم أعداء المجتمع الذي أرادوا تميزه الذي يرفضهم بكل قوة، لهذا السبب كانت الجزائر هي الحل الوحيد لاستقبال هؤلاء. ينظر: أوليفي لوكور غرانميزون، مرجع سابق، ص - ص 39-41.

² - عبد المالك خلف التميمي: **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي**، عالم المعرفة، الكويت 1983، ص 19.

³ - حياة فنون: **اللاجئون الإسبان السياسيون في الغرب الجزائري 1936-1962**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: فغور دحو، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة وهران 2010/2011، ص 44.

اختلفت تركيبة الإسبان الذين استوطنوا الجزائر، فنجد أنصار الجمهوريين واليساريين والمحامين والصحافيين والمعلمين والجامعيين وعمال في مختلف التخصصات ونقابيين ومناضلين سياسيين من حزب العمال الاشتراكي الإسباني وحزب الشيوعي وحزب العمال الماركسي والكونفدرالية الوطنية للشغل¹.

3. **العنصر الإيطالي:** انحدرت هذه العناصر من المدن والمناطق الجنوبية الإيطالية مثل نابولي وسردينيا وصقلية وجزيرة إيشيا... الخ، فضمت المجموعة الأولى عمال إيطاليين هاجروا ما بين سنتي 1836-1846 وذلك هربا من الأزمة الاقتصادية وسيطرت رجال الإقطاع عليهم وفقر المناطق، فرأى الإيطاليون في الجزائر الملاذ الذي سيحسن أوضاعهم المادية، فتمركز هؤلاء بشكل خاص في قسنطينة وعنابة والقالمة وبشكل أقل بوهران، والقسم الآخر في الجزائر وعين البنيان وسكيكدة، اشتغل معظمهم بالأنشطة البحرية ومؤسسات البناء².

4. **العنصر السويسري:** شجعت السلطات الفرنسية الهجرة السويسرية نحو الجزائر من أجل استغلالهم للعمل في النشاطات الفلاحية، فوفدوا إلى الجزائر من أقاليم مختلفة، حيث اشتهرت عائلة بورجو السويسرية بامتلاكها مزرعة الإخوة لاتراب ببيسطوالي على امتداد ألف ومائتي هكتار، كما ملكت مصنع سجائر الباسطوس الشهير وغابات القلبين. أما عائلة شيافينو، فقد كانت تملك إمبراطورية بأسطولها الذي قارب عشرين سفينة وامتلاكها منجما للفوسفات وبنوك عديدة وأراضي واسعة³.

5. **العنصر الألماني:** عرفت الجزائر بالإضافة إلى هجرة العناصر السابقة هجرة الألمان إليها، فمع مطلع سنة 1830 أُلغيت سفينة من ميناء الهافر باتجاه العالم الجديد وعلى متنها أكثر من سبعمائة مهاجر أغلبهم من إقليم رينانيا و بافاريا و وتمبرغ، ومن بينهم أيضا مهاجرون من سويسرا و الألزاس وبعد أن وعدتهم فرنسا بمستقبل أفضل بإعطائهم أراضي زراعية خصبة اتجهوا إلى الجزائر⁴.

¹ - العربي بلعوز: **اللاجئون الإسبان في الجزائر 1936-1962**، ط1، دار دزاير آنفو، الجزائر 2013، ص 95.

² - أحمد توفيق المدني: **كتاب الجزائر**، عالم المعرفة، الجزائر 2010، ص 211.

³ - توفيق صالح، مرجع سابق، ص 67.

⁴ - عدة بن داهة: **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962**، ج2، ط1، دار المؤلفات، الجزائر 2013، ص 34.

استقر الألمان الأوائل في ضواحي العاصمة وهران وسكيدة وكان معظمهم من الجيش من جنود وضباط الذين فضلوا الهجرة والنفي الإرادي بدل الدخول في الحرب مع فرنسا، فاستقروا في بادئ الأمر في سويسرا وهولندا وبعدها قرروا المجيء إلى الجزائر التي وجدوا فيها الترحاب وانبهروا بخيراتها واستطاعوا أن يشكلوا النواة الأولى لحركة التوطين في الجزائر.¹

6. **الأقلية اليهودية:** منذ أن وطأت أقدام الفرنسيين الجزائر أبدى اليهود مشاعر الفرح والسرور للوضع الجديد الذي أصبح عليه البلد فخرج هؤلاء يطوفون في الشوارع وهم يرددون "تحيا فرنسا" فكان الاحتلال بمثابة حملة إنقاذ وتحرير لهم، بحيث أن قائد الطائفة اليهودية صرح بقوله: "نحن ندافع عن أنفسنا بدفاعنا عن فرنسا"، وحاولوا احتوائهم لعدة أسباب منها محاولة تسخير اليهود لخدمة المصالح الاستعمارية الفرنسية وحرص يهود فرنسا على العمل لمصلحة يهود الجزائر إضافة إلى سعي الحكومات الفرنسية لتحسين أوضاع يهود الجزائر.²

ورغم اشتراكهم في الأصل مع اليهود الذين استوطنوا الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي فقد برز تباين كبير في أوساطهم بسبب اختلاف الجهة التي قدموا منها مع اختلاف انتماءاتهم الاجتماعي فنجد فيهم الأسر الغنية والفئة المقتدرة وأصبح هؤلاء محسوبين مع الأوروبيين حالما أصبحوا فرنسيين بحكم (مرسوم كريميو) الذي وضعه "أدولف اسحاق كريميو"³، رفقة مساعي العديد من الشخصيات الفرنسية واليهودية الفرنسية، وذلك بمنح يهود الجزائر الجنسية الفرنسية في 24 أكتوبر 1870 بصورة جماعية وإجبارية.⁴

¹ - خديجة بختاوي، مرجع سابق، ص 329 .

² - آمال معوشي: **يهود الجزائر الاحتلال الفرنسي 1830 - 1870**، دار الإرشاد، الجزائر 2013، ص 24.

³ - **أدولف اسحاق كريميو:** هو سياسي فرنسي من أصل يهودي زوال دراسات متميزة في الحقوق، ترأس المجمع الديني بفرنسا 1843-1845 الداعي للتحرير اليهود، تولى وزارة العدل سنة 1848 في الحكومة المؤقتة الفرنسية، أصبح رئيسا للرابطة الاسرائيلية العالمية في باريس سنة 1860 لفترتين (1863-1866)، (1868-1880) تولى منصب وزير العدل في حكومة الدفاع الوطني التي حكمت فرنسا من 4 سبتمبر 1870 الى فيفري 1871، فإتخذ عندها أول قرار بتجنيس اليهود بشكل جماعي، توفي في باريس 10 فيفري 1880. ينظر: رابح لونيبي: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900**، ج1، دار المعرفة، الجزائر 2010، ص 83.

⁴ - O.houdas: **ethnographie d'Algérie**, Leclerc éditeurs, paris 1886, p115.

إن كافة هذه العناصر اكتسبت الجنسية الفرنسية عن طريق قانون 26 جوان 1889 الذي ينص على أن الأولاد الذين يولدون في أرض فرنسية ولا يطالبون عند بلوغهم سن الرشد يصبحون فرنسيين قانوناً، وبالتالي نشأت من أبناء فرنسا والأجانب فئة جديدة أكثر قوة في البلاد فاككتبت هذه الفئة صفات ميزتها عن غيرها وهي :

- تدينها الشديد وغيرتها على المسيحية وكنيستها.
- سعيها باستئثار كل المنافع لنفسها غير مبالية بمصالح الآخرين.
- بغض العناصر الأخرى سواء الإسلامية أو اليهودية وغيرها.

هذه الفئة لديها القوة المتصرفة في البلاد تدافع عن مصالحها حتى أمام مصالح فرنسا نفسها ووصلت إلى حد التهديد الذي يشير دائماً عن رغبتها بالاستقلال بالجزائر وتكوين دولة جديدة مثلما فعل مستوطني بريطانيا في أمريكا¹.

المطلب الثاني : أصل التسمية.

لقد أطلق على العناصر الأوروبية التي استوطنت الجزائر عدة تسميات اختلفت في معناها، لكن الفكرة العامة لدى أغلبية المؤرخين هو الاتفاق على أن هذه الفئة غير شرعية وفدت إلى الجزائر أثناء الاحتلال سواء فرنسيين أو أوروبيين من جنسيات مختلفة مثلت الطبقة الإقطاعية المتكونة من كبار المستعمرين وكبار التجار والرأسمالين والموظفين في الإدارة الاستعمارية، كل ذلك على حساب الجزائريين². ومن بين التسميات التي أطلقت عليها نجد:

¹ - أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، مرجع سابق، ص - ص 204-207.

² - باتريك إفيو، جون بلانشايس: حرب الجزائر ملف وشهادات، ج1، تر: داود سلامنية، دار الوعي، الجزائر 2013، ص

الكولون : أطلق هذا المصطلح على كل الأجانب الذين هاجروا من أوروبا إلى الجزائر والذين استغلوا الأراضي الزراعية ويعيشون من جراء خدمتها بغض النظر عن جنسياتهم، وقد تم تداول هذا المصطلح في الجزائر وأطلقه لأول مرة الجمهوريون في بداية الاحتلال الاستيطاني للجزائر سنة 1834 على كل الاجانب ، وبهذا يمكن أن تخص الفرنسيين الأوائل الذين غزو وسكنوا الجزائر وعلى رأسهم الجنود والمغامرين و الإداريين وحتى رجال المال ، نجدها تحدد فئتين من المجتمع هما المستعمر والمستعمّر ونلاحظ أن فرنسا قد اعتبرت كل الأجانب بما فيهم اليهود هم من الكولون، ويسمى الكولون أوائل " بكولون الحكومة " لأن الحكومة الفرنسية هي التي تكفلت بهم ونقلتهم إلى الجزائر¹.

أصحاب القفازات الصفراء : وأطلقت هذه التسمية على المهاجرين الأوائل من أصل فرنسي الذين ينتمون إلى الطبقة الأرستقراطية الذين استوطنوا الجزائر منذ البدايات الأولى للاحتلال².

فرنسيو الجزائر : وهي أقدم تسمية عرفوا بها ويرجع أصلها إلى البلد الأصل وهي فرنسا بهدف التفريق بين فرنسي الجزائر وبين الذين يعيشون في بريطانيا أو إسبانيا وهناك من يقول أن هذه التسمية للتمييز بينهم وبين فرنسي فرنسا.

لكن توجد فرضية أخرى ترى أن المقصود ليس التمييز بين فرنسي فرنسا والجزائر لكن عن طريق مجموع السلالات المتميزة التي تشكل سكان الجزائر وذلك بشهادة إحصاء السكان التي تبين من الجانب الأول الفرنسيين حيث يشمل فرنسي الأصل والمجنسين ، أما الجانب الثاني فيشمل الأهالي³.

¹ - إيفه بريستير: في الجزائر يتكلم السلاح، تر: عبد الله كحيل، دار نورشاد، الجزائر 2013، ص47.

² - عدة بن داهية : الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج1، ط1، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر 2013، ص- ص 45-46.

³ - حسينة حماميد: المستوطنون الأوربيون والثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، منشورات الحبر، الجزائر 2007، ص 113.

المستوطنون الأوروبيين أو أوروبيو الجزائر: مع وجود الفرنسيين ظهر إلى جانبهم إسبانيون وإيطاليون حافظوا على الجنسية الأصلية ومقيمين بالأراضي الجزائرية، ولأن الإدارة الاستعمارية تريد تمييزهم عن ذوي الأصول الفرنسية الحقيقية أو عن فرنسيي البلد الأم سمووا بالمستوطنون الأوروبيين أو أوروبيو الجزائر وهي الكلمة التي تعيدهم إلى أصولهم الجغرافية في مقارنتهم ومواجهتهم بالأفارقة¹.

الروم : لقد أطلق السكان الجزائريين المسلمين على الأوروبيين اسم "الروم" أي البيزنطيين أو النصارى وكانت هذه الكلمة تثير في أذهان المسلمين ذكرى الصراعات القديمة بين الاسلام والمسيحية ومن عجائب التاريخ كما وصفها محمد حربي أن المستوطنين أطلق عليهم اسم "الجزائريين" باعتبار أن ثمانين بالمائة من المستوطنين كان مسقط رأسهم في الجزائر.

فرنسي دون الاثني عشر: لقد لقت العناصر الأوروبية بـ "فرنسي دون الاثني عشر"، لأن ذلك أي مبلغ الاثني عشر هو ثمن الطابع البريدي الذي يدفعه هؤلاء لطلب الجنسية الفرنسية².

الأقدام السوداء : ظهر هذا المصطلح في الخمسينيات القرن العشرين وتعجب أصحاب المصلحة من المستوطنين عندما علموا بهذه التسمية التي أطلقت عليهم، اختلاف سببا هذه التسمية فهناك من يرجع التسمية إلى الأحذية السوداء التي لبسها المهاجرون الأوائل في اختلافها مع الأرجل العارية للجزائريين، كما يقال أنها جاءت من المغرب وأنها أثبتت سنة 1937 وفي تونس هناك من الشهود من سمعها أثناء الحرب العالمية الثانية³.

يشير آخرون أنها ظهرت في سنة 1914-1918 حيث كان المستكشفون الجزائريون يلبسون كاسية الساق فوق أحذيتهم السوداء وبعد ذلك وانطلاقا من سنة 1917 أصبح السائقون الجزائريون لبواخر الفحم على خطوط البحر المتوسط يعرفون بهذا لقب ثم اختفى ليظهر سنة 1955.

¹ - حسينة حماميد، مرجع سابق، ص - 15-16.

² - محمد حربي: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر : نجيب عياد وآخرون، موفم للنشر، الجزائر 1994، ص 81.

³ - حسينة حماميد، المرجع السابق، ص 19.

بعدما كان يطلق على فئة صغيرة من الأوروبيين ليتوسع و يشمل بعد ذلك كل المستوطنين الأوروبيين وفرنسي الجزائر الغير المسلمين ولإعطاء أنفسهم قيمة لم يرفضوا هذه التسمية بل أصبحوا يقولون كل ما هو أسود فهو جميل وقوي وأعلنوا أنهم الأقدام السوداء بعزة والشرف وتميز هؤلاء بالعنصرية لا يؤمنون إلا بالفردية فزيادة على الحقد الديني الذي لازم الفرد المسيحي اتجاه المسلم.

في 1962 ظهر مصطلح للدلالة على هؤلاء الذين أعيدها إلى فرنسا وهو "المعاد إلى وطنه"، وهو من إنتاج الادارة الفرنسية بحيث أسست وزارة تحمل هذا الاسم، لكن هؤلاء رفضوا هذه التسمية لأن في نظرهم أن الجزائر وطنهم الأصلي، وليس فرنسا وفضلوا مصطلح النفي بدل المعاد إلى وطنه¹.

المطلب الثالث: أسس تدعيم العنصر الأوروبي بالجزائر.

عملت فرنسا من أجل إنجاح سياستها في الجزائر على تجسيد مجموعة من الوسائل المتعددة، منها التشريعات القانونية في الجانب العقاري والتعليمي الثقافي، وشبكة مواصلات بمختلف أنواعها لتسهيل عملية التنقل إلى مختلف الاتجاهات، إضافة إلى تدعيمها للعديد من الشركات بتقديم لها امتيازات متعددة. ومن بين هذه الوسائل نجد:

أ- القوانين والتشريعات.

1. الجانب العقاري: لقد شهد مجال الملكيات العقارية فوضى عارمة بعد سقوط مدينة الجزائر، فالجيش الفرنسي استباح كافة الملكيات العقارية المبنية والزراعية، من خلال عدة قرارات أقرها قائد جيش الحملة التي تقضي بسلب الجزائريين أملاكهم² سندها كالاتي:

¹ - حسينة حماميد، مرجع سابق، ص 19.

² - عيسى يزير: السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830-1914، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف: الغالي غربي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2008/2009، ص 36.

- مرسوم 9 سبتمبر 1830: منح هذا القرار حق التصرف في الأملاك الدينية بالتأجير، هذه العملية مكنت فرنسا من نهب الاحباس وصرفها في غير موضعها¹.
- قانون 22 جويلية 1834: قررت الحكومة الفرنسية إلحاق الجزائر بفرنسا باعتبارها مستعمرة فرنسية عسكرية، أي أن الجزائر بكل أراضيها ملكا لفرنسا والفرنسيين.
- قرار 12 أفريل 1841: ينص على أن كل فرنسي بحوزته ألف ومائتين إلى خمسة عشرة ألف من الفرنكات يمكنه أن يحصل من الدولة على قطعة أرض تتراوح مساحتها بين أربعة واثنين عشرة هكتارا ومسكنا.
- أمرية أول أكتوبر 1844: أجازت بيع أراضي الأوقاف ونقل ملكيتها إلى المستوطنين التي لا يثبت الجزائريون ملكيتها بالوثائق في مدى ثلاثة أشهر، هدفت السلطات الفرنسية من خلال هذا القرار إلى إيجاد صيغ جديدة للانتقال الأرض من الجزائريين إلى الأوروبيين².
- قانون 31 أكتوبر 1845: ينص على مصادرة الأراضي المتروكة بورا بلا سبب وكذا أراضي الأعراش التي رحل عليها أهلها.
- قرار 30 أكتوبر 1858: هذا القرار أخضع الأوقاف لأحكام المعاملات العقارية المطبقة على المسلمين واليهود، وبذلك أدخل الوقف نهائيا في مجال التبادل العقاري حسب أحكام القانون الفرنسي³.
- قانون سيناتوس كونسيلت: صدر في 22 أفريل 1863، تم بموجبه تجزئة بعض أراضي العرش لوحداث عقارية فردية وذلك لتسهيل عملية إجراء التصرفات القانونية، على إثره تم توزيع أراضي العرش الجزائرية على المستوطنين⁴.

¹ - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، 1830-1900، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان 1992، ص 76.

² - موسى عاشور: أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف، أعمال الملتقى الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007، ص 76.

³ - عيسى يزير، مرجع سابق، ص 38.

⁴ - سامية بناي، أسماء العابدي: السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1830-1900، رسالة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عبد الرحمان تونسي، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجبيلي، خميس مليانة 2016/2017، ص 48.

بعد هزيمة فرنسا في معركة سيدان سنة 1870، تم إلغاء نظام الإمبراطورية الثانية والإعلان عن قيام الجمهورية الثالثة¹ والتي دعمت المشروع الاستيطاني من خلال اغتصاب الأراضي وحشر الجزائريين في الأراضي الغير صالحة للزراعة مع تشجيع الهجرة الفرنسية خاصة هجرة سكان مقاطعتي الالزاس واللورين من خلال عدة مراسيم وقوانين ومن بين هذه المراسيم نجد²:

- **قانون كريميو 1870**: إن القرارات والمراسيم المتتالية التي أصدرها كريميو تصب كلها في خدمة المعمرين، حاول إدراج يهود الجزائر ضمن مخططه حتى يتمكنوا بدورهم من الحصول على الامتيازات التي هي بحوزة المستوطنين غير اليهود وكان من ضمنها المرسوم الثاني³. أعطى المرسوم الثاني ليهود الجزائر حق المواطنة الفرنسية، فأصبحوا يشكلون عنصرا استيطانيا آخر بحكم الامتيازات التي يخولها لهم القانون الفرنسي على أساس أنهم أصبحوا مواطنين فرنسيين، وبذلك يكون اليهودي كريميو قد بسط نفوذ اليهود في الجزائر بحصولهم على الجنسية الفرنسية⁴.

- **مرسوم 24 ديسمبر 187**: الذي سمح للمستوطنين الأوروبيين بتوسيع نفوذهم في المناطق التي يقطنها المسلمون الجزائريون⁵.

- **قانون وارني⁶ 1873**: (قانون المعمرين)، لقد حقق المعمرين بواسطة قانون 26 جويلية 1873 أهم مطلب من مطالبهم الكبيرة وهو فتح المجال لهم للدخول في أراضي العرش، والذي أحدث تحول عام في نظام الملكية العقارية في الجزائر⁷.

¹ - شارل أندري حوليان: تاريخ الجزائر المعاصرة (الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871)، ج1، دار الأمة، الجزائر 2008، ص 216 .

² - جيلالي صاري: تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، تر: قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، (د.ب) 2010، ص 62.

³ - بوعزة بوضرساية: سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830 - 1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر 2010، ص 98 .

⁴ - المرجع نفسه، ص 99.

⁵ - حسينة حماميد، مرجع سابق، ص 28.

⁶ - وارني: ممثل الجزائر في الجمعية العامة ونائب الكولون الجزائريين في البرلمان الفرنسي، والذي تم عن طريق اقتراحه التصويت على تحويل الملكية الجماعية في الجزائر إلى ملكية خاصة. ينظر: بوعزة بوضرساية، المرجع السابق، ص 99.

⁷ - صالح عباد: المعمرين والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870 - 1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984، ص 77.

نص هذا القانون على تأسيس الملكية العقارية بالجزائر والحفاظ عليها ونقل الممتلكات التقاعدية للعمارات والحقوق العقارية مهما كان أصحابها كما ينص عليه القانون الفرنسي¹، بعد سنة من تطبيق قانون 26 جويلية 1873 شهدت منطقة العمارنة لوحدها خمسة وثمانون تنازل بالبيع للأوروبيين فور تسليم العقود الفردية بمساحة ألفين ومائة وسبع وتسعين هكتار، أي ما يعادل مبيعات سنة كاملة في كامل القطر الجزائري لسنة 1865.

- **قانون 23 مارس 1882:** هذا القانون بدوره يرسى قواعد الملكية الفردية ويقضي بإنشاء الحالة المدنية وينص على منح الأشخاص ألقابا وكتابات عائلية وفي 30 سبتمبر 1892 منحت إدارة الاحتلال ألقابا عائلية لمليونين ومائة وخمس وأربعين وأربعمئة وثلاثة عشرة جزائري².

- **قوانين الغابات:**

• **قانون 1874 :** وهو أول قانون غابي صدر في جويلية جعلت السلطة الفرنسية بموجبه كل الغابات ملكا لها وطبقت مبدأ المسؤولية الجماعية لمعاقبة كل من يتسبب في حرق الغابات³.

• **قانون 1885:** صدر على إثر حرائق 1881م وشكاوي أصحاب الاقطاعات، على إثره ازداد التشديد على السكان بانتزاع أراضيهم الرعوية وإعطائها للكولون، كما قاموا بترحيل العديد من العائلات الجزائرية منها .

- **قانون 22 أفريل 1887:** يهدف هذا القانون إلى تركيز ملكية الأراضي الزراعية في يد الكولون والأوروبيين، نصّ على إتباع الإجراءات الإدارية الخاصة بتحديد أراضي القبائل والدواوير وتحديد توزيع الملكيات فيها⁴.

¹ - صالح عباد: المعمرون والسياسة...، مرجع سابق، ص 77 .

² - أحمد حسان: التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية 1847-1900، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث المعاصر، إشراف: موقفس محمد، قسم التاريخ ، كلية العلوم الإسلامية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2014 / 2015، ص 58.

³ - خديجة بختاوي، مرجع سابق، ص 32.

⁴ - الهواري عدي، مرجع سابق، ص 66.

- **قانون 16 فيفري 1897** هدف هذا القانون إلى مواصلة تأسيس الملكية الفردية مع ضرورة إحصاء الأملاك الخاصة والعامة التي من شأنها أن تساعد على إقامة المراكز الاستيطانية الجديدة.

- **قانون 1904**: شهدت الجزائر مع بداية سنة 1904 أوضاعا إقتصادية جديدة، فأصبح لها اقتصادها المالي، لذلك تم إصدار قانون عقاري آخر في أواخر سبتمبر 1904 والذي يعتمد قواعد جديدة لتثبيت العنصر الأوروبي مع تحديد كيفية انتقال الأراضي للكولون.

- **قانون 04 أوت 1926**: تعود خلفيات هذا القانون إلى سنة 1901 إثر تقدم الموفد المالي تيديشي باقتراح يبدي فيه رغبته بإدخال تعديلات على قانون 1897، ولقد ارتكزت تعديلاته على تقييد الأراضي ضمن سجل عقاري¹.

- **قانون 1939**: نص على إنشاء مصلحة خاصة بالتنظيم العقاري، والذي تلاه في 07 فيفري 1939 مرسوم ينظم الإشهار العقاري الخاص بمنطقة القبائل، كل أراضي الملك الغير المفرنسة تودع لدى محافظ الرهون، بهذه الإجراءات نقلت آلاف الهكتارات من الجزائريين إلى المعمرين، تواصلت هذه العملية إلى غاية اندلاع حرب التحرير².

- **قانون 1959/01/03**: ظهر في السنة التي بدأت فيها المفاوضات الأولية بشأن تقرير المصير، هذا القانون لم يطبق على كامل الأراضي الجزائرية، كان الهدف منه حماية الملكيات العقارية للمعمرين بإدخال نظام السجل العيني³.

2. **الجانب الثقافي**: يعرف الاستعمار جيدا بأن الجزائر لها ديانتها وثقافتها وتقاليدها وهي مغايرة تماما لديانته وثقافته ولغته، لذلك نصب العداء للغة العربية بوصفها الوعاء الذي يحمل هذا الإرث الحضاري المتنوع، لذا عمل كل ما بوسعه لقتل هذه اللغة، تمهيدا لإدماج الشعب الجزائري في المجتمع الفرنسي. وأولى بدايات السياسة الفرنسية للقضاء على التعليم كانت بعد مجيء الحكم الإمبراطوري، حيث تم إصدار عدة قوانين لعل أهمها:

¹ - الهواري عدي، مرجع سابق، ص 66.

² - بختاوي خديجة، مرجع سابق، ص 42.

³ - عدة بن داهة، الاستيطان والصراع...، ج2، مرجع سابق، ص 429.

- **مرسوم 16 أوت 1848:** ينص هذا المرسوم على جعل التعليم العمومي في الجزائر مطابقا للتعليم الذي تسير به فرنسا ويكون في الجانب الإداري والتنظيمي فقط، أما من حيث المحتوى نجد فروقا واضحة من حيث توفر الوسائل ومحتوى البرنامج، ومع مجيء عهد الجمهورية الثالثة أظهر المستوطنون تدميرهم من السياسة التعليمية للمسلمين الذين يدرسون في المعاهد الثانوية العربية الفرنسية.
- **مرسوم 21 أكتوبر 1871:** سمح للمعهد البلدي القسنطيني باتخاذ مكان المعهد العربي الفرنسي مقرا له وكذلك في وهران، أما الجزائر فحول معيها إلى فندق للعسكر، إذ نجد تراجع عدد الطلبة من مئة وأربعة وخمسين إلى خمسة وثمانين طالب.
- **مرسوم 13 فيفري 1883:** وهو من أهم المراسيم التي أصدرها جول فيري وزير التربية والتعليم الفرنسي هدف من خلاله إلى تنظيم التعليم وتوجيهه وجهة فرنسية.
- **مرسوم 1886م:** ألغى هذا المرسوم المدارس العربية الفرنسية بعد سقوط النظام الإمبراطوري سنة 1872، هذا العمل كان في صالح المعمرين ونوابهم بالدرجة الأولى فالجزائريون ليسوا في حاجة للتعليم¹.
- **قرار 18 أكتوبر 1892:** جاء هذا القرار ملبيا لمطالب السلطات الفرنسية على أساس إعطاء التعليم طابع التطبيق وعدم الخوض في اللغة الفرنسية لأن الغرض منه إنشاء عمال يوميين لكي يستغلهم الكولون في مصالحهم الخاصة مقابل أجر قليلة.
- خلال هذه الفترة أصبح المستوطن ينادي بالتعليم التطبيقي لذلك صدرت قرارات غايتها التعليم تبعا للواقع المعاش في الجزائر، ولهذا أصبح للكولون هيمنة وسيطرة على المدارس التي أنشئوها وفقا لإجراء سنة 1900 الخاصة بالميزانية وتم إعطائهم مراقبة مالية الجزائر مباشرة بدلا من حكومة باريس².

¹ - رايح دبي، مرجع سابق، ص 44.

² - محمد بن شاوش: **التعليم في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1870**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: بن يوسف تلمساني، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة 2007/2008، ص 44.

أصبح السكان الأصليين أقلية أمام المستوطنين، فقد كتب جوان جيلسان: "إن هيمنة الأوروبيين جعلت الجزائريين المسلمين نوعاً من الأقلية الأغلبية في عقر دارهم وأغلبية عددية لا تتسع إلا بحق الأقلية المضطهدة".

- **قرار ديغول 1949:** ينص بدمج التعليم العربي والفرنسي، كما نص على تأسيس وتشديد المدارس لأبناء الأهالي المحرومين من التعليم الأولي، بهدف بقائها مسيطرة على الحياة التربوية والتعليمية¹.

ب- **الشركات الأوروبية:** اتجهت فرنسا إلى تشجيع الاستيطان الرأسمالي عن طريق الشركات الرأسمالية التي تتولى تهجير الأوروبيين من أوروبا مقابل حصولها على أملاك عقارية واسعة ومن بينها نجد²:

- **شركة جينفواز السويسرية:** تأسست عام 1853 من طرف سوتيردي بورقار، حصلت بموجب مرسوم 26 أفريل 1853 على عشرين ألف هكتار بسطيف شرط أن تقوم ببناء 105 قرية استيطانية وأن تكون المساحة الإجمالية لهذه القرى اثنا عشرة ألف هكتار والباقي تستغله الشركة بشكل مباشر لمدة عشرة سنوات³.

- **شركة الهبرة والمقطع:** تأسست عام 1864 وتحصلت على أربعة وعشرين ألف ومائة هكتار، منها خمسة عشرة ألف وثلاثمائة وعشرين هكتار أراضي زراعية وثمانية آلاف وسبعمائة وثمانون غابات، وضيقتها تتمثل في بناء سد الهبرة وتجفيف سد المقطع مع إعادة بناء قنوات السقي فيه.

- **شركة جمعية الغابات:** حصلت على مائة وستين ألف هكتار من أراضي الغابات لتستعملها لمدة ستين عاماً، إلا أنها قامت ببيع امتيازها إلى ثلاثين مستوطناً أوروبياً⁴.

¹ - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج2، مرجع سابق، ص 96.

² - يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007، ص 16.

³ - جيلالي صاري، تجريد الفلاحين...، مرجع سابق، ص 31.

⁴ - سامية بناي، أسماء العابدي، مرجع سابق، ص 52.

- الشركة العامة الجزائرية: حصلت عام 1865 على مائة ألف هكتار من أجود الأراضي بإيجار فرنك واحد للهكتار، وفي عام 1867 على مائة وسبعين ألف هكتار أخرى في منطقة وادي زناتي.

ج- الوسائل المعتمدة في دعم العنصر الأوروبي.

1. المواصلات :

لتسهيل عملية دعم المشروع الأوروبي لجأت الإدارة الاستيطانية إلى تكوين شبكة من الطرق المعبدة والسكك الحديدية لكي تحكم قبضتها على الأراضي الجزائرية وتؤمن سيطرتها عليها.

- الطرق البرية : لقد سعت الجمهورية الثالثة إلى توسيع شبكة الطرق البرية التي بلغت حوالي 5350 كلم في سنة 1850 مدعمة بالجسور، حيث قُدرت الطرق البرية في عهد الجمهورية الثالثة 9280 كلم فيما بين 1872-1889.

كما صادق مجلس عمالة وهران على بناء شبكة من الطرق المعبدة بمساعدة أموال تُقدم بها الكولون إلى مصلحة الطرقات في شكل قروض¹.

- السكك الحديدية : إلى جانب الطرق البرية أقامت الإدارة الإستعمارية شبكة حديدية متنوعة في سنة 1862 ربطت بين الجزائر والبلدية، انتشرت بكثرة في عهد الجمهورية الثالثة، ومن بين السكك الحديدية نجد:

✓ الطريق الرابط بين قسنطينة وسطيف بطول مائة وخمسة وخمسين كلم².

✓ الطريق الرابط بين باتنة وبسكرة بطول مائة وواحد وعشرين كلم.

✓ الطريق الرابط بين سيدي بلعباس ورأس الماء بطول مائة كلم.

✓ الطريق الرابط بين عين تيموشنت ووهران بطول واحد وسبعين كلم.

أغلبية السكك الحديدية التي أنشأتها فرنسا تهدف إلى الربط بين أمهات المدن والقرى وإيصال المراكز الإستعمارية بالحوضر والقرى، أما الجهات التي لا استعمار فيها ولا أوروبي فيها فطرقاتها العتيقة الملتوية تكفيها³.

¹ - احميدة عميراي، آثار السياسة...، مرجع سابق، ص 60.

² - سامية بناي، أسماء العابدي، مرجع سابق، ص 88 .

³ - أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 2001، ص 130 .

2. **السياسة المائية:** جعلت سلطات الاحتلال الفرنسي مسألة الاستيلاء على المصادر المائية جزءا من مخططاتها الهادفة لتحويل الجزائر إلى مستوطنة فرنسية ولقد رُددت هذه العبارات على لسان قادة عسكريين من أمثال بيجو الذي أكد في إحدى خطبه لسنة 1841 بقوله: " أينما وجدت مياه صالحة وأراضي خصبة فهنا يجب تثبيت الكولون"¹، ولعدم وجود مجاري مائية دائمة فكّر المعمرون في إنشاء سدود لتخزين مياه الأمطار الشتوية لاستغلالها في السقي، فتم بناء نوع أول من السدود لخرن المياه للانتفاع بها صيفا، ونوعا ثانيا لاستخدام مياهه في عملية الصرف.

3. **صناديق القرض الزراعي :** لغرض تطوير الزراعة الممارسة من طرف المستوطنين شرعت فرنسا في تأسيس مؤسسات مالية فكان أولها بمقتضى مرسوم جانفي 1860، وفي 1865 تأسست الشركة الجزائرية التي اقتصر نشاطها على إكمال بعض القرى الاستيطانية، ولأخذ صورة مجملية عن حجم الدعم المالي لمختلف المؤسسات المالية في الأعمال الاستيطانية خاصة بعد عام 1871 نسجل النفقات التالية لفترة 1871-1895:

- ✓ 37.932.000 فرنك خصصت لإنشاء أو توسيع أو إتمام المراكز الاستيطانية.
- ✓ 29.169.000 فرنك لتحسين المراكز القديمة.
- ✓ 11.400.000 فرنك نفقات لها علاقة غير مباشرة بتدعيم العنصر الأوروبي².

¹ - عدة بن داهة، الاستيطان والصراع...، ج1، مرجع سابق. ص 188.

² - أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر...، مرجع سابق، ص 131.

المبحث الثاني: التطور الديمغرافي للعنصر الأوروبي.
المطلب الأول : المرحلة الأولى (1830-1870).

أ- مرحلة الاحتلال المحدود (1830-1834).

كانت الحركة الاستيطانية في بداياتها مجرد تجربة محدودة تعلقت بجنود الحملة العسكرية الفرنسية في الجزائر، حيث انطلقت باستيطان عسكري بمبادرة الحاكم العام كلوزيل، الذي صادر 1000 هكتار ومنح إدارتها لمجموعة من الجنود تحت تسمية المزرعة الإفريقية النموذجية، منذ ذلك الوقت ارتبط نمو الحركة الاستيطانية بقضية مصادرة أراضي المسلمين¹.
لقد حاول كلوزيل أن يجعل من المزرعة الإفريقية النموذجية التي سبق ذكرها نموذجا يحتذى به، فقام بشراء ثلاث مزارع من أمواله الخاصة حيث أراد أن يوطن فيها المستوطنين وطلب من الضباط أن يفعلوا الأمر نفسه².

خلال السنوات الأولى من الاحتلال لم تكن الظروف ملائمة للهجرة الأوروبية إلى الجزائر، ففي سنة 1830 لم يكن هنالك شيء منظم لاستقبال المهاجرين الذين لم يكونوا في غالبيتهم من المزارعين³، غير أن المجهودات التي بذلتها السلطات الاستيطانية لخدمة الاستيطان أدت إلى تحسين ظروف المستوطنين، تُرجم ذلك بتراجع نسبة الوفيات مقابل نسبة المواليد ابتداء من عام 1856، على عكس ما كان عليه الحال في الفترة الممتدة بين عامي 1830 و1855⁴.

¹ - سلوان رشيد رمضان: الاستيطان الأوروبي بالجزائر 1830-1871، مجلة جامعة كريت للعلوم، ع3، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة كريت 2013، ص 6.

² - مسعودة مرابط يحيوي: المجتمع المسلم والجماعات الأوروبية في جزائر القرن العشرين، مج 2، دار هومه، الجزائر 2010، ص 157.

³ - ينظر: الملحق رقم 01، ص 150.

⁴ - صالح فرкос: التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري، مشروع البحث في إطار البرنامج الوطني للبحث، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015، ص 52.

حيث وصلت إلى ميناء الجزائر سفينة تحمل على متنها 400 مهاجر ألماني وسويسري، قسمتهم السلطات الاستيطانية في الجزائر إلى مجموعتين؛ تكونت المجموعة الأولى من 50 عائلة أقامت في دالي إبراهيم ووزعت عليها قطعا من الأراضي بلغت مساحتها الإجمالية 227 هكتار، والمجموعة الثانية تكونت من 23 عائلة أقامت في القبة ووزعت عليها قطعا من الأراضي بلغت مساحتها الإجمالية ثلاثة وتسعون هكتار.

لما قدمت اللجنة الفرنسية سنة 1833 للتحقيق في وضعية المناطق المستعمرة وجدت أن حوالي 8 آلاف أوروبي يقيمون في مدينة الجزائر وضواحيها، وبناء على تقرير اللجنة جاء مرسوم 22 جويلية 1834 الذي شجع الأوروبيين في الابتعاد على ضواحي الجزائر، لذلك جاء بعض الفرنسيين أغلبهم من وسط اجتماعي رفيع انفصلوا عن وظائفهم في فرنسا مدفوعين بتشجيع الإدارة الاستيطانية لهم ومن أمثال هؤلاء أوغسطين دوفيلار، الذي تحصل على 180 هكتار في القبة، وفي سنة 1837 عرضت فرنسا أراضي للبيع بسعر وسطي يبلغ 48 فرنكا للهكتار الواحد كما سمحت ببيع الأراضي بالتراضي¹.

بهذا الأسلوب حصل بعض المهاجرين على أكثر من 4500 هكتار خلال تلك السنة فقط، ليصل عددهم سنة 1839 إلى خمسة وعشرون ألفا، منهم ألفين وخمسمائة ريفيون أي حوالي 90% من الأوروبيين في البلاد يقيمون في المدن وتشير الإحصائيات الرسمية لنفس السنة إلى أن 41,5% من هؤلاء فرنسيين و32% منهم إسبانيون والباقي هم من الانجليز والاطاليين وغيرهم.

الملاحظ على هذه الأرقام هو انخفاض نسبة الفرنسيين عن النصف وهذا الانخفاض يُرجع لعاملين اثنين، الأول انخفاض الهجرة الأوروبية الفرنسية الشيء الذي يؤكد أن فرنسا لم تكن تعاني من التضخم السكاني الذي كان موضوع الدعاية لاحتلال الجزائر والثاني هو عمل فرنسا على طمأنة الدول الأوروبية بخصوص التواجد الفرنسي بالجزائر².

¹ - صالح عباد، الجزائر بين فرنسا...، مرجع سابق، ص 29.

² - صالح فركوس، مرجع سابق، ص 38.

ب- تطور العنصر الأوروبي في عهد الجنرال بيجو :

من أولى الجنرال روبيير بوجو في استعمار له للجزائر محاولاته تحويل الضباط والجنود إلى فلاحين مزارعين على أساس أن الجندي أقدر على الحياة الجماعية والدفاع عن مزرعته، حيث رأى بأن الاستيطان مهمة عسكرية يحققها المستوطنون العسكريون أو المدنيون المنظمون عسكريا، لذلك شجع العسكريين الذين أنهوا خدمتهم العسكرية على الاستقرار في الجزائر وإنشاء المستوطنات التي سوف يعملون فيها بصفة جماعية، كما أنشأ المزارع حول المعسكرات يشغلها الجنود طوال مدة الخدمة العسكرية¹، مما أدى إلى ارتفاع تعداد المستوطنين مع مرور الوقت.

وبعد إصدار قرار 12 أبريل 1841 اشتدت الهجرة الأوروبية وبشكل لم يسبق له مثيل، ففي سنة 1845 وحدها وصل إلى الجزائر أكثر من ستة وأربعون ألفا مهاجر، الشيء الذي أدى إلى توسيع دائرة الاستيطان، كما اشتدت عمليات بناء المستوطنات حيث بلغ عددها سنة 1844 فقط ثمانية وعشرون مستوطنة في متيجة والساحل.

كل هذه المجهودات الإدارية والفردية والرأسمالية والعسكرية في ميدان الاستيطان شجعت الهجرة الأوروبية إلى الجزائر، ففي فترة حكم الجنرال بيجو بلغ عدد الأوروبيين في البلاد مائة ألف نسمة أي بزيادة نسبتها 42% عما كان العدد سنة 1839، موزعين حسب جنسياتهم فحوالي 43.5% منهم فرنسيين، 28% إسبان و 8% إيطاليين والباقي من النسبة جنسيات مختلفة².

رغم أن نسبة نمو الاستيطان الريفي كانت أعلى، حيث نجد في عام 1846 حوالي ستة عشرة وخمسمائة مستوطن ريفي أي بزيادة ستة وستين، عما كان عليه العدد سنة 1839، فإن الاستيطان الحضري ظل متفوقا ومع رحيل بيجو اتجه الاستيطان إلى عناصر أخرى³.

¹ - ساعد جهاد، مرجع سابق، ص- ص 24- 25.

² - ينظر: الملحق رقم 02. ص 150.

³ - صالح عباد: الجزائر بين فرنسا...، مرجع سابق، ص 29.

ج- تطور العنصر الأوروبي في عهد الجمهورية الثانية (1848- 1852) :

إذا كان بيجو قد اهتم بالاستيطان العسكري في فترة كانت فيها الحرب على أشدها بين الاستعمار والمقاومة الجزائرية، فإنّ جمهورية الحكومة الثانية قد اتخذت من الاستيطان وسيلة أخرى للتخلّص من العمال العاطلين الثائرين في فرنسا نفسها عام 1848¹. حيث شكلوا مصدر قلق للبرجوازية الفرنسية التي تريد أن تحتكر السلطة لوحدها. لذلك قرّرت فرنسا في عام 1848م أن ترسل إلى الجزائر أعدادا كبيرة من هؤلاء ومن غيرهم، فتّم إرسال عشرون ألف منهم خمسة عشر ألفا من باريس وحدها ورّعوا على 42 مستوطنة أنشأت لهذا الغرض.

فارتفع تعداد المستوطنات الفلاحية الفرنسية التي أقيمت في الجزائر حيث وصل عددهم في 30 جوان 1849 إلى ثلاثة عشرة ألف وأربعمائة وثمانية عشر شخص كانوا موزعين على النحو التالي:

- الرجال: 5967.
 - النساء: 44366.
 - الأطفال: من 2 إلى 7 سنوات .
 - الأطفال دون سن 02 سنة: 808.
- وقد ارتفع تعدادهم في الفترة الممتدة ما بين 30 جوان 1849 و 31 ديسمبر 1850 بعدد من المهاجرين الجدد موزعين على النحو التالي:
- الرجال: 2297.
 - النساء: 1700.
 - الأطفال من 02 إلى 07 سنوات: 878.
 - الأطفال دون سن 02 سنة 310.

جعلت فرنسا من عملية الطرد قضية وطنية، حيث قال رئيس الجمهورية لويس نابليون "إن المستقبل لكم حيث ستجدون أمامكم مناخا صحيا وسهولا شاسعة وأرضا خاما خصبة ملكا لكم وليس لأحد غيركم والتي ستحرثونها وترقون إلى حياة مزدهرة وشريفة"².

¹ - صالح عباد، الجزائر بين فرنسا...، مرجع سابق، ص 17.

² - المرجع نفسه، ص 18.

رغم أن عدد الذين هجرتهم هذه الجمهورية يقارب الثمانون ألفا من ضمن مائة وواحد وثلاثون ألف مستوطن أوروبي في عام 1851، بينهم ستة وستون من أصل فرنسي، إلا أن الذين اشتغلوا كفلاحين ومزارعين قليلي العدد ولم تكن لهم خبرة بالفلاحة¹.

وفي سنة 1851م بلغ عدد المستوطنات مائة وستة وثلاثون، منها ثمانية وخمسون مستوطنة في متيجة والساحل وثلاثون في مقاطعة قسنطينة وثمانية وأربعون في مقاطعة وهران، ولإنجاح الاستيطان الريفي اتجهت فرنسا في تطبيق فكرة ليون لامورسيير في الاستيطان الرأسمالي الكبير فأصدرت عدة قرارات وقوانين مدعمة للعنصر الأوروبي فقد ذكرناها سابقا في المطلب الثالث من الفصل الأول².

د- تطور العنصر الأوروبي بالجزائر في عهد نابليون الثالث (1852 - 1870):

1. في عهد جاك لويس راندون (1852 - 1858):

عندما سقطت الجمهورية الفرنسية الثانية، خلفتها الإمبراطورية الثالثة بزعامة الإمبراطور نابليون الثالث أوائل 1852، حيث استعاد العسكريون نفوذهم بزعامة الحاكم العام جاك لويس راندون الذي شجع حركة تثبيت العنصر الأوروبي وبنى حوالي ستة وخمسون قرية استيطانية خلال أعوام (1853 - 1859).

بعد إصدار قانون 26 أبريل 1851م اتجهت حكومة الإمبراطور إلى تشجيع الاستيطان الرأسمالي الواسع عن طريق الشركات الرأسمالية التي وعدت بإنشاء قرى استيطانية كبيرة وهي التي تتكفل بتهجير العناصر الأوروبية وإسكانهم بها، فكان هذا المشروع ناجحا حيث حصلت واحد وخمسون شركة رأسمالية متوسطة على خمسون ألف هكتار خلال عشرة سنوات وحصلت الشركات الرأسمالية على ستمائة ألف هكتار وسيطر المستوطنون على حوالي نصف مليون هكتار أخرى³.

¹ - يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، مرجع سابق، ص 20.

² - صالح عباد، الجزائر بين فرنسا...، مرجع سابق، ص 18.

³ - ساعد جهاد، مرجع سابق، ص 20.

سعيًا وراء تحقيق الربح حاول الأوروبيون تشجيع هجرة رؤوس الأموال إلى الجزائر بأي ثمن ومن أشهر هؤلاء الدعاة جول جيرار الذي رأى أنه لابد من استقبال كل رأس مال ثابت وبيع الأراضي لا بالمزاد لكن حسب إرادته كما طالب بترك الشركة أو الفرد حراً في الاستغلال والبناء وأن يعمل كل شيء حسب رغبته و ذلك بمجيء رؤوس الأموال إلى الجزائر وسيتبعه مجيء الأيدي التي تدير هذه الأموال¹.

في الوقت الذي كانت تجابه فيه الإمبراطورية رجال المال في باريس كانت تنفي معارضي النظام الديكتاتوري النابليوني من الجمهوريين إلى الجزائر، ففي شهر فيفري 1852م فقط نقلت إلى الجزائر تسعة آلاف وثلاثمائة وخمسون من المساجين منهم تسعمائة وستة وخمسين، ثمانمائة وثلاثة، تسعة وأربعون، أربعمائة وخمسة وخمسون على التوالي، ولقد تواصلت دعوة العناصر الأوروبية من غير الفرنسيين للمشاركة في الاستيطان².

لقد أحدثت عملية توطين العنصر الأوروبي تناقضاً كبيراً بين الجزائريين والعناصر الأوروبية، لذلك حاول نابليون الثالث أن يخفف من حدته بما أسماه بالملكة العربية وأراد أن يجعل نفسه حكماً بين تلك العناصر والجزائريين.

لكن المستوطنين لم يرتاحوا لسياسته لأنه يحد من نفوذهم وسيطرتهم فشنوا ضده حرباً هوجاء، انتهت بقيام نابليون الثالث بإلغاء الحكم العسكري في الجزائر وإنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات وذلك يوم (24 جوان 1858).

2. في عهد وزارة الجزائر والمستعمرات (1858 - 1860) :

لقد وسّعت وزارة الجزائر والمستعمرات من سلطة المدنيين على حساب العسكريين وأعلن نابليون حق العناصر الأوروبية في شراء أراضي الجزائريين، حيث تم خلال هذه الوزارة إنشاء سبعة عشرة قرية استيطانية، وتوزيع أربعة آلاف وستمئة قطعة أرض زراعية مجاناً على المهجرين الأوروبيين، مما يكشف مزايا هذه الوزارة وخدماتها الغير محدودة للعناصر الأوروبية سياسياً واقتصادياً وإدارياً³.

¹-ساعد جهاد، مرجع سابق، ص 21.

²-صالح عباد، المعمرين والسياسة...، مرجع سابق، ص- ص 15 - 16.

³- يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، مرجع سابق، ص- ص 18 - 19.

لقد عارض العسكريون وضباط المكاتب العربية هذه السياسة وشرحوا لنابليون مساوئها فقام في يوم 26 نوفمبر 1860م بإلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات وتعويضها بالحكومة العامة رغم معارضة المستوطنين المدنيين.

3. في عهد جون جاك بيليسي وياتريس ماكماهون (1860-1870):

بعد أن ألغى نابليون الثالث وزارة المستعمرات، قرر أن يعيد نظام الحكم العسكري السابق مع تعيين الحاكم العام الجديد بليسي متبعا في ذلك سياسة راندون. خلال هذه الفترة شُجعت عملية توطين العناصر الأوروبية والاستيطان الريفي بالخصوص¹.

فأنشأت 11 قرية استيطانية بين عامي 1861-1864² وفي عام 1865 هجرت فرنسا عددا كبيرا من الأوروبيين إلى الجزائر بينهم عدد من الذين شاركوا في انقلاب 2 ديسمبر 1851 ضد نابليون.

وهجرت أربعة آلاف وخمسمائة وثمانون مستوطنا أوروبيا جديدا، فارتفع عدد العناصر الأوروبية خلال عشرة سنوات من ستة وثمانون إلى مائة وثمانية عشر ألفا شخص، ودُعمت الشركات الرأسمالية للقيام بمشاريع الاستيطان مقابل حصولها على المساحات الواسعة من الأراضي الزراعية، ولقد تم جلب قرابة خمسون ألف أوروبي جديد بفضل هذه السياسة، فارتفع عدد العناصر الأوروبية إلى مائتين وخمسة وتسعين ألف شخص في عام 1870³.

رغم أن سياسة الإمبراطور هذه لا تخدم كما اتضح سوى مصالح فرنسا والأوروبيين إلا أن المستوطنين لم يرتاحوا لها وعادوا إلى صياحهم وضجيجهم لأن هدفهم هو تحويل الجزائر إلى إقطاعية بورجوازية كبيرة لهم، يكونون فيها أسيادا ويكون الأهالي أرقاء لهم. إن الضغوطات الممارسة من قبل المستوطنين أدت إلى إلغاء النظام العسكري والمكاتب العربية وإقامة حكم وإدارة مدنية⁴.

¹ - يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، مرجع سابق، ص- ص 18- 19.

² - ينظر: الملحق رقم 03، ص 151.

³ - ساعد جاهد، مرجع سابق، ص 35.

⁴ - جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1994، ص 124.

المطلب الثاني: المرحلة الثانية (1870-1939) :

لقد رحّب المستوطنون الأوروبيون كثيرا بسقوط نابليون الثالث والإمبراطورية الثانية ونظامها في صيف 1870، لأنها أتت بسياسة مغايرة في ميدان تدعيم العنصر الأوروبي تختلف اختلافا جذريا في النوعية والهدف عن تلك التي كانت متبعة في عهد الإمبراطورية الثانية، ولإنجاح عملية توطين العنصر الأوروبي، تم تشجيع بناء المراكز الاستيطانية وتقديم الأراضي بالمجان، فلقد تم في هذه الفترة بناء ألف ومائتان وستة وثلاثون قرية استيطانية جديدة وشمل التوطين الفرنسيين وليس الأوروبيين¹.

لقد نشطت حركة توطين الأوروبيين نشاطا واسعا ومكثفا بالجزائر ابتداء من 1870 واتجهت نية الإدارة الاستيطانية إلى غزو أرياف الجزائر الداخلية وتوطين العنصر الأوروبي بها، كما قامت في يوم 24 أكتوبر 1870 بإصدار قرار عن طريقه تم تجنيس اليهود بشكل جماعي لتكثير العنصر الأوروبي حيث كان عددهم حوالي ثمانية وثلاثون ألف شخصا وبذل اليهودي كريميو جهودا كبيرة لتحقيق هذا المشروع².

بعد الحرب الفرنسية البروسية في عام 1870، رحّلت فرنسا سكان الالزاس واللورين إلى الجزائر ووعدهم بمائة هكتار من الأراضي الخصبة، وخلال عشر سنوات (1881-1882) هجّرت فرنسا أربعة آلاف عائلة تنازلت لها مجانا عن أربعة وثلاثين ألف وسبعمائة وستة وعشرون هكتار وأنشأت أكثر من مائة وسبعة وتسعون قرية استيطانية بها ثلاثون ألف شخص. تمكنت الإدارة الاستيطانية فيما بين 1887-1889م من الاستيلاء على 957 ألف هكتار بصفة مجانية كانت ملكا لأكثر من 224 قبيلة وتم تسليم غالبيتها إلى المهاجرين الأوروبيين، والذي ارتفع عددهم في الأرياف الجزائرية من 129 ألف عام 1871 إلى 200 ألف سنة 1900 كان من بينهم إسبان ومالطيّين وإيطاليّين³.

¹ - ساعد جاهد، مرجع سابق، ص- ص 35- 36 .

² - عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من بداية الاحتلال وإلى غاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997، ص 163.

³ - جمال قنان، قضايا ودراسات...، مرجع سابق ، ص 124.

تواصلت عملية توطين العناصر الأوروبية حتى في مطلع القرن العشرين، حيث حصل المهجّرون على مساحة 427 ألف هكتار ما بين عام 1909 و 1917 منها 200 ألف هكتار تسلموها بين عامي 1901 و 1914 بينها ثلاثة وسبعون ألف هكتار مجاناً¹

أصبح العنصر الأوروبي يملك في عام 1917، 2.123.288 هكتار من الأراضي الزراعية و 194 هكتار من أراضي الغابات وارتفعت هذه المساحة عام 1934 إلى مليونان وأربعمائة واثنان وستون، وخمسمائة وسبعة وثلاثون هكتار منها مليون وأربعمائة وثمانية وستون، وستمائة وسبعة وسبعون هكتار منها مليونين وأربعمائة واثنان وستون، وخمسمائة وسبعة وثلاثون أمدتها بها مصالح الاستيطان الرسمية، والباقي اشتروها بأرخص الأثمان، وقد تم تأسيس 264 قرية استيطانية خلال عشرة سنوات وبلغ مجموع القرى التي أسستها الجمهورية الرابعة 400 قرية استيطانية.

لقد توسّع انتشار العناصر الأوروبية في الأرياف وتوسّع كذلك انتشارهم في الحواضر، اهتمت هذه العناصر بممارسة الأنشطة التجارية والصناعية والخدمات الاجتماعية وبلغ عددهم مائتان وستون ألف شخص ما بين 1870 و 1900.²

منذ عام 1872 كان 60% من الأوروبيين يسكنون المدن والقرى العمرانية الكبيرة، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 63% عام 1886 وإلى 65.4% عام 1906، وإلى 71.4% عام 1926، ونظرا لعدم نجاح الاستيطان الرسمي وتجنيس اليهود الجماعي في تغليب العنصر الفرنسي على العناصر الأوروبية الأخرى، لجأت الإدارة إلى إصدار قانون 26 جوان 1889 الذي يفرض الجنسية الفرنسية بصفة آلية على أبناء الأجانب المقيمين بالجزائر، ومنذ ذلك التاريخ أخذ العنصر الفرنسي يتفوق على غيره من العناصر الأخرى.³

¹ - عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 164.

² - يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، مرجع سابق، ص 41.

³ - يحيوي مرابط مسعودة، مج 2، مرجع سابق، ص 164.

ففي عام 1886 كان عدد الفرنسيين مائتان وتسعة عشرة ألفا وعدد الأجانب مائتان وإحدى عشر ألف، وفي عام 1896 وصل عدد الفرنسيين إلى ثلاثمائة وثمانية عشرة ألف منهم خمسون ألف متجنسا وعدد الأجانب إلى مائتين واثنى عشر ألفا، وفي عام 1901 كان عدد الفرنسيين ثلاثمائة وأربعة وستون ألفا منهم اثنان وسبعون متجنسا وعدد الأجانب مائة وتسعة وثمانون ألفا.

وصل عدد الأوروبيين في عام 1927 إلى سبعمائة وتسعة عشرة ألف مقابل أربعة آلاف وتسعمائة وثلاثة وعشرون ألف جزائري مسلم، وفي عام 1936 كانوا حوالي تسعمائة وستة وأربعون ألف أوروبي مقابل ستة آلاف ومائتان وواحد مسلم، وتبرز هذه الأرقام أن العنصر الأوروبي تزايد في خمسة سنوات بـ 11.8 %، بينما نجد لنفس الفترة تزايد العنصر الإسلامي بـ 15%¹.

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة (1939م - 1962م):

استمر السكان الأوروبيون في الازدياد، فارتفع عددهم من ثمانمائة وثلاثة وثلاثون ألف في عام 1926 (منهم ستمائة وسبعة وخمسين ألف فرنسي ومتجنس ومائة وستة وسبعون أجنبي) إلى ثمانمائة وواحد وثمانون ألف وستمائة في عام 1931، وإلى تسعمائة وأربعة وأربعون ألف في عام 1954م بمعدل ازدياد 1%.

وفي هذا التاريخ كان نحو 99% مولدون في الجزائر ويعتبرون أنفسهم في بادئ الأمر جزائريين أيّا كان أصلهم، ومع ذلك فإن فرنسا الأهالي تتقدم بسرعة، فكان أصغرهم سنا يعتبرون أنفسهم فرنسيين فقط غير أنّ فرنسي فرنسا كان يُنظر لهم كمواطنين مختلفين. أمّا يهود الجزائر فعددهم كان يقارب مائة وأربعون ألف في عام 1954، مع أنّهم مندمجون اندماجا بارزا، فقد استمر يهود الجزائر في وضعهم موضع شبهة².

¹ - يحيوي مرابط مسعودة، مج2، مرجع سابق، ص 164.

² - شارل روبيير أجرون، تاريخ الجزائر...، مرجع سابق، ص 124.

على هذا الأساس فإن السكان الأوروبيون كانوا يمثلون مجتمعا مسيطرا يتشكل أساسه من كوادر الجزائر، 92,8 من الكوادر العليا، 82,4 من الفنيين ورؤساء الأجهزة في المشاريع ومن الوظائف العامة سبعة وستون، ومع أنّ هذا المجتمع كان هو نفسه شديد التسلسل فقد كان ينعم في أثريته بمستوى عيش رفيع، ففي سنة 1951م تم إحصاء نحو خمسمائة وستون ألف شخص بأنهم برجوازيين وكانت نفقات العطل وحدها آنذاك تصل في الجزائر إلى نحو عشرين مليار فرنك قديم لمائة وسبعة وثمانين ألف مصطفى.

إن اختلال التوازن بين الجماعتين المسلمة والأوروبية يكبر من سنة لأخرى خاصة وأننا نلاحظ انخفاضاً لنسبة الولادة لدى الأوروبيين بين 1921 و 1948، ففي سنة 1921 كانت نسبة الولادات تقارب ستة وعشرون بالمائة وانخفضت إلى اثنان وعشرين بالمائة سنة 1848 وفي إحصاء 1954 وهي سنة اندلاع حرب التحرير، بلغ عدد السكان الأوروبيين 1042500 ومن بينهم تسعمائة وثلاثة وثمانون ألف كانوا مواطنين فرنسيين.

بلغ عدد الأوروبيون في 1961 سنة مليون ومائتي ألف إسباني منهم 6% أجنب و 40% أقل من عشرين سنة، وكان هناك مائة وخمسة وخمسون ألف إسباني في بداية القرن، ولم يبق منهم إلا عشرين ألف في 1961 وخمسة آلاف إيطالي لنفس السنة¹.

يرى برنار سيميو في مقالة في مجلة العالمين (سبتمبر 1961) أن 80% من السكان الأوروبيين يعيشون في المدن "إن صورة جزائر يسكنها المعمّرون صورة خاطئة ونسبة الحضّر فاقت في كل زمان نسبة الريفيين"².

¹ - يحيوي مرابط مسعودة، مج2، مرجع سابق، ص 165.

² - ساعد جهاد، مرجع سابق، ص 50.

المبحث الثالث: التوزيع الجغرافي للعنصر الأوروبي.

المطلب الأول : المعمّرون في منطقة الشرق (الأوراس).

ارتكز تغلغل الاستعمار في منطقة الأوراس على تثبيت العنصر البشري الأوروبي وهذا بصورة متزامنة مع اتساع المناطق التي وقعت تحت وطأة الاحتلال .وتعود بدايات توافد العناصر الأوروبية في نواحي باتنة إلى سنة 1847.

ففي تلك الأثناء أقامت جالية أوروبية تتألف من 266 نفر منهم 108 رجال و 40 امرأة و 18 طفلا بالقرب من المخيم العسكري وأقامت في 53 مسكنا ، تحصل المستوطنون خلالها على 71 قطعة أرضية عمرانية مساحتها 78آربا بالإضافة إلى قطعة مساحتها 99 آر مخصصة للفلاحة¹.

لقد تطور عدد العناصر الأوروبية من 343 نسمة في أواخر سنة 1847م إلى 385 في ديسمبر سنة 1848م ، ثم تراجع إلى 340 نسمة في ديسمبر سنة 1849م وصارت تلك المجموعة الأولى هي نواة الاستيطان في مركز باتنة الذي تطور فيما بعد إلى مدينة أطلق عليها اسم **لمبيزا الجديدة** بقرار رئاسي مؤرخ في 12سبتمبر 1848. ثم أطلق عليها اسم باتنة بقرار صادر في 20 جوان 1849، والجدول التالي يوضح توزيع السكان الأوروبيين في مدينة باتنة خلال سنتي 1848و 1849:

السنوات	الأجناس							المجموع
	فرنسيون	انجلوا مالطيين	إسبان	إيطاليون	ألمان	سويسريون	شئات	
1848	214	59	09	98	02	03	00	385
1849	259	25	06	35	08	04	03	340

توزيع الأوروبيين في مدينة باتنة خلال سنتي 1848و 1849².

¹ - عبد الحميد زوزو: الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ج1، تر: مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر 2005، ص 270.

² - المرجع نفسه، ص 269.

من خلال هذا الجدول الإحصائي نلاحظ تراجعاً كبيراً في عدد الأوروبيين، شمل هذا التراجع عدد المستوطنين وليس الاستيطان الفرنسي لأن عدد الفرنسيين زاد بنسبة 45 نسمة، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم تأقلم المستوطنين فيها، لذلك غادروا غير مجبرين على البقاء بعكس الفرنسيين الذين قد يكون منهم المعاقبين من مساجين ومشردين.

أُلق بمدينة باتنة في سنة 1850م إقليم زراعي مساحته 8700 هكتار لتوطين المستوطنين، حيث تم التنازل لهم عن ثلاث قطع أرضية وكانت مساحة إحداها 150 هكتار. نظراً للموقع الاستراتيجي الذي تزخر به هذه المدينة، فقد تم تأسيس مستعمرة زراعية في شهر سبتمبر 1848 في المكان المسمى تازووث الشاوية على بعد 12 كلم جنوب شرق باتنة خصصت لتشغيل المتمردين المبعدين من فرنسا في جوان 1848¹.

لقد جلب بناء هذه المؤسسة العقابية عدداً كبيراً من الأوروبيين أغلبهم من العمال جاءوا لتكوين نواة مركز الاستيطان، فقررت الإدارة تطوير الاستيطان البشري وراحت تخطط لبناء المزيد من القرى في مشارف غابة الأرز وفي تاحمامت وعلى سفح الجبل المشرف على سهل المعذر وفي عين ياقوت...إلخ.

المطلب الثاني: المعمرون في منطقة الوسط (الحضنة).

لقد رأت الإدارة الاستيطانية أن منطقة الحضنة تحتاج إلى وجود الفرنسيين بها لإدخال بعض الزراعات الجديدة على المنطقة كالزيتون وتربية الأبقار. فأختيرت مدينة المسيلة كمركز اعتماداً على معطيات أهمها :

✓ موقع المدينة الواقع على وادي القصب الهام والذي من شأنه توفير المياه لسقي أراضي الكولون .

✓ طبيعة الأراضي المخصصة لمراكز الاستيطان المقدرة بـ 4500 هكتار وهي في مجملها أراضي صودرت من الأهالي عقب انتفاضة 1871.

✓ سهولة عملية نقل المنتجات الفلاحية والحيوانية التي تزخر بها الحضنة الغربية سهلاً بإنجاز الطريق نحو مدينة برج بوعريج².

¹ - يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، مرجع سابق، ص 41.

² - المرجع نفسه، ص 51 - 52.

يمكن اعتبار المقاومات الشعبية التي شهدتها المنطقة منذ بداية احتلالها سنة 1840م أهم العوامل التي أخرت وحالت دون استقرار الأوروبيين بالإضافة إلى استمرار الحكم العسكري إلى غاية 1885.

المطلب الثالث : المعمرون في غرب البلاد (منطقة سيدي بلعباس).

لقد أقر مرسوم 19 سبتمبر 1848 إنشاء 12 مستوطنة في عمالة الجزائر و 19 في عمالة وهران و 8 في عمالة قسنطينة. ويدخل إنشاء مدينة سيدي بلعباس ضمن المستوطنات الـ 19 التي في عمالة وهران ويعود تاريخ بداية ظهور هذه المدينة إلى ما قبل ذلك ، وبالتحديد إلى سنة 1843م عندما أوكلت مهمة إنجاز مركز استيطاني على الضفة اليمنى لوادي مكرة بمحاذاة قبة الولي الصالح سيدي بلعباس¹.

أخذ هذا المركز في التوسع وفي استقطاب الأوروبيين إليه إلى غاية نهاية 1848، حيث تقرر تحويل المركز إلى مستوطنة أوروبية بشكل رسمي، حيث اقترح الجنرال بيجو إنشاء حامية عسكرية في منطقة سيدي بلعباس بهدف تأمين الاتصالات بين مدينتي وهران وتلمسان.

بعد قرار الجنرال بيجو لم يأت من عدم، بل هو في الحقيقة صادر من لاموريسير الذي رفع رسالة له سنة 1843م يطالب فيها بضرورة تأسيس مدينة فرنسية في منطقة سهل مكرة، حيث يقول "لأن الناحية أصبحت الموقع المفضل والضروري لنا، نحكم به كل بلاد قبائل بني عامر الشاسعة...، فمنطقة سيدي بلعباس قريبة من البحر سهلة الاتصال مع معسكر وتلمسان حيث تصبح المواصلات مع وهران أكثر أمنا قريبة من الصحراء تجعلنا نتحكم بشكل جيد في أوضاع المنطقة، لذا نطالب من الآن بإنشاء مركز سكاني على ضفاف المكرة"².

بعد قرار بيجو تزايد عدد الأوروبيين في المنطقة بشكل ملحوظ، فبعد أن كان عددهم 516 نسمة سنة 1849، ارتفع إلى 1234 نسمة سنة 1851، ثم إلى 1728 نسمة سنة 1852، ليصل عددهم بعد عشر سنوات إلى 5101 نسمة³.

¹ - ساعد جهاد، مرجع سابق، ص 55.

² - المرجع نفسه، ص 56.

³ - يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، مرجع سابق، ص 58.

بعد الشروع في تنفيذ المرسوم المشيخي الصادر في 22 أبريل 1863 ارتفع عددهم إلى 7588 نسمة في سنة 1867 بزيادة قدرها 2487 نسمة. وفي خمس سنوات (1872م- 1877م) ارتفع عدد الأوروبيين بحوالي 5985 نسمة أي أن العدد وصل إلى 18202 نسمة، وهذا وإن دل فيدل على مدى الانعكاسات السلبية لتطبيق قانون وارني على مستوى منطقة سيدي بلعباس.

تشجيعا لهم للاستقرار في هذه المنطقة وفرت لهم فرنسا الأراضي الخصبة والآلات الفلاحية والبذور والمواشي، حي استفادت مثلا 300 عائلة أوروبية منها 15 عائلة ألمانية سنة 1853 من قطع أراضي جديدة منحت لهم مجانا بعد استقرارهم بسيدي لحسن¹.
إن أبرز ما يمكن الخروج به أن منطقة سيدي بلعباس عرفت تدفقا هائلا للعناصر الأوروبية خصوصا مع بداية الحكم المدني في الجزائر سنة 1871، وتحديدًا بعد الشروع في تنفيذ قانون².

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن الاختلافات التي كانت بين العناصر الأوروبية لم تشكل أي عائق في تواجدها واستقرارها في الجزائر وتشكيلها لمجتمع أصبحت له هياكل ومواصفات على الطريقة الأوروبية، ولقد كان للحكومة الفرنسية دور كبير في ترسيخ دعائم هذا المجتمع، وذلك من خلال توفير له العديد من الشروط الملائمة، لعل من أهمها مساعدته على الهجرة بأعداد كبيرة، فبعدما تم تشكيل المجتمع الأوروبي في الجزائر، تكونت بينه علاقات كانت مختلفة في طبيعتها.

¹ - ينظر الملحق رقم 04، ص 152.

² - يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، مرجع سابق، ص 58.

الفصل الثاني:

الأحوال الاجتماعية والسياسية للمستوطنين.

المبحث الأول: علاقات المستوطنين الاجتماعية.

المبحث الثاني: علاقات المستوطنين السياسية.

المبحث الأول : العلاقات الاجتماعية للمستوطنين .

المطلب الأول: علاقة المستوطنين فيما بينهم .

لقد سعت فرنسا من خلال العناصر الأوروبية في الجزائر إلى تكوين مجتمع فرنسي متجانس تتصهر فيه كافة العناصر المهاجرة ، ومع تطور النظام الاستيطاني الذي أقيم في الجزائر، تطورت معه العناصر الأوروبية الوافدة، فنجد كبار المعمرين الذين ينتمون إلى برجوازية الوطن الأم ومن مختلف الجنسيات ومع مرور الوقت أصبح هؤلاء أسياد الجزائر بإشرافهم على المراكز الحيوية وهيمنتهم على الأجهزة الاقتصادية والإدارية ووسائل الإعلام والصحافة¹.

من كبار المعمرين نجد مثلاً جورج بلاشيت الذي يعرف بملك الحلفاء وهنري برجو الذي يلقب بملك العنب ولوران شيافينو رئيس غرفة التجارة بالجزائر وجان دورو صاحب جريدة إيكو دالجي و فراسان فور صاحب أكبر حقول القمح بقسنطينة وعائلة جون ديرو صاحبة مخازن الحبوب والطاحونات الكبرى².

عاش كبار المعمرين حياة مترفة تستجيب لمتطلباتهم، فكانوا يحسنون الاعتناء بالمظاهر وينظمون الحفلات الفاخرة، وقيمون علاقات مع شخصيات مرموقة من الجزائر وفرنسا، ويرتبط هؤلاء بأصحاب الأسماء المركبة التي تدل على شرف النسب ويثبتون أبنائهم كورثة ويديرهم ملكيتهم كشركة صناعية تدر عليهم أرباحاً وفيرة ويضاعفون تجارتهم الغير المشروعة وذلك بالتمويل السري للسوق السوداء.

يصف الدبلوماسي الأمريكي كينث باندار وضع المعمرين فيقول عنهم: "توجد في المدن والملكيات المتواجدة بضواحيها حياة أكثر ترفاً وأكثر انزواءً، لكننا نعرف أن الأرستقراطية المحلية (المعمرون) لا تقدر الأمريكيين أبداً ولا تخاطر بالتقرب إليهم....، أصحاب الملكيات الكبرى الذين يمثلون الطبقة المهيمنة بالجزائر كانوا محافظين كثيراً"³.

¹ - أني راي غولديغر: جنود حرب الجزائر 1940-1945، تر: وردة لبنان، دار القصة للنشر، الجزائر 2005، ص 37.

² - محمد العربي الزبيري: الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث، الجزائر 1984، ص - ص 41-44.

³ - أني راي غولديغر، المرجع السابق، ص 37 .

ليس جميع أوروبيي المستعمرات ملوك أو ينعمون بآلاف الهكتارات أو يديرون مؤسسات ضخمة، بل إن أغلبهم من صغار المستوطنين فمنهم الموظفين والمهندسين وأصحاب المعامل والقضاة والمعلمين والتجار والمزارعين وأصحاب الورشات... إلخ، و يدافع المستوطنون الصغار عن النظام الاستيطاني، بما أن هذا الأخير يضمن لهم امتيازات تساعد على الرقي بحالتهم الاجتماعية¹.

رغم الاختلاف الطبقي الموجود بين العناصر الأوروبية واختلاف جنسياتها، لم يمنع هذا الإدارة الفرنسية من جعل كل هذه العناصر فرنسية من خلال إصدار قانون الجنسية في 1889، ورغم منح الجنسية الفرنسية لكل الأوروبيين المقيمين والمولودين في الجزائر، إلا أن الأولوية ظلت للمستوطنين من أصل الفرنسي، الذين ظلوا يحتقرون جميع العناصر الأجنبية المجنسة في الجزائر².

إن الكثير من الفرنسيين الجدد الذين أصبحوا فرنسيين دون أن يرغب البعض، بذلك استمروا في التصرف بصفته إيبان أو إيطاليين أو مالطيين أكثر منهم فرنسيين فحافظوا على لغاتهم وثقافتهم ونقاوة أصلهم ورفضوا فكرة الانصهار في الفرنسيين الأصليين الراضين، لهم هذا ما أشعر الفرنسيون من ذوي الأصل الفرنسي بالخطر على وضعهم³.

لقد كان العمال من إيبان ومالطيين وإيطاليين... إلخ، منافسين للفرنسيين في العمل، حيث كان الفرنسيين يرددون: " لنطرد كل هذه العصابة وسيكون هناك عمل"، ووصل الأمر بهم لدرجة أنهم كانوا يرسلون مناشير للحاكم العام يطلبون فيها من الإداريين ألا يمنحهم أية مزايا، وبذلك كان على المحافظين أن يحرصوا على فرض نسبة هامة من العمال الفرنسيين في المؤسسات العامة⁴.

¹ - ألبير مامي: صورة المستعمرة، تر: ميشال سطوف، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 2007، ص 15.

² - محمد حربي، مرجع سابق، ص 82.

³ - مسعودة يحيوي مرابط، مج 2، مرجع سابق، ص 473.

⁴ - شارل روبيير أجرون، تاريخ الجزائر...، مج 2، مرجع سابق، ص 194.

لقد كتب اسماعيل أوربان¹ عن الخلافات الموجودة بين الأجناس الأوروبية في الجزائر و التي تفاقمت أكثر فأكثر بقوله: "مدينة الجزائر تجّمع سكاني فريد من كل الأجناس ومن كل الأصول ليس فيها لا روح الصالح العام ولا احترام ما هو بشر ولا شعور ديني إنها الفردانية المتهيجة هنا نكره الإسبان وهناك الإيطاليين فالعنصرية تمس بصفة أولية الجزائريين وكذلك اليهود والأجانب بصفة أقل"².

ينظر بسبب الكره الذي يشوب العلاقات بين المستوطنين فيما بينهم، إلى أن الزواج بين فرنسي الأصل والفرنسي المجنس على أنه قران غير محبذ، فالفرنسيون لا يحبون انطلاقا من شعورهم بالتفوق أن تتزوج بناتهم من إسباني أو يهودي، والشعار الذي يطلقونه تعبيرا على ذلك هو: "لا تلعب في حلبة كرة المضرب التابعة لوهران لأن المشتغلون بها إسبانيون"، وشعار آخر خُص به اليهود هو "لا يمكنك أن تشتغل في بيت كولون إذا كنت يهودي"³.

ويصف بيار و كلودين شولي هذا الوضع القائم بين المستوطنين الأوروبيين في الجزائر بقولهم : " الساكنة الاستيطانية غير متجانسة بتشكيلاتها التاريخية ومقسمة إلى طوائف بناء على انتماءات دينية معاشه أو مفترضة ومقسمة بين حساسيات سياسية مختلفة ومعزولة لغويا... وتحذوها أفكار عنصرية مسبقة وإحساس بالتفوق"⁴.

¹ - اسماعيل أوربان: من مواليد 1812 أتى إلى الجزائر سنة 1836 تم تعيينه كمترجم لجيش إفريقيا في فيفري 1837، أسندت إليه مهمة العمل بمديرية الشؤون الأهلية بوزارة الحربية بباريس سنة 1845، كما عين رئيسا لمكتب الشؤون الأهلية سنة 1845، ثم كمستشار بالحكومة العامة في 1860، اعتنق الاسلام فغير اسمه من توماس أوربان إلى اسماعيل أوربان. ينظر، مصطفى عبيد، مرجع سابق، ص 95.

² - مسعودة يحيوي مرابط، مج2، مرجع سابق، ص 474.

³ - حسينة حماميد، مرجع سابق، ص 79 .

⁴ - بيار و كلودين شولي : اخترنا الجزائر، تر: قبي زينب، منشورات البرزخ، الجزائر 2013 ، ص 526.

مع أن هذه الأجناس لا تكون فيما بينها مجتمع متناسق إلا أن الذي يجعلها متحدة فيما بينها هو كره العربي وبقاء الجزائري فرنسية¹، فيقول عنهم فرحات عباس: "إن الفرنسيين والإيطاليين والاسبان واليهود، الذين يكونون هذا المجتمع يكرهون بعضهم البعض، ولكن ما يوحد صفهم هو كره العربي ومصالحهم المشتركة، إن هذه العنصرية المناوئة للعرب هي الرابطة القوية التي تجمعهم وتجعل منهم بناء مرصوصا"².

إن فرنسي الجزائر في غالبيتهم رافضين لأي إصلاح يؤدي إلى الاعتراف بالشخصية الجزائرية والتقدم نحو المساواة بين المواطنين ومكانتهم في المجتمع الجزائري أوجدت بينهم لحمة متصلة من المصالح إلى حد جعلهم يشعرون شعورا دقيقا بجميع الاخطار التي يمكن أن تحدث بهم وصغار المستوطنين كانوا ينساقون مع كبار المعمرين في تيار جعلهم يشعرون هم أيضا بنفس الخطر³.

¹ - جريدة المجاهد : أرويو الجزائر مشكلتهم ، ماضيهم ، مستقبلهم، ع 110، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني

الجزائري ، الاثنين 11 ديسمبر 1961، ص 5.

² - فرحات عباس، مصدر سابق، ص 72.

³ - جريدة المجاهد: الأقليات الأوروبية في الجزائر بين الأمس والغد، ع51، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري

، الاثنين 21 سبتمبر 1959 ، ص 6.

المطلب الثاني: علاقة المستوطنين بالجزائريين المسلمين.

إن فرنسيي الجزائر ذوي الأصول الأوروبية أصبحوا بحكم منطق الاستغلال يمثلون قوة تمنح لنفسها كل الحقوق ولا تحمل للجزائريين سوى الاحتقار والعنصرية اتجاههم، هذه العنصرية هي التي بنيت عليها العلاقات بين المستوطنين الأوروبيين والجزائريين¹.

فعقلية المستوطن الأوروبي وثقافته لا تعترف بشخصية الجزائري ولا هويته، فتلقبه بالمسلم الفرنسي والأهلي والعربي ولا تطلق عليه أبدا اسم الجزائري، فثقافة المستوطن تجد مبرراتها في سلوك الجيش الفرنسي الذي اعتبر دخول الجزائر انتصارا للصليب على الهلال، وانعكس ذلك بمخاطبة الأهالي الجزائريين بدون تمييز أحمد قليل الأدب، أما النساء فاطمة قليلة الأدب².

كما أطلقوا عليهم مفردات حيوانية مثل: البيكو، الموكيرا، الراتون، والصال آراب... الخ، إن استعمال هذه النعوت التحقيرية تدل على لمحة من العنصرية والتفرقة الإجتماعية المعاشة من الواقع اليومي، سواء في المدن أو المدارس أو أماكن العمل، ومصدر هذه العنصرية لديهم هو الإنتماء إلى الجنس المتفوق والمتحضر بفعل إنتسابه إلى الثقافة اللاتينية وعقيدته المسيحية ودمه الأوروبي³.

رغم وجود بعض الاتصالات بين العناصر الأوروبية والجزائريين المسلمين إلا أنها لم تتعدى أوساط محدودة من معلمين وقياد ومناضلين نقابيين وشمل هذا عند الفرنسيين العاملين في السلطة والمتقنين والسياسيين الذين كونتهم فرنسا وشبّان المدارس عند الجزائريين، أما الاختلاط بين المستوطنين الأوروبيين والجزائريين عن طريق الزواج، فقد كان نادرا ما يقع وإن حدث فهو فضيحة غير مقبولة خاصة في المدن الكبرى فالزواج بينهم تعترضه حواجز ليست دينية فقط بل عرقية وثقافية وحضارية⁴.

¹ - أندري لوكورتوا: جزائر الخمسينيات، تر: عبد القادر بوزيدة، مكتبة لزهاري لبتز للنشر، الجزائر 2013، ص 57.

² - أبو القاسم سعد الله : أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج 4، ط1، دار الغرب الاسلامي، لبنان 1996، ص61.

³ - المرجع نفسه، ص-ص 61.

⁴ - سيلفي ثينو: تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر، مطبوعات دحلب ، الجزائر (د.س.ن)، ص31-32.

إن العلاقة الاجتماعية بين المستوطن والجزائري لم تتعدى سلطة الغالب على المغلوب ونرى ذلك من خلال تصريح بوديشون، لمّا ترشح لانتخابات سنة 1848 بقوله: " سأتحّرر من صيغ التعامل الساري بين البشر المتحضرين وسأعاملكم طبقا لقانون الاحتلال وبدكتاتورية لا حدود لها وهذا خدمة لمصلحتكم ومصلحتي على السواء".

لقد وقف المستوطنون ضد رفع تحسين مستوى الأهالي، فلم يستطيعوا أن يأخذوا حق انتخاب مجلس استشاري على مستوى البلديات مهمته مناقشة الأمور ذات الطابع السياسي والمالي المتعلقة بالجزائريين، لذلك قامت الإدارة الاستعمارية في سنة 1850 بإلغاء حق الأهالي في انتخاب نواب لهم في المجالس البلدية بدعوى عدم أهليتهم وهذا استجابة لدعوة المعمرين بإيجاد قوانين استثنائية خاصة بالأهالي¹.

أعلن المستوطنون الأوروبيون وبشكل صريح في المجلس الأعلى سنة 1894 أن العرب جنس سفلي وغير قابل للتربية، وهو يصلح فقط أن يكون خادما في المزارع، هذه الكلمات اعتبرها جول فيري عنيفة وأكد أنّ المعمرين ذو تفكير ضيق فقال عنهم: "في القلوب موجة من الحقد والكراهية وخشية لم تهدأ"، وظهر هذا لمّا تم التخفيف من حدة نظام الأهالي بإصدار قانون 15 جويلية 1914، وقاموا باحتجاجات عنيفة في الصحافة الكولونيالية ضد أي محاولة لإلغائه أو تحسين أوضاع المسلمين وطالبوا بالإبقاء عليه².

لم يكتفي الأوروبيون بذلك بل عارضوا بواسطة نوابهم الماليين إصلاحات 4 فيفري 1919³ رغم محاولات الحاكم العام جوناو لطمأنت الأوروبيين والتقليل من قيمة الإصلاحات بأنها تحتوي شروط تعجيزية⁴.

¹ - شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر...، مج1، مرجع سابق، ص 571.

² - كوليت، فرانسيس جونسون: الجزائر خارجة عن القانون، تر: محمد المعراجي، دار ثالة، الجزائر 2014، ص 72.

³ - إصلاحات فيفري 1919: تحتوي على عدة فصول أهمها كيفية حصول الأهالي على الجنسية الفرنسية والرفي إلى حالة المواطنة الفرنسية إذا توفرت فيه الشروط معينة، أما الأهالي الذين لا يرغبون في المواطنة الفرنسية سيمثلون من قبل أعضاء منتخبين كما أن المستشارين الجزائريين سيكون لهم حق المشاركة في انتخابات رؤساء المجالس البلدية ومساعدتهم. ينظر: أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، ط4، ج2، دار الغرب الإسلامي، لبنان 1992، ص - ص 171 - 172.

⁴ - كوليت، فرانسيس جونسون، المرجع السابق، ص 72.

إلا أن مشاركة المستشارين البلديين المسلمين في انتخاب شيوخ البلديات، قد أظهرت لهم أنها خطر عليهم، وفي نفس السنة شن المعمرون هجوما عنيفا ضد الأمير خالد¹ إثر حملته الانتخابية ووصفوه بالقومي والمعادي لفرنسا وازداد هذا القلق أكثر في أوساط فرنسيي الجزائر لما رأوا الأمير خالد يعقد اجتماعات في باريس مع الشيوعيين وبأنه سيكون مهدي البلشفية لشمال إفريقيا².

بما أن المستوطنين كانوا دائما يدّعون أن العرب متخلفون وليس لهم حضارة، هذه العبارات استقرت مصالي الحاج فرد عليهم بقوله: "إننا نبلاء خلقنا من جنس نبيل وبفضل الإسلام استطاع شعب شمال إفريقيا أن يتخلص من مصائب المبشرين وقضى على محاولاتهم الرامية إلى الادمج"³.

عندما حضر مصالي الحاج⁴ مؤتمر مسلمي أوروبا بجنيف، أكد أن الفرنسيين متخوفين من تدعيم الصف الإسلامي ضد أوروبيي الجزائر، وبعد عودته إلى الجزائر واجه مضايقات من طرف المسؤولين الأوروبيين، حيث اتهموه بتحريض العرب على مقاومة المستوطنين فلم يسلم من اضطهاد أوروبيي الجزائر لأنه يهدد وجودهم⁵.

¹ - الأمير خالد: ولد في دمشق سنة 1875، تلقى دروس المرحلة الابتدائية هناك وبعدها أتيه إلى الجزائر سنة 1892 واصل دراسته بها ثم أرسله أبوه إلى فرنسا حيث دخل كلية عسكرية وتخرج برتبة نقيب وعمل في الجيش الفرنسي، وقد شارك في أحداث الحرب العالمية الأولى، من خلال ذلك اكتسب تجربة سياسية، ناضل في إطار حركة الشبان الجزائريين. ينظر: عبد الرحمان بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة 1920-1936، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984، ص 75.

² - محفوظ قداش: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، تر: محمد البار، دار الأمة، الجزائر 2011، ص-ص 142-143.

³ - حسينة حماميد، مرجع سابق، ص 35.

⁴ - مصالي الحاج : من مواليد 16 ماي 1898 في تلمسان، هاجر إلى فرنسا في أكتوبر 1923 بحثا عن القوت، تزوج هناك من فرنسية تدعى إيميلي بوسكان، انخرط في صفوف الحزب الشيوعي الفرنسي، ناضل ضمن أحزاب سياسية منها نجم شمال إفريقيا ثم حزب الشعب ثم حركة انتصار حريات الديمقراطية. ينظر: مصالي الحاج: مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، تر: محمد المعراجي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 2007، ص 82.

⁵ - حسينة حماميد، المرجع السابق، ص 35.

كذلك من المواقف التي توضح لنا العلاقة التي كانت بين المستوطنين الأوروبيين والجزائريين مشروع بلوم فيوليت¹، ويظهر في تصلّب وتعنّت الكولون للإحالة دون تحقيقه حيث شنّ رئيس بلدية وهران معركة سياسية ضده مصرحاً للأستاذ أندري جوليّان: "لا نسمح أبداً لمشروع يمنح لقرية صغيرة إمكانية أن يكون رئيس بلديتها عربي"، أفرز هذا الوضع شعوراً عنصرياً متبادلاً من طرف المجتمعين وتوتراً وصراعات من طرف الجانب الأوروبي من منطق استبدادي الذي يسود تلك العلاقة وصور التخلف والأحكام المسبقة التي يلصقونها بالجزائريين وفي المقابل نلاحظ مقت الجزائريين².

في ظل هذا التوتر كتبت جريدة (L'Echo d'Oran) في أوت 1936: "أن الوضع مكهرب في وهران كما هو الشأن في مستغانم وقسنطينة والجزائر وغيرهم، فبعض الأوروبيين ينعنون الجزائريين بألفاظ منها، البيكو...، إنهم الأطفال الذين يصرخون بأصوات عالية في شوارع وهران والجزائر الفرنسيون الأنذال، البرجوازيون القذرون"³.

لقد عبرت سنة 1936 عن الجانب النفسي لكلا المجتمعين حيث الكره والرفض وبذلك فوّتت فرصة تاريخية لتعايش المجتمعين، ومما يؤكد ذلك عندما عرض الحاكم العام بالجزائر إيف شاتانيو سنة 1944 برنامجه الإصلاحية المتمثل في مشروع شانتينيو حيث وقف المعمّرون الأوروبيون ضده وأطلقوا عليه اسم محمد لتعاطفه مع الجزائريين وعبروا عن استيائهم العميق بقولهم: "لم يبق أمامنا سوى حزم أمتعتنا" وبالفعل تم تعطيل هذا المشروع برفض المستوطنين له شكلاً ومضموناً⁴.

¹ - مشروع بلوم فيوليت : تم عرضه على مجلس النواب الفرنسي في 22 جانفي 1937 يقضي بإعطاء الأهالي الجزائريين الحق في النيابة والانتخاب في البرلمان الفرنسي دون أن يضطروا لإلغاء أحوالهم الشخصية الإسلامية ولقد عقد جميع رؤساء البلديات والعمالات الجزائرية الذين هم فرنسيون مؤتمراً ضموا فيه صوته لشيخ الطرق مطالبين برفض المشروع لأنه يؤدي للقضاء على السيادة الفرنسية في الجزائر. ينظر: علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط 6، مطبعة النجاح، الدار البيضاء 2003، ص 26.

² - خيرة بوسعادة: التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للجزائريين 1936 - 1939، ملخص رسالة ماجستير، قسم

العلوم السياسية، جامعة وهران (د.س.ن)، ص 5.

³ - المرجع نفسه، ص 5.

⁴ - أني راي غولديغر، مرجع سابق، ص 276.

يتبين من خلال مواقف المعمرين أنهم كانوا ضد أي تطور لعلاقاتهم مع الأهالي، ومع مرور الوقت تعمقت الهوة بين الطرفين، فشراهة المعمّر الفردية تقف حائلا دون حصول أي تقارب بين المجموعة المسلمة والمجموعة الأوروبية، وحوادث 8 ماي 1945 أفضل دليل على سوء العلاقة التي تربط الأهالي وأوروبيو الجزائر¹.

لقد أطلق المعمّرون العنان لوحشيتهم في أحداث الثامن ماي، بحيث ألفوا فرقا عسكرية الجزائريين وأطلقوا شعار الموت للعرب أينما كانوا، فكانت هناك جماعة تتدعي حق محاكمة العرب الجزائريين وقتلهم رميا بالرصاص، تدل هذه الحوادث عن ضغط المستوطنين على السلطات الفرنسية للتكّيل بالجزائريين بأنهم لا يريدون إعطاء أي حقوق للمسلمين، لأن الحقوق التي نادى بها الجزائريين تعني فناءهم ومنح الجزائر للجزائريين².

رغم أن دستور 1947 لم يقدم أي شيء لصالح السكان الجزائريين إلا أنه قوبل بالرفض القاطع من طرف المعمرين الذين حاربوه ووقفوا ضد ما تضمنه من أفكار، وأثناء مناقشة هذا القانون صرح لويس بوايي بانس أحد أكبر مستوطني منطقة بابا علي بضواحي العاصمة قائلا: "إذا أهملتنا فرنسا...، فإننا سنطالب بحقنا كشعب مهمل ومقهور أما منظمة الأمم المتحدة ولو تتم المصادقة عليه فإن الشعب الفرنسي المضغوط عليه بالجزائريسيستعمل كل الوسائل لمجابهة اللامساواة واللاعادلة المفروضة عليه" هذا الكلام نابع لإعتقادهم الخاطيء بأنه سيسوي بينهم وبين الجزائريين³.

لقد استغل الأوروبيون حوادث 11 ديسمبر 1960 لإشباع عواطفهم المريضة في الانتقام من الأهالي، حيث شكلوا عصابات مسلحة ترتدي الزي العسكري وتطرق الأبواب ويقتلون العائلات⁴.

¹ - سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح، تر: محمد حافظ الجمالي، دار القصة، الجزائر 2007، ص 200.

² - جريدة المجاهد: من 8 ماي 1945... إلى ثورة 1 نوفمبر 1954، ع 23، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري الاربعاء 7 ماي 1958، ص 2.

³ - محمد قريشي: الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري 1945-1954، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عمار بن سلطان، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر 2002/ 2001، ص 53.

⁴ - جريدة المجاهد : ما لم تقرأه عن مظاهرات الجزائر، ع 87، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري الاثنين 16 جانفي 1961، ص 4.

إلا أنه يوجد البعض منهم انفصلوا عن كل ما يربطهم بالوطن الأصلي الذي جاءوا منه ويشعر هؤلاء أنهم مرتبطون بالجزائر التي يعتبرونها وطنهم لأنهم لا يملكون وطناً آخر غيره، فوجد هناك من المعمرون من أسهم في حرب التحرير الوطنية سنة 1954 فوصل البعض منهم إلى حد التضحية الكبرى بحياتهم مثل الزوجان المعمارن كلار بوابي وزوجها، وهناك منهم قدم إعانات لجيش التحرير الوطني من علاج وتموين بالأغذية والأدوية، وذلك نابع من تعلق هؤلاء بالجزائر فتعرضوا إلى المحاكمات والنفي من قبل السلطات الفرنسية، إلا أن هؤلاء يعتبرون مجموعة صغيرة أمام أغلبية أوروبية¹.

المطلب الثالث : علاقة اليهود بالمستوطنين والجزائريين.

أ - علاقة اليهود بالمستوطنين.

إن التنظيم الاجتماعي لليهود في الجزائر منقسمة إلى طبقات، حيث نجد الطبقة الشعبية المتكونة من أصحاب المهن الصغيرة، والطبقة البورجوازية الحديثة التي جمعت أموالاً طائلة من اشتغالها بالتجارة والربا، واليهود الحقيقيين المتجذرين في الجزائر منذ أجيال والذين تمكنوا من تشكيل بورجوازية تجارية².

لقد أظهر المستوطنون الأوروبيون العداوة للجماعة اليهودية في الجزائر، حيث اعتبروا أصلهم الأوروبي من أسباب تفوقهم ونظروا لليهود نظرة لا تختلف عن بقية السكان المسلمين لتتقلص الهوة بينهم وبين الأوروبيين بعد أن أصبحوا مواطنين فرنسيين، وهذا ما لم يتقبله المستوطنون، لأنهم يرون في اليهود منافسين لهم استطاعوا أن يكونوا كتلة ذات تأثير اقتصادي كبير³.

¹ - جريدة المجاهد: الأقليات الأوروبية في الجزائر بين الأمل والغد، ع51، اللسان المركزي لجهة التحرير الوطني الجزائري الاثنين 21 سبتمبر 1959، ص 6.

² - مسعودة مرابط يحياوي، مج2، مرجع سابق، ص 390.

³ - صالح عباد، الجزائر بين فرنسا...، مرجع سابق، ص 142.

إن معادة المستوطنين لليهود ما هو إلا صراع اجتماعي بالدرجة الأولى وازداد توترا عندما لاحظ الفرنسيون أن الوضع الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي بدأ يمارسه بعض اليهود قد أضر بمكانتهم ونفوذهم¹، لذا يرى المستوطنون أن التخلص من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية يكمن في التخلص من هذا النفوذ الذي تطور أكثر لما أصبحت أغلب أصوات اليهود في الانتخابات لديها تأثير على نتائج هذه الانتخابات، وهذا بعد صدور مرسوم كريميو².

استاء المستوطنون الأوروبيون من مساواتهم في الحقوق مع اليهود، مما أدى إلى حملات مستمرة ضدهم في الصحف رافقتها حوادث عنيفة وصيحات أوروبية رددت ليسقط اليهود وفي هذه الظروف نشأ تيار معادي لليهود³.

قام التيار المعادي لليهود من الأوروبيين بتأسيس رابطات لمناهضة اليهود في 1881 و1871 و1884 بالجزائر من أجل ابعادهم عن الانتخابات وقامت بأعمال ومنازعات ضد اليهود وفي الفترة ما بين 1885-1896 رفعت شعارات مناهضة لليهود في الجزائر⁴.

بدعوة من ماكس ريجيس⁵ رئيس الرابطة المناهضة لليهود في الجزائر، نظم طلبة الجزائر في سنتي 1897 - 1898 مظاهرات طلابية صاخبة ما فتئت أن تحولت إلى مظاهرات ازداد على إثرها الاهتياج الشعبي اندفاعا على وقع صراخات : " ليسقط اليهود وليسقط الحاكم العام وليسقط المحافظ"⁶.

لقد وصلت معادة اليهود إلى التصويت في المجلس البلدي بوهران في 14 مارس 1897 على حرمان اليهود من المنح الدراسية وطرد الموظفين الاساتذة منهم من المدارس ومن مصالح البلديات ومنع المرضى اليهود من دخول المستشفيات⁷.

¹ - شارل أجرون، تاريخ الجزائر...، مرجع سابق، ص-ص 95-96.

² - آمال معوشي، مرجع سابق، ص 220 .

³ - بيار، كلودين شولي، مصدر سابق، ص526.

⁴ - شارل روبيير أجرون، تاريخ الجزائر...، مرجع سابق، ص 96.

⁵ - ماكس ريجيس: اسمه الكامل ماكسيميليان ريجيس ميلانو من عائلة إيطالية ثرية قام بأعمال كثيرة تصب في معادة اليهود وحرص الكثير من الأوروبيين على ذلك، هرب إلى اسبانيا في 1899 وبعده عودته للجزائر انتخب رئيسا للبلدية الجزائرية في انتخابات البلدية في شهر ماي 1900 تم انتخابه مستشارا عاما للجزائر في جوان 1901. ينظر: المرجع نفسه، ص98.

⁶ - المرجع نفسه، ص 100.

⁷ - يوسف منصارية : النشاط الصهيوني في الجزائر 1897-1962، ط1، دار البصائر، الجزائر 2009 ، ص85.

تمكن المستوطنون المناهضين لليهود في 7 أكتوبر 1940 من إلغاء مرسوم كريميو بالجزائر، وذلك بأمر من طرف حكومة فيشي، حيث تم على إثره طرد الموظفين والمعلمين والتلاميذ اليهود من الوظائف العمومي ومن الثانويات والكليات والجامعات¹ وذلك بعد إلحاح المناهضين بالجزائر لحماية الجسم الفرنسي من الجرثومة التي ستؤدي به إلى فقر دم قاتل وابتداءً من هذا التاريخ سُحبت من يهود الجزائر الجنسية الفرنسية التي تحصلوا عليها سنة 1870، هذا ما أكسبهم صفة الرعية².

فرح الفرنسيون بذلك وهزتهم نشوة العنصرية، حيث كتب مورينو: "ها نحن بلغنا هدفنا، نعم ألغى مرسوم كريميو المشؤوم وعاد اليهودي إلى وضعه الأهلي الذي لم يكن له أن يخرج منه، وما أخرجه منه إلا خرقُ قانون سافر اقترفه اليهودي كريميو"³.

ب- علاقة اليهود بالجزائريين.

كان الجزائريون يعاملون اليهود معاملة حسنة تدل على التسامح وبناء العلاقات الودية معهم، لكن بعد إسقاط صفة الأهالي عن اليهود أصبحوا جزء لا يتجزأ من المستوطنين الفرنسيين في الجزائر، لذلك بدأوا يتصرفون مع الجزائريين المسلمين بعنصرية وتفوق واستعلاء، يكونون لهم احتقار وحقد دفين ودليل ذلك أنه عندما يقول أحدهم للآخر: كيف الحال يجيب الثاني: على أحسن ما يرام؛ محمد يمسح أذيتي وفاطمة تغسل أرض منزلي.

لقد استغل اليهود ظروف المسلمين الجزائريين المضطربة وعاملوهم معاملة مريبة وطمعوا بالاحتكار والربا على تجارتهم معهم، حيث جمعوا منهم الذهب وأقرضوهم مبالغ زهيدة ارتفعت فوائدها فيما بعد وكان شعارهم شد المسلم وإبقائه إلى الأبد تحت رحمة اليهودي وبذلك ضيعت البرجوازية المسلمة كل ما بيدها ما بين سنوات 1920 - 1925 وصارت محلات اليهود مركز عبور لتحويل ممتلكات المسلمين إلى يد الكولون⁴.

¹ - بيار، كلودين شولي، مصدر سابق، ص 526.

² - أني راي غولديغر، مرجع سابق، ص 32 .

³ - فرحات عباس: ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، دار القصة، الجزائر 2005، ص 104.

⁴ - يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص 290 .

تحت تأثير الأوروبيين توحّد الأهالي في المشدات ضد اليهود، حيث تم نهب حوانيت اليهود التجاري، هدف الأهالي لم يكن النهب أكثر منه الكراهية للعناصر التي تمثلهم، فكان لدى المسلمين الأهالي شعور بالحق والتفوق نحو مواطنيهم من أصل يهودي لأنهم يُعتبرونهم أقرب بالنسبة إليهم¹.

لقد أدى موقف بعض الجماعات المضادة للحركة الوطنية إلى نتائج سلبية في العلاقات الاجتماعية بين اليهود والمسلمين في الجزائر، ففي سنة 1897 قام الشباب المتعلم والتقليدي ضد اليهود ومن بينهم البروفيسور ليفي الذي منعه من إلقاء أحد محاضراته فقاموا بتكسير نوافذ صحيفة مدافعة عن اليهود².

لتتوتر العلاقة من جديد في سنة 1920 بسبب حوادث سطيف التي أدت إلى حدوث القطعية بين كلا العنصرين، وبلغت أوجها أثناء حوادث قسنطينة 1934 التي تسبب فيها أحد الجنود اليهود حينما قام شخص يهودي يدعى كاليفا إيلياو بسبّ المسلمين وشتهم عندما كانوا يستعدون للصلاة في مسجد بقسنطينة مع تدنيته، فقامت مشدات بين اليهود والمسلمين الجزائريين أدت إلى طلب نائب بالبرلمان إيميل مورينو بإرسال فرقة من الجنود لحماية الحي اليهودي³.

وعندما قام الجزائريون بمظاهرات 8 ماي 1945 وزعوا منشائر أكدوا فيها أنهم لا يهاجمون اليهود أبداً، لكن اليهود ظلوا مساندين للفرنسيين في قمع المسلمين في هذه الأحداث وتطوعوا من أجل مطاردة العرب وعادوا إلى تأييد فكرة الجزائر الفرنسية من خلال نوابهم وجمعياتهم الثقافية وغيرها متحالفين مع أوروبيي الجزائر مع أن هؤلاء الآخرين لم يكتفوا مطلقاً عن إبداء مشاعر الكراهية العميقة لهم⁴.

¹ - كمال كاتب، مرجع سابق، ص- ص 270 - 271 .

² - محفوظ قداش، مرجع سابق، ص417.

³ - عبد العزيز فيلالي: اعتداء اليهود على أهل قسنطينة سنة 1934، دار الهدى، الجزائر 2014، ص56.

⁴ - عمار بن تومي: الجريمة والفضاعة، تر: عبد السلام عزيزي وآخرون، دار القصة للنشر، الجزائر 2013، ص 19.

مع انطلاق ثورة أول نوفمبر 1954 انظم أغلبية اليهود إلى أجهزة القمع الاستعماري، بحيث شاركوا في قمع الجزائريين، ووقف 90% منهم في صالح بقاء الجزائر فرنسية باستثناء أقلية، فانخرطوا في صفوف المنظمة السرية¹، هذا ما مكن من ظهور تعاون بينهم والسلطة الفرنسية ضد الجزائريين حفاظا على امتيازاتهم في الجزائر².

¹ - المنظمة السرية: أنشئت أول مرة في مدريد في آخر جانفي 1961، أسسها الجنرال سالان، ثم أسست من جديد في أرض الجزائر إثر محاولة الانقلاب ودخلوا في سرية بعد فشلها وزودها العقيد غودار بهيكل تنظيمي غير مكتمل، انظم إليها مستوطنين مدنيين وعسكريين وقفوا ضد استقلال الجزائر. ينظر: سيلفي ثينو، مرجع سابق، ص 23.

² - يوسف مناصرية، مرجع سابق، ص 418.

المبحث الثاني: الأحوال السياسية للمستوطنين.

المطلب الأول: علاقة المستوطنين بفرنسا.

لقد شعر أوروبيو الجزائر بنوع من الارتباط بفرنسا، لكن هذا الارتباط له خاصية حيث يتعين على فرنسا أن تدافع عنهم وتحفظ لهم تفوقهم الاجتماعي على حساب المسلمين، فطوال فترة الاحتلال سعى الأوروبيون للحفاظ على مصالحهم الخاصة، وأي تناقض بين مصالحهم ومصالح فرنسا سيؤدي إلى صراع بين المدنيين والعسكريين.

رغم إنشاء نظام مدني مستوحى من النظم الأوروبية المتطورة في مناطق تركز المستوطنين الأوروبيين في الجزائر، إلا أن هؤلاء تحفظوا لكون القيادة العليا لهذا النظام، في يد العسكريين منذ سنة 1834، حيث شكلت هذه السنة النقطة التي أثارت مخاوف الأوروبيين، لأنها أطلقت يد العسكريين في البلاد وذلك بتعيين حاكم عام عسكري¹ يمارس الوظيفة المدنية والعسكرية معا.

إن ثورة جوان 1848 في فرنسا استقبلت بسرور من قبل الأوروبيين، لأنهم يرونها بشري سارة ستساهم في تقوية سلطتهم على حساب العسكريين، فطالبوا بإدماج الجزائر في فرنسا بصفة رسمية وإعطائهم مقاعد في البرلمان الجديد فحققت الجمهورية الثانية لهم ذلك بأن أرسلوا أربعة ممثلين عنهم إلى الجمعية التأسيسية².

لقد انعكست سياسية الإمبراطورية الثانية على علاقتها مع المستوطنين الأوروبيين في الجزائر، لكونها اتخذت إجراءات اعتبرها المستوطنون خطيرة على امتيازاتهم الاقتصادية والاجتماعية³.

¹ - حاكم عام عسكري: تم إنشاء هذا المنصب إثر تعليمة 22 جويلية 1834 ومن مهامه ممارسة الوظيفة المدنية والعسكرية تحت إمرة الوزير كاتب الدولة للحربية يساعده مجلس استشاري أعضائه من الموظفين فقط. ينظر: حسينة حماميد، مرجع سابق، ص 25.

² - صالح عباد، الجزائر بين فرنسا...، المرجع السابق، ص 28-33.

³ - عبد الحميد زوزو، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، موفم للنشر، الجزائر 2010، ص- ص 161-162.

تظهر سياسية الإمبراطورية الثانية من خلال طرح نابليون الثالث¹ فكرة المملكة العربية²، حيث عبر عنها بقوله: "بأن الجزائر مملكة عربية وأنا إمبراطور العرب مثلما أنا إمبراطور الفرنسيين"، تجسيدا لهذه الفكرة، تم إصدار في 22 أبريل 1863 قرار يقضي بتمليك الجزائريين الأراضي التي تحت أيديهم سواء كانت ملكا لهم أو أراضي مشاعة بين الأعراش، إلا أن المعمرون عملوا على إحباط هذه المحاولة، وثاروا عليها لأنهم رأوا في ذلك تنازل لصالح العرب وهؤلاء في نظرهم ليسوا أهلا لأي إصلاحات³.

نظرا لموقف المعمرين من مشروع المملكة العربية، صنفوا بحماسة لسقوط الإمبراطورية الثانية في سبتمبر 1870، وحاولوا عند وصول أنباء الهزيمة النكراء، الانفصال بالجزائر بحجة أنها تكتفي بذاتها تحت هيمنتهم المطلقة، وقاموا بإنشاء لجان الأمن العام، ونتيجة للإضرابات التي أحدثوها ضد العسكريين في الجزائر استجابت الجمهورية الثالثة لمطالبهم وأقامت النظام المدني سنة 1870.

رغم إقرار مدنية النظام في الجزائر، إلا أن أوروبي الجزائر انتابهم شعور منذ سنة 1891 أن الوطن الأم صارت تستصغر شأنهم، وتعاملهم كما يعامل القُصّر، الذين لا يقدرون حجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم، لذلك ندد المستوطنون بتجاهل فرنسا لهم وبأخطائها اتجاههم واشتكوا من المهانة التي يتعرضون لها من طرف فرنسيي فرنسا الذين يصفونهم بالتجار الغشاشون وأنصار الاسترقاق، ونظرا لأوصاف التي وصف بها الأوروبيين في الجزائر، رد عليها من خلال صحفهم سنة 1894 بقولهم: "لقد استولت الغيرة على قلوب المواطنين في فرنسا بسبب رواج المنتجات الجزائرية في أسواق فرنسا ذاتها..."⁴.

¹ - نابليون الثالث: ولد في 20 أبريل 1808 كان الرئيس الأول للجمهورية الفرنسية من 10 ديسمبر 1848 إلى 2 ديسمبر 1851 ومن هذا التاريخ أصبح الإمبراطور الثاني للفرنسيين تحت اسم نابليون الثالث، وذلك من 2 ديسمبر 1852 إلى 4 سبتمبر 1870. ينظر : طاهر عمري، مرجع سابق، ص 151.

² - المملكة العربية: هي مشروع طرحها نابليون الثالث بدعم من السانسيموني اسماعيل أوربان ومعناه هو أن الجنس العربي جنس نبيل له مميزاته الخاصة وأنه يستحق الرعاية من الإمبراطور مثل الفرنسيين. ينظر: صلاح العقاد: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر 1993، ص 141.

³ - المرجع نفسه، ص 143.

⁴ - شارل روبيير أجرون، المسلمون الجزائريون...، ج1، مرجع سابق، ص 977.

إن كل ما يحلم به أوروبيو الجزائر هو إقامة دولة في الجزائر، ولأجل ذلك رفضوا رفضاً قاطعاً الاندماج في المجتمع الجزائري، وحتى في المجتمع الفرنسي الأصلي الموجود في فرنسا ذاتها، ولأجل تحقيق هذه الرغبة كثفوا حملاتهم السياسية على الجمهورية الثالثة من أجل الحصول على الاستقلال المالي الذاتي، فكان لهم ذلك بعد أن أصدرت فرنسا قانون 19 ديسمبر 1900 الذي يعد انتصاراً لإرادتهم في إنشاء وتقرير ميزانية خاصة بالجزائر وتوجيهها بما يخدم مصالحهم واستثماراتهم الزراعية والصناعية.

إن الحكومة الفرنسية بباريس في ظل الاستقلال المالي للجزائر، لم تستطع أن تضغط على العناصر الأوروبية، أو تتدخل في شؤونهم الداخلية، في الوقت الذي استطاع فيه الأوروبيون إضعاف الحاكم العام، وتركيز السلطات الفعلية في يد رؤساء البلديات خدمةً لمصالحهم الخاصة التي تهمهم أكثر من تقديم الولاء لفرنسا¹.

لذلك لم يتأثر المستوطنين لاحتلال فرنسا في سنة 1940 من طرف الألمان، واستطاعوا أن يتجاوزوا مع النظام الفيشي، ليس فقط لأن النظام قائم على أساس عنصري فاشي ينسجم تمام الانسجام مع تفكير الأوروبيين بالجزائر، ولكن لأن النظام الفيشي لم ينل من مصالحهم الأساسية ولم يحملهم على تغيير نظرتهم إلى أنفسهم وإلى من حولهم من الجزائريين المسلمين².

إن تغير الوضع أثناء الحرب العالمية الثانية لم يهم المستوطنين إلا بمقدار ما يمس عقليتهم النفعية بحيث رحب أوروبيو الجزائر وخاصة كبار المعمرين منهم باتفاقيات الهدنة التي تحميهم من الاحتلال الألماني وتخلصهم من الجمهورية الثالثة والجبهة الشعبية، فاستقبلوا لجان الهدنة لكل من ألمانيا وإيطاليا بالترحاب لأنها مسؤولة عن تموين جيش المحور، الأمر الذي فتح لهم سوقاً واسعة لبيع منتجاتهم، وعبروا عن كتاباتهم في إحدى صحفهم: "لقد ارتكبت فرنسا أخطاء وعليها وحدها يقع دفع الثمن ولسنا على استعداد لدفعه بدلها"³.

¹ - دحمان تواتي: منظمة الجيش السري بين الحقيقة والنش، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر 2012، ص 70.

² - سليمان الشيخ، مرجع سابق، ص 70.

³ - عمار بن تومي: الجريمة والفضاعة، دار القصة للنشر، الجزائر 2013، ص 364.

إن أوروبيي الجزائر كانوا يعتقدون أن فشل الجيش الفرنسي في سحق الثورة الجزائرية مصدره ضعف السلطة السياسية للجمهورية الرابعة، لذلك قاموا بتدبير انقلاب في 13 ماي 1958 وكان هذا الانقلاب موجه ضد فرنسا وجمهوريتها، وبرلمانها، وضد أحزابها وشعبها، فكانوا يريدون تغيير النظام بنظام آخر، ويستبدلوا الرجال برجال آخرين، ليصبحوا فيه هم المتحكمين والقادة المسيطرين بوضعهم السلطة في يد الجنرال سالان¹ بالجزائر، والجنرال ديغول² بباريس لأنهم يعتقدون أنه أملهم وورقتهم الأخيرة في القضاء على الثورة³.

لكن بعض التدابير التي اتخذها الجنرال ديغول أغضبته، مثل الفصل بين السلطات المدنية والعسكرية وحل لجان الأمن العام واعترافا بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم في 16 سبتمبر 1959، وعلى إثر هذه القرارات ظهر رد فعل عنيف في أوساط المستوطنين بتنظيم تجمعات ومظاهرات جماعية معبرين فيها عن سخطهم ومحاولات ديغول الحد من نفوذهم في الجزائر.

فجاء رد فعل ديغول على فرنسيي الجزائر بتوجيه خطاب إليهم: "أنتم فرنسيو الجزائر أوقفوا المرارة الفارغة والقلق الباطل، تقبلوا المستقبل كما هو وخذوه حلقة بحلقة"، لقد زاد هذا الخطاب من سخطهم، وبدأت المؤامرات تحاك من طرفهم ضده، ففي نوفمبر 1959 أسس المستوطنين الأوروبيين في الجزائر حركة متطرفة أطلقوا عليها اسم تجمع الحركات الوطنية بالجزائر والصحراء لمعارضة ديغول⁴.

¹ - راوول سالان: ولد في 18 جوان 1899 عين قائد للقوات الفرنسية بالجزائر في 13 نوفمبر 1956 وبعد حركة 13 ماي 1958 أسندت له المهام العسكرية والمدنية بالجزائر، وفي 30 جانفي 1954 عينه ديغول حاكم عسكري في مدينة باريس تم فصله من قبل ديغول إثر تصريحات عنيفة ضد سياسية تقرير المصير. ينظر: جريدة المجاهد، الفاشلون، ع 95، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري الجزائر الاثنين 8 ماي 1961، ص 8.

² - ديغول: ولد سنة 1890 في وسط عائلي محافظ، في 18 جوان 1940 بتوجيه ندائه التاريخي من لندن إلى الشعب الفرنسي يحثه على الألمان وفي 5 نوفمبر 1945 أصبح رئيسا للحكومة الفرنسية إلا أنه قدم استقالته بعد شهرين من الحكم في 20 جانفي 1946 لينتخب من جديد في 12 ديسمبر 1958 ليصبح رئيسا للجمهورية الخامسة. ينظر: صالح بلحاج: تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، (د. ب) 2010، ص ص 93-94.

³ - جريدة المجاهد: الأوروبيون يواجهون الواقع المر، ع 40، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري الخميس 16 أفريل 1959، ص 6.

⁴ - حسينة حماميد، مرجع سابق، ص 179.

تطور موقف أوروبيي الجزائر بمحاولتهم الاستيلاء على السلطة في الجزائر وذلك بالقيام بأول عصيان مدني منذ مجيء ديغول إلى الحكم ما بين 26 جانفي و2 فيفري 1960، ليتحول هذا العصيان إلى مواجهات دموية بين المستوطنين والجيش الذي كان يتلقى الأوامر من ديغول ليتحكم في الموقف ويقضي على حركة التمرد.

بعد فشل ما كان يطمح إليه المستوطنين الأوروبيين من هذا التمرد، وشعورهم أن الساعة قد اقتربت لتسليم الجزائر لأصحابها نظموا صفوفهم في إطار منظمة عسكرية سرية، ودخلوا في مواجهات ضد ديغول وجبهة التحرير الوطني، وبدأوا يبنون أخبار معادية لديغول وقاموا باغتيال شخصيات موالية له.

عندما تقرر إنهاء الحرب في الجزائر كان المستوطنون بالمرصاد، حيث قرروا في إطار المنظمة العسكرية استعمال العنف لمنع المفاوضات من التوصل إلى وقف الحرب، وعندما فشلوا في ذلك قرروا مواصلة الإرهاب لمنع تطبيق اتفاقيات إيفيان على الرغم من الضمانات التي منحتها لهم جبهة التحرير الوطني، إلا أن الضمانات الممنوحة لهم لم تتل رضاهم.

بعد التوقيع على اتفاقيات إيفيان نشرت المنظمة العسكرية مباشرة منشورا جاء فيه على وجه الخصوص: "إن وقف إطلاق النار لا يلزم إلا ديغول، أما بالنسبة لنا فإنها بداية المعركة"، وفي 19 مارس 1962 وجه سالان باعتباره رئيس المنظمة نداء إلى المستوطنين بإقامة إضراب شامل احتجاجا على خيانة ديغول المخجلة، فخرجوا في مظاهرات يوم 26 مارس 1962، لكن بمجرد أن بدأوا بالمسيرات حتى بدأ الجيش الفرنسي رميهم بالرصاص¹.

لم يستطيع المستوطنون تقبل فكرة الجزائر جزائرية وفضلوا الرحيل بلا عودة لأنهم أرادوا الجزائر لهم فقط، هؤلاء الذين قاتلوا ضد حكومة ديغول الفرنسية التي أحسوا أنها خانتهم وتخلت عنهم بالموافقة على استقلال الجزائر، ومع أن الكثير منهم لم يكونوا قد رأوا فرنسا فإن غالبيتهم كانوا يكرهون ويحقدون عليها انطلاقا من فكرة خيانة ديغول².

¹ - حسينة حماميد، مرجع سابق، ص 179.

² - المرجع نفسه، ص 180.

المطلب الثاني: علاقة المستوطنين بالمكاتب العربية.

بعد مناقشات عديدة حول الإدارة الفرنسية في الجزائر، أنشأت إدارة المكاتب العربية بمقتضى مرسوم 1 فيفري 1844، وهي مؤسسة تتمثل وظيفتها ضمان التهدئة في القبائل بصفة دائمة، وذلك بإدارة عامة ومنتظمة، وكذلك تهيئة السبل للاستيطان الفرنسي، من خلال توفير الأمن العام وحماية كل المصالح الشرعية وزيادة الرخاء لدى الأهالي.

يميلون ضباط المكاتب العربية أكثر للحلول السلمية لكل المشاكل التي كانت تتطلب أحيانا استعمال القوة ضد الأهالي، ويعملون للتغلب على العراقيل التي تواجههم، مثل اختلاف المجتمع الجزائري عن المجتمع الفرنسي في العادات والتقاليد والدين¹.

نصت تعليمة أول فيفري 1844 على تقسيم الأقاليم المحتلة إلى ثلاث نواحي، على رأس كل منها ضابط جنرال يساعده مكتب خاص بالشؤون العربية على مستوى الناحية، وقسمت كل ناحية إلى أحواز، بكل مكتب حوز خاص بالشؤون العربية يقوده ضابط برتبة ليوتنان أو كابتن مكتب دائرة يضم قائد للمكتب يعاونه ضباط نواب وقائد جزائري وكاتب فرنسي وكاتب عربي ومترجم وشاوش.

هكذا إذن كانت المكاتب العربية همزة وصل بين الفرنسيين والجزائريين، هذه الهرمية وُضعت بالعلاقة مع هرمية القادة الأهالي (خليفة، باش أغا، أغا)، وهذه المكاتب العربية هي التي كانت بيدها السلطة الحقيقية، فهي التي تراقب القادة الأهالي بصفة مباشرة وتطبق سياسة الحاكم العام، هذا التطبيق سوف يبقى قائما الى ما بعد 1848 السنة التي أنشأت فيها العمالات².

¹ - عبد الحميد زوزو، مرجع سابق، ص 177.

² - راضية بن حبرو: المكاتب العربية ودورها في إنجاح السياسة الفرنسية بالجزائر 1844-1900، رسالة ماستر في التاريخ المعاصر، إشراف: الأمير بوغدادة، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012/2013، ص 19.

إن كثرة احتكاك رؤساء المكاتب العربية بالأهالي جعلتهم يعتبرون أنفسهم أوصياء عليهم، فقد كانوا لا يقبلون أي تطور، إلا ذلك الذي يُقرب الأهالي من الحياة الغربية، وكانوا يريدون أن يجعلوا من الفلاح الأهلي مثل المزارع الفرنسي، وفي البداية الاحتلال ناصروا الاستيطان واعتبروه عاملاً مساعداً للسيطرة على المجتمع الجزائري، لكنهم تخلوا عن هذا الوهم بسرعة واشتكوا من عناد ولؤم القادمين الجدد واعتبروهم مثال سيء ولهذا جعلوا من أنفسهم محامين في مواجهة مساعي السيطرة على القبائل¹.

حسب شهادة السيد ايغوني الذي شغل منصب رئيس المكتب العربي بالقالة خلال شهر أوت 1848، لم يكونوا على قلب رجل واحد فيما يتعلق بمواقفهم من المستوطنين، إذ كان من بينهم من رأى: "بأن السكان المسيحيين يجب النظر إليهم بمنتهى الاحتقار وكان لا يريد أن يسمع كلاماً عن امتياز أو تراخيص للاستغلال لفائدة أوروبي..."².

ويضيف: "أن آخر على العكس من ذلك كان لا يطبق رؤية أهلي أمامه، حيث صرح أنه لا يريد أن تكون له صلة بأي مسلم وأنه لا ينتظر أي خير من قطاع المحمديين ويجب طردهم إلى الصحراء...، ويجب منح البلاد إلى بعض العائلات المسيحية مهما كانت مالطية أو إيطالية أو إسبانية أو ألمانية، المهم ألا تكون من الأهالي".

ولقد كانت مسألة الضابط دوانو رئيس مكتب تلمسان الذي شغل قبل عام 1856 رئيس مكتب عنابة قد هزت الرأي العام الداخلي والرأي الفرنسي بشكل عام الذي أتهم باغتيال أغا بني عبد الله خلال شهر سبتمبر من نفس العام، وكانت تلك الجريمة التي أتهم بها هذا الضابط قد تطورت بحدة، حيث أصبحت ميداناً حقيقياً للصراع بين العنصر المدني والعنصر العسكري (المكاتب العربية) للسيطرة على المستعمرة³.

¹ - يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، مرجع سابق، ص - ص 18 - 19.

² - صالح فركوس، مرجع سابق، ص 210.

³ - المرجع نفسه، ص 211.

لقد هاجم المعمرون بشدة مؤسسة المكاتب العربية مستغلين تلك الحادثة لصالحهم، فصاحوا بأعلى صوته متهمين تلك المؤسسة: "لقد سجلنا حادثة سريعة وقعت بين تلمسان ووهران، لا تعود مسؤوليتها إلى قطاع الطرق من الأهالي أو إلى مجموعة الأشرار الأوروبيين، وإنما ترجع إلى أحد ضباط المكاتب العربية، وهو النقيب دوانو الذي كان يريد منع ذهاب أحد رؤساء الأهالي إلى وهران.

أمام هذه الجريمة النكراء أحيل النقيب دوانو على مجلس القضاء بوهران، حيث حُكم عليه بالإعدام في سنة 1857، لكن هذا الحكم لم ينفذ وكانت هذه الجريمة قد هزت مؤسسة المكاتب العربية، حيث أهملت شؤون الأهالي غير أن هذه الجريمة لم تكن إلا أزمة عابرة¹.

نُقل عن البارون جيروم دافيد قوله مخاطبا السلطات العسكرية: "تزعمون أن انتفاضة عام 1864 حدثت نتيجة عدم حذر المستوطنين من التوغل الزائد عن الحد اتجاه الجنوب، ولكنهم يقولون لكم بأنهم ليسوا في حاجة إليكم من أجل حمايتهم ضد العرب وأنهم سيتكفلون بطرد المغيرين وأنكم إذا تدخلتم فلأنكم تريدون حملات من أجل جنودكم أنها تصنع مجد الجيش".

بالفعل فقد قام المستوطنون بحملات واسعة ضد المكاتب العربية، لذلك قرر نابليون نزع السلطة من يد المكاتب العربية المتعاونة مع العسكريين وأنشأ وزارة الجزائر والمستعمرات ووضع على رأسها جيروم نابليون الذي رأى أن الإدماج هو الذي يغير في العلاقات الاجتماعية المشاعة في المجتمع الريفي².

وسّعت وزارة الجزائر والمستعمرات من سلطة المدنيين على حساب العسكريين والمكاتب العربية، وأعلن نابليون حق العناصر الأوروبية في شراء أراضي الجزائريين، حيث تم خلال هذه الوزارة توزيع أربعة آلاف وستمئة قطعة أرض زراعية مجاّنا على المهجرين الأوروبيين ممّا يكشف مزايا هذه الوزارة وخدماتها الغير محدودة للعناصر الأوروبية سياسيا واقتصاديا وإداريا³.

¹ - صالح فركوس، مرجع سابق، ص 212.

² - صالح عباد، المعمرون والسياسية...، مرجع سابق، ص - ص 21 - 23.

³ - يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، مرجع سابق، ص 19.

لذلك عارض العسكريون وضباط المكاتب العربية سياسة وزارة الجزائر والمستعمرات وشرحوا لنابليون مساوئها، فقام بإلغائها وتعويضها بالحكومة العامة رغم معارضة المستوطنين المدنيين¹.

لقد جلبت السياسة التي اتبعها نابليون الثالث عداء المكاتب العربية الذين هم الأداة الأساسية لتنفيذها، فاضطرت السلطات الاستيطانية إلى إصدار قرار 7 جويلية 1864، الذي أخضع الحكام المدنيين للمقاطعات الثلاث إلى حكام الفياق العسكرية، لكن المستوطنين استاءوا من ذلك واستقبلوا بتحفظ المارشال مكماهون حاكما عاما جديدا للجزائر².

لذلك سأل نابليون الثالث ذات يوم مكماهون: "اشرح لي لماذا المعمرون يكرهون إلى هذا الحد المكاتب العربية؟". فكانت إجابة مكماهون: مولاي، إن السبب الذي يجعل المعمرون يكرهون المكاتب العربية، مثل السبب الذي يجعل رجال التهريب يكرهون الجمارك..."

لقد كانت التهمة الموجهة إلى المكاتب العربية من طرف المعمرين هي تأخير عمليات الاستيطان تدريجيا، وكذا تأسيس الملكية الفردية كما ظلوا يعتبرون ضباط تلك المكاتب يحظون بسلطة واسعة الصلاحيات في إدارة البلاد لا تخضع إلى أية مراقبة³.

رغم أن سياسة الإمبراطور هذه لا تخدم كما اتضح سوى مصالح فرنسا والأوروبيين، إلا أن المستوطنين لم يرتاحوا لها وعادوا إلى صياحهم وضجيجهم، لأن هدفهم هو تحويل الجزائر إلى إقطاعية بورجوازية كبيرة لهم، يكونون فيها أسيادا ويكون الأهالي أرقاء لهم، وعلى إثر الضغوطات الممارسة من طرفهم، تم إلغاء النظام العسكري والمكاتب العربية وإقامة حكم وإدارة مدنية⁴.

¹ - شارل رويبر أجرون، المسلمون الجزائريون ...، ج2، مرجع سابق، ص131.

² - يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، مرجع سابق، ص - ص 20-21.

³ - صالح فركوس، مرجع سابق، ص128.

⁴ - ساعد جاهد، مرجع السابق، ص35.

خلاصة الفصل:

تكون بالجزائر مجتمع أوروبي جديد في نمط معيشتة وفريد من نوعه من حيث تعامله وعلاقاته مع السكان الجزائريين، ومع السلطة الفرنسية بباريس، حيث حاولت العناصر الأوروبية مرارا الانفصال عن الوطن الأم والاستقلال عنه، كما اتصف هذا المجتمع بسياسة عنصرية اتجاه الجزائريين خاصة وذلك من منطلق تفوقهم الاقتصادي.

الفصل الثالث:

تأثير العنصر الأوروبي على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: المعمرون وتأثيرهم على القطاع الزراعي .

المبحث الثاني: تطور الهيكل الزراعي للمعمرين.

المبحث الثالث: تأثير المستوطنين الأوروبيين على القطاع الصناعي.

المبحث الأول: المعمرون وتأثيرهم على القطاع الزراعي.

المطلب الأول: تكوين الملكية الفردية.

لقد كانت انعكاسات سيطرة المستوطنين وخيمة على الأهالي الجزائريين في الجانب الاقتصادي، حيث لعبت التشريعات العقارية التي أصدرتها الإدارة الاستيطانية والمدعمة بشكل كبير لتثبيت المستوطنين دورا حاسما في هدم التوازن الاقتصادي الذي كانت تعرفه الجزائر قبل الاحتلال والتي يمكن اختصارها في النقاط التالية¹:

أ- فرنسة الأراضي الجزائرية وإخضاعها لأحكام القانون الفرنسي.

إن الهدف الأساسي من السياسة الاستيطانية الفرنسية المتعاقبة هو فرنسة الأراضي الجزائرية بإخضاعها للقانون الفرنسي المبني أساسا على الملكية الفردية وحقوق المالك التصرف المطلق فيها دون قيود أخلاقية أو دينية، وإذا كانت هناك قيود فهي قيود قانونية ضيقة، ويعني ببساطة استبعاد أحكام الشريعة الإسلامية من المعاملات العقارية، ونتج عن ذلك إباحة التصرف في أملاك الأوقاف والاستيلاء عليها من طرف المعمرين لا سيما المخصصة للأراضي المقدسة التي تتمتع بدورها بالحصانة وهناك حق الشفعة الذي يعترض الكثير من البيوع².

إن محاولة فرض أي كيان اجتماعي غريب يخضع لمنطق الاستعمار الرأسمالي، تطلب تدمير مظاهر الحياة الاجتماعية المحلية في الجزائر، ففكر الاستعمار الفرنسي في البداية استبدال القبائل الثائرة من الجزائريين بالمستوطنين بهدف تفتيت القبيلة لكونها العامل الأساسي لحفظ التوازن الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري³.

¹ - موسى عاشور، مرجع سابق، ص 119.

² - صالح حيمر: السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830 - 1930م، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: علي آجقو، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2013/ 2014، ص 256.

³ - عبد الحكيم رواحنة: السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870 - 1930، رسالة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: لمياء بوقريوة، قسم العلوم الإنسانية، كلية الاجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2013/ 2014، ص 143.

فقد كان من بين أهداف الإدارة الاستيطانية والمستوطنين في المجال الاقتصادي تفتيت الملكية الجماعية وتجسد ذلك بعدة قوانين ومراسيم كان أهمها قانون سيناتوس كونسيلت في عام 1863، الذي ساعد في تكوين الملكية الفردية التي تمنح الفرد الحرية المطلقة للتصرف في أرضه وذلك من خلال تفتيت القبيلة (التي كانت الخلية الاجتماعية الأساسية تشد بعضها بعضا بصلة وثيقة خاصة صلة الدم) وحلّ عوامل وحدتها.

طبّق هذا التقسيم على أكثر من مائتين واثنين وسبعين قبيلة كان عدد سكانها أكثر من مليون أهلي، فالفرد في نظام القبيلة يتمتع بنصيب سنوي من المنتج يستمدّه من الملكية الجماعية خاصة في السنوات التي كان فيها الإنتاج سيء، وهذا ما لم يعد موجودا بعد أن تمّ إدخال نظام الملكية الفردية¹.

إنّ المعاملات العقارية التي تتمّ بين الجزائريين والأوروبيين تؤدي في غالبيتها إلى فرنسة الأراضي المعنية بهذه المعاملات بطريقة آلية وتظهر نتيجتها النهائية في زوال النظام العقاري الجزائري الذي كان قائما قبل الاحتلال².

منذ صدور قانون 1897 عرفت عملية فرنسة الأراضي الجزائرية منعرجا خطيرا، فقد استغلّ المعمرون الظروف الصعبة التي مر بها الجزائريين منذ مطلع القرن العشرين وخاصة خلال سنوات 1904، 1909، 1912، في شراء المزيد من الأراضي الجزائرية مستخدمين في ذلك ألف طريقة على حد تعبير أحد الكتاب الفرنسيين.

هكذا حصل المعمرون على 277.428 هكتار خلال الفترة ما بين 1899 و1908م، وخلال الحرب العالمية الأولى فقد الفلاحون الجزائريون مساحات معتبرة قدرّت 80 ألف هكتار وقد استمرت عملية تجريد الجزائريين من أملاكهم بعد الحرب العالمية الأولى، فخلال الفترة الممتدة ما بين 1920 و1934، فقد الفلاحون مساحات هامة من أراضيهم قدرّت 352.892 هكتار³.

¹ - عبد الحكيم رواحنة، مرجع سابق، ص 144.

² - صالح حيمر، مرجع سابق، ص 257.

³ - جيلالي صاري، تجريد الفلاحين...، مرجع سابق، ص 67.

وبهذا الشكل تمت فرنسا أخصب الأراضي الجزائرية فإلى غاية سنة 1922 تمت فرنسا خمسة ملايين هكتار من مجموع ثلاثة عشرة ونصف مليون هكتار الموجودة في التل الجزائري حسبما حددها مرسوم 20 فيفري 1873¹.

إضافة إلى قانون وارني الذي كان يهدف إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والعروش وتعويضها بالملكية الفردية حسب المنظور الفرنسي، ولهذا برزت إجراءات جديدة لتأسيس الملكية العقارية وإخضاعها للقانون الفرنسي، خاصة وأن هذا القانون كان يتضمن عدة نقاط لعل من أهمها:

- تأسيس الملكية العقارية في الجزائر.

- الحفاظ على الأراضي وضمان انتقالها بين الجزائريين والفرنسيين.

وذلك بغية تركيز ملكية الأراضي الزراعية في يد الكولون والأوروبيين، وقد استمرت عملية الفرنسية بموجب إجراءات قانون 1897م بمعدل ثلاثين ألف هكتار سنوياً².

إن النسبة العالية للخماسين تعتبر كمؤشر صادق عن تحول الملكية العامة للجزائريين إلى ملكيات خاصة يستحوذ عليها الكولون أو الأرستقراطيون الجزائريون.

ب- تركيز الملكية العقارية.

هدفت الإدارة الاستيطانية من خلال هذه التجربة إلى تحديد ملكية القبائل والاعراش، ففي البداية ابتدعت نظرية الدولة مالكة الرقبة في أراضي العرش بهدف تمكينها من الاستيلاء على أجزاء منها بدعوى عدم الاستغلال، ثم إيراد استثناءات على عدم قابلية التصرف في أراضي العرش، وذلك بالسماح للبيع فيها تحت شرط استكمال التحقيق فيها، وهو ما مكن من بيع أراضي العرش لفائدة المعمرين وحتى للأهالي³.

¹ - عدة بن داهة، الاستيطان والصراع ...، ج2، مرجع سابق، ص 17.

² - شارل روبيير أجرون، المسلمون الجزائريون ...، ج2، مرجع سابق، ص 360.

³ - عدة بن داهة، الاستيطان والصراع ...، ج2، المرجع السابق، ص 18.

فقد أشار الحاكم العام جوناو إلى هذه الظاهرة سنة 1910 عندما قال: " أن التطبيق العشوائي لقانون 16 فيفري 1897 قد تسبب في استحواد الملكية الكبيرة على قسم من الأراضي الزراعية التي كانت بين أيدي الفلاحين الصغار"¹.

ونفس الملاحظة أبداهها موريس فيوليت (M.Violette)، الذي ذكر بأن الملكية الصغيرة و المتوسطة التي استحوذ عليها العنصر الأوروبي لم يعد لها وجود في بلدية القصر ولم يبق أحد من المعمرين الأوائل، فكلهم ترك أرضه التي هي الآن بيد الملاك الكبار².

إذا كان تركيز الملكية العقارية قد حدث لفائدة كبار المعمرين وبعض الجزائريين، فإنه لمن الواضح بأن أخصب الأراضي الزراعية كانت من نصيب المعمرين وهذا ما تكشف عنه الإحصائيات التالية التي تتعلق بالموسم الفلاحي في السنوات ما بين 1941-1950، والتي جاء فيها بأن الجزائريين لا يملكون سوى 07% من الأراضي المزروعة في ساحل الجزائر العاصمة و 17% في سهول متيجة، وبين 13 إلى 15% في ناحية وهران و 23% في مستغانم و 27% في دائرة سيدي بلعباس³.

وفيما يتعلق ببعض الجزائريين الذين تمكنوا من الاستحواذ على مساحات هامة من الأراضي على حساب إخوانهم الجزائريين، فقد كانوا سوى أعوان الإدارة الاستيطانية وخدامها ومن بين هذه العائلات الكبيرة : عائلة المقراني، وبالمقابل كانت تقدم لهم مكافآت أرضية خصوصا بعد إثبات ولاءهم، مثلما حدث مع القايد بن قانة في الزيبان الذي مُنح قطعة أرضية واسعة.

ورد في الإحصائيات العامة للموسم الفلاحي 1950-1951، أن عدد الملاك الذين تفوق ملكياتهم 50 هكتار هو 25.079 مالك، أي ما يمثل 4% فقط من مجموع السكان، بينما كانوا يملكون قرابة 3 ملايين هكتار، أي ما نسبته 38% من مجموع المساحة الصالحة للزراعة⁴.

¹ - صالح حيمر، مرجع سابق، ص 259.

² - المرجع نفسه، ص 260.

³ - عبد الحكيم رواحنة ، مرجع سابق ، ص 144.

⁴ - المرجع نفسه، ص 145.

أما عدد الملاك الذين تفوق ملكياتهم 100 هكتار فهم 8499 مالك، أي ما يمثل نسبة 1.4% فقط من السكان كانوا يملكون 1.6 مليون هكتار يعني ما نسبته 23% من مجموع المساحات الصالحة للزراعة.

من خلال دراستنا للجانب العقاري والتشريعات العقارية التي سنتها الإدارة الاستيطانية الداعمة للعنصر الأوروبي في الجزائر، يمكن القول أنها أحدث تمايزا شديدا داخل المجتمع الجزائري، حيث نجد بأن معدل المساحة المزروعة من طرف الأوروبيين قد صار يفوق بعشر مرات معدل المساحة المزروعة من طرف الأهالي سنة 1950¹.

رغم أن الأوروبيين لم يكونوا يمثلون سوى 2% من مجموع سكان الجزائر، إلا أنه خلقت علاقات الهيمنة والتبعية بين المجموعتين المتجاوزتين والجدير بالذكر أن هذا التمازج لم يلاحظ بين المجموعتين الأوروبية والجزائرية فقط، بل يلاحظ كذلك داخل المجموعة الجزائرية نفسها².

ج- تجزئة أراضي الفلاحين.

عرف المجال العقاري الخاص بالأراضي في الجزائر تطورات هامة، خصوصا بعد تركيز الملكية العقارية في أيدي المعمارين وبعض الأهالي وفقدان الأغلبية الساحقة من الفلاحين لأراضيها، فالحركية التي عرفها مجال المعاملات العقارية في هذه الفترة كانت أغلبها من نصيب الملاك أصحاب الإمكانات الهامة، أما صغار الفلاحين فقد كانوا مرغمين على بيع أراضيهم للأوروبيين حتى ولو بأسعار أقل من تلك التي كانوا يدفعونها للأوروبيين مقابل شراء الأراضي منهم³.

والإحصائيات التي تشير إلى تزايد قدرة الجزائريين على شراء الأراضي من الأوروبيين، مثلما حدث في منطقة قسنطينة، حيث استرد الجزائريون من المعمارين في سنة 1918 فقط ما مساحته 60.000 هكتار، وهي تعكس حقيقة الوضع في الجزائر⁴.

¹ - عبد الحكيم رواجنة، مرجع سابق، ص 146.

² - صالح حيمر، مرجع سابق، ص - ص 260-261.

³ - ينظر: الملحق رقم 05، ص 153.

⁴ - عبد الحكيم رواجنة، المرجع السابق، ص 148.

ذلك لأن المعنيين بهذه المشتريات هم في الأساس كبار ملاك الأراضي وليسوا صغار الفلاحين الذين يمثلون الأغلبية الساحقة لكون أن الفئة الأخيرة لم تكن معنية أساسا بمبيعات الأوروبيين، بل هي التي كانت مضطرة لبيع أراضيها لهؤلاء¹.

هذا لكون معظم أراضي الفلاحين الصغار غير خصبة وتستغل بوسائل تقليدية وفي نفس الوقت هي مطالبة بتوفير الحاجيات الغذائية لأسرة لا يقل عدد أفرادها عن 5 أو 6 أفراد، لذلك فأكثر ثلثي الفلاحين عاجزين على ضمان قوت أسرهم على اعتبار أن هناك 69,5% من مجموع الفلاحين يملكون أقل من 10 هكتارات، بل إن الإدارة الاستيطانية نفسها اعترفت سنة 1946 بوجود نصف مليون من الأسر تقريبا لا يملكون أراضي أصلا².

هذا ما أدى إلى تقلص ملكيات الفلاحين الصغار الذين لم تبقى بحوزتهم سوى مساحات أرضية مجزأة إلى قطع صغيرة لا تكفي لتلبية الحاجيات الغذائية الأساسية لأسرهم، وقد ورد في الإحصائيات العامة لسنة 1950-1951، أن هناك 106.000 مالك جزائري تقل ملكية الواحد منهم عن الواحد هكتار، و 332.000 فلاح تتراوح مساحة الواحد منهم بين واحد إلى 10 هكتارات، أي بمعدل 4 هكتارات للفلاح الواحد، في حين أن الحد الأدنى الضروري للحياة قدر بـ 20 هكتار³.

¹ - كمال كاتب، أوروبيون وأهالي...، مرجع سابق، ص 162.

² - المرجع نفسه، ص 163.

³ - صالح حيمر، مرجع سابق، ص 262.

المطلب الثاني: تغير بنية القطاع الزراعي التقليدي.

لعب الاستيطان الأوروبي دور كبير في هدم التوازن الاقتصادي الذي كانت تعرفه الجزائر قبل الاحتلال ويمكن إبراز انعكاسات هذا الاستيطان على الاقتصاد الجزائري في ما يلي:

أ- الدخول في المجال النقدي .

لقد كان الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال يقوم على النشاط الفلاحي، وكان الإنتاج في إطار القبيلة موجه نحو الاستهلاك الداخلي المباشرة، وكانت بعض المبادلات تتم عن طريق المقايضة، لذلك لم يكن هناك شعور بالحاجة إلى النقد، وحتى الضرائب التي كانت موجودة كان يتم تسديدها على شكل عينا، لكن مع استيطان الجزائر حدث احتكاك مع الفرنسيين، مما أدى إلى ضرورة الحصول على القطع النقدية، لأن الجزائريين وجدوا أنفسهم ملزمين على دفع مستحقات الضرائب نقدا.

إن النقد بوصفه علاقة انتاج اجتماعية تخضع الفلاح للتاجر الأوروبي فالتبادل غير متكافئ بين الفلاح والقطاع الاستعماري في البيع والشراء معا، فمثلا عندما يبيع الفلاح كمية من القمح للسماسة يحصل على كمية من النقود لا تعادل قيمة ما باعه من القمح، وذلك بحكم ارتفاع نسبة العرض، وعندما يشتري القمح في فترة مختلفة كان يدفع بواسطة النقد ثمن القمح بأعلى ما باعه هو.

إنّ الدخول في المجال النقدي نتج عنه أيضا آثار وخيمة على الفلاحين الجزائريين وذلك بزوال عادة تخزين الحبوب في المطامير هذه المطامير التي لعبت دورا هاما في إنقاذ الجزائريين من الهلاك أثناء المواسم الفلاحية الصعبة، حيث كانت تشكل احتياطا استراتيجيا ويعود سبب زوالها إلى تصدير القمح الجزائري إلى فرنسا، إضافة إلى أن حاجة الجزائريين إلى النقد دفعت بهم إلى بيع منتوجاتهم الحيوانية والنباتية بأسعار زهيدة، للسماسة ليشتروها في وقت آخر بسعر أعلى، والمستفيد الأكبر من هذه البيوع هم المعمرين، واليهود الذين استغلوا أوضاع الجزائريين وحاجتهم إلى النقد¹.

¹ - الهواري عدي، مرجع سابق، ص 71-73.

في ظل الحاجة إلى النقد انتشرت ظاهرة الربا، ولقد لفت هذه ظاهرة انتباه الجنرال مارتانبري فكتب عنها في تقرير له بقوله: "لقد جاء الاحتلال بغتة، لتغيير كل شروط الحياة التي كانت موجودة، إن تلك الشروط لم تكن مثلما هي عليه قبل مجيئنا، إن الفلاح الأقل يسرا كان يجد رجالا في القبيلة أغنياء، من الذين لهم مطامير مملوءة دوما بالحبوب، حيث كانوا يفتحونها لمنح قروض دون فوائد، أما بعد الاحتلال، فإن احتياطات الحبوب لا توجد أبدا في مطامير العناصر الغنية، وبإختصار فإن خطورة الربا قد زادت، ولا يمكن أبدا إيجاد علاج له، ومسؤولية ما آل إليه الأهالي من بؤس، إنما تتحملها الإدارة الاستيطانية"¹.

لقد بلغت القروض الربوية² أقصى ما يمكن تصوره من حيث الاستغلال البشع وخاصة عند عجز الفلاحين عن تسديد قروضهم مما يدفع بهم إلى تجديدها مرة ثانية، وبالتالي ارتفاع فوائدها أكثر بحيث فاقت أحيانا 100% بالنسبة لستة أشهر وحتى لثلاثة أشهر، وهذا ما يعني أن نسبة الفائدة السنوية قد كانت تتراوح بين 200 إلى 400%، مما يشكل خطر كبير على الجزائريين.

إن الدخول في دائرة الإنتاج الموجه للتبادل لم يكن في صالح الفلاح الجزائري الذي وجد نفسه مرغما على الدخول دون أن يكون مستعدا ماديا للانتقال من نمط الاقتصاد المقفل (الذاتي) إلى اقتصاد مفتوح، هذا النوع من الانتقال أحدث تفاوت وازدواجية في الاقتصاد المجتمع الجزائري بوجود نمطين هما : اقتصاد زراعي تقليدي³ يخص الجزائريين، واقتصاد زراعي حديث يخص فرنسيي الجزائر⁴.

¹ - صالح فركوس، مرجع سابق، ص 310.

² - القروض الربوية: القرض هو المال الذي يعطيه المقرض للمقترض ليرد له مثله إليه عند قدرته عليه، ومن هنا سُمي المال الذي يأخذه المقترض بالقرض، أما القرض الربوية فهو الذي يشترط فيه المقرض شيئا زيادة على ما أقرضه إياه. ينظر: معزز اسكندر الحديثي: القروض الربوية، شبكة الألوكة، مقال بتاريخ: 2011/11/15، تم الاطلاع: 2018/5/15، ص 1.

www.alukah.net

³ - إن حسن بهلول يتحفظ من الاصطلاح التقليدي لأن بعض الوحدات التي يتشكل منها القطاع حجمها كبير ويخضع نظام استغلالها لعلاقات غير تقليدية. ينظر حسن بهلول: الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر (د.س.ن)، ص32.

⁴ - الهواري عدي، مرجع سابق، ص 72.

ب- إحداه تراكم أولي للرأسمال.

لقد أدت التشريعات العقارية الفرنسية إلى توسع الإستيطان الأوروبي في الجزائر، وتوسع ملكيات المعمرين التي كانت في الغالب على حساب الملكيات الزراعية الجيدة سواء منها التابعة لطبقة الاتراك الحاكمة المعروفة بأراضي البايك أو التابعة لطبقة الفلاحين الجزائريين، والتي تعرف بأراضي الملك¹ زيادة على أراضي الملكيات الخاصة لكون هذه الأراضي أكثر خصوبة، وواقعة في مناطق السهلية، والقريبة من المدن، ونسبة 40 % من الأراضي التي حصل عليها المعمرين عن طريق الاستيلاء الحر².

لقد نتج عن تجميع الأراضي الجزائريين في أيدي المعمرين، حدوث تغييرات عميقة، وذلك بغرس هيكل زراعي غريب في جسم الاقتصاد المحلي للمجتمع الجزائري وهو هيكل المعمرين وقد تطور كميا ونوعيا بشكل قوي، وصار له وزن اقتصادي واضح في الانتاج.

إن اتساع الهيكل الزراعي للمعمرين كان يمثل تراكم أولي للرأسمالية³ الزراعية في الجزائر، وهو توسع أسلوب إنتاج رأسمالي، نظرا لأن العلاقات الإنتاجية المهيمنة على هذا الهيكل هي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج واستخدام العمل الأجير، إن هذا التوسع قد تم على حساب أراضي البايك والملك الي كان أسلوب الانتاج فيها هو أسلوب الانتاج ما قبل الرأسمالي، الذي يعتمد في نظام عمله على العمل العائلي، وعلى التوزيع العرفي للمنتجات، وتم تخريب النظام الإنتاجي في هذين الشكلين من الملكيات⁴.

¹ - ينظر: ملحق رقم: 6، ص 155.

² - حسن بهلول، مرجع سابق، ص 29.

³ - تراكم أولي لرأس مال: هو عملية فصل صغار المنتجين عن وسائل الإنتاج فصلا إكراهيا (كالأرض، وأدوات الإنتاج) ، وتجميع هذه الوسائل في أيدي الرأسماليين، وكانت عملية التراكم الأولى لرأسمال، نقطة انطلاق في نشوء أسلوب الإنتاج الرأسمالي، وظهور مالكي وسائل الإنتاج، من جهة، وعمال المأجورين البائعين لقوة عملهم، والمحرومين من وسائل الإنتاج والأحرار من جهة ثانية. ينظر: مجهول المؤلف: الرأسمال والتراكم البدائي، يومية إيلاف الإلكترونية، مقال بتاريخ 8 ديسمبر 2007، تم الاطلاع: 2018/5/14، سا 17:00، ص1. www.elaph.com

⁴ - حسن بهلول، المرجع السابق، ص 30.

كما ترتبت عن التراكم الأولي للرأسمال نتائج سلبية أهمها إفقار فئة الفلاحين الجزائريين وتحويل أغلبهم إلى جماهير محرومة من وسائل معيشتها، بعد تجريدهم من أراضيهم وطردهم إلى الأراضي هامشية وفقيرة، في الوقت الذي تحول فيه المعمرين إلى كبار المالكين بعد تراكم ثرواتهم¹.

ج- تعديل العلاقات الإنتاجية التقليدية.

كان لقطاع المعمرين الزراعي دور كبير في التأثير على القطاع الزراعي المحلي الجزائري، إذن أن القطاع الحديث الذي أنشأه المعمرون في الجزائر يمثل وقود سياسية الغزو الرأسمالي² في هيكل العلاقات الإنتاجية الزراعية، وكان لابد للقطاع الزراعي التقليدي أن يتأثر بهذه السياسية بتعديل علاقاته الإنتاجية تعديلا ينسجم مع العلاقات الرأسمالية الجديدة، وذلك بإعادة تشكيل علاقات الملكية لفائدة الملكية الخاصة من جهة، وإعادة تشكيل علاقات الملكية الخاصة لفائدة العلاقات شبه الرأسمالية.

إن انهيار النظام الإنتاجي في ملكيات البايك والمُلك وطرد أصحابها من المناطق الزراعية الغنية إلى المناطق الفقيرة في الجبال والهضاب العليا، نتج عن هذا النزوح إلى الأراضي الهامشية، تكوين ملكيات زراعية خاصة بهذه الأراضي تختلف في أسلوب إنتاجها عن أسلوب إنتاج الملكيات الزراعية للمعمرين، وذلك بإفراز نوع من العلاقات الإنتاجية الزراعية خاصة بهذا القطاع التقليدي وهي نوع من علاقات الإنتاج المباشر، والمالكون هم الذين يقومون بأنفسهم بالعمل الزراعي مستعينين بالعمل العائلي قصد الاستهلاك الذاتي هذا الشكل الأول من علاقات³.

¹ - حسن بهلول، مرجع سابق، ص 29.

² - النظام الرأسمالي: هو نظام يقوم على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، والحرية الاقتصادية في إدارة، وتسيير، وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال جهاز الثمن أو قوى السوق، كما تقوم على العمل المأجور. ينظر: أحمد محمد عاشور: النظام الرأسمالي: مفهومه وأساسه وعيوبه، شبكة الألوكة، مقال بتاريخ: 21/5/2016، تم الاطلاع: 14/5/2018، ص 15:30.

ص 1. www.alukah.net

³ - حسن بهلول، المرجع السابق، ص 30.

الشكل الثاني الذي أفرزه الغزو الرأسمالي الزراعي في القطاع التقليدي، هو علاقات الملكية المستغلة التي تكونت في أراضي الملك، والتي توجد في المناطق السهلية جوار ملكيات المعمرين، وهذه الملكية المستغلة علاقاتها الإنتاجية شكلان، الشكل الأول هو الملكية شبه الإقطاعية، والشكل الثاني هو الملكية الرأسمالية¹.

د- تحول الفلاحين إلى خمّاسين ومزارعين وعمال أجراء .

لقد وجد الكولون أنفسهم يمتلكون أخصب الأراضي الزراعية التي تحول ملاكها الحقيقيون طوع تصرفاتهم بسبب القوانين الجائرة ضد أراضي الجزائريين هذه القوانين التي فرضت من أجل تدعيم استقرار المعمرين في الجزائر، ساهمت في انهيار نظام القبائل، فلم تعد القبيلة تؤدي وظيفتها، مما أدى إلى إحداث تغيرات عميقة على الوسط الفلاحي الجزائري².

إن أكبر متضرر من هذا التغير هو الفلاح الجزائري الذي خسر مورد مهم من موارد رزقه الأساسي، وأصبح مجرد خمّاس³ في خدمة المعمر بدل امتلاكه للأرض، وأجره كان يدفع بواسطة سنة ثابتة من المحصول، لكن لم يكن دوماً يمثل الخمس فجزء من الخمّاسين كانوا يتقاضون الربع أو ثلث.

إن خمّاسين الذي يشتغلون على المحراث في زراعة الحبوب يتقاضون بين 12 هكتار إلى 16 هكتار من القمح أو الشعير في السنوات الجيدة و 6 هكتار في السنوات العجاف، وكان دخلهم النظري يمكن أن يتراوح بين 110 فرنكات إلى 315 فرنك، أما عددهم فقد قدر بنسبة من 31 % إلى 32% ما بين 1901 و 1914، وهذا مؤشر صادق على تحول ملكيات الجزائريين إلى ملكيات خاصة يستحوذ عليها الكولون⁴.

¹ - حسن بهلول، مرجع سابق، ص-ص 29-35.

² - شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر...، مج2، مرجع سابق، ص 351.

³ - الخمّاس : هو الفلاح الذي اضطر إلى أن يصبح شبه شريكا لمالك الأوروبي عن طريق إبرام عقد ضمني بينهما بحيث يلتزم المالك بتلبية حاجات الخمّاس، بالمقابل يلتزم الخمّاس بالقيام مدة سنة بتنفيذ جميع الأشغال الزراعية في ملكية معينة، وعند جني المحصول يأخذ منه الخمّاس خمس الإنتاج. ينظر: عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي...، مرجع سابق، ص 58.

⁴ - شارل روبير أجرون، تاريخ الجزائر...، مج2، المرجع السابق، ص 353.

لكن وضعية الخمّاسين ساءت نتيجة تناقص عروض العمل بسبب تفضيل الفلاحين الأوروبيين شراء أدوات فرنسية حديثة لتحسين مستوى الانتاج، إضافة إلى كون نظام الخمّاسة يكلف المعمرين كثير عندما يكون مردود الارض المزروعة وفير، مما دفع بهم إلى تقليص عدد الخماسين وإنقاص أجورهم تدريجيا إلى أن زالت صفة الشريك في الخمّاس، ليقوم المعمرين بعد ذلك بإدخال تصنيفات جديدة على الوسط الفلاحي وهي فئتي المزارعين والعمال الأجراء.

إن فئة المزارعين كانوا يؤجرون من طرف المعمرين بحيث يتم التعاقد معهم سنويا فقط مقابل أجر بسيط جدا على شكل نقد، وقد كانوا يشكلون نسبة 3.12 % من مجموع اليد العاملة الريفية لترتفع هذه النسبة إلى 5 % سنة 1930، أما العمال المأجورين فكانوا يتكونون من عمال موسميّين ودائمين وشبه دائمين وقد كانوا يمثلون نسبة 18 % سنة 1930 من مجموع اليد العاملة الريفية، وكان الاعتماد عليهم كبيرا لكونهم يداً عاملة رخيصة ومردودها مرتفع¹.

المطلب الثالث: تدهور القطاع الفلاحي الجزائري .

أ- تراجع الزراعات التقليدية.

إن المعمرين يعتبرون الفلاحة والزراعة مشروعا وليس وسيلة عيش هدفهم الحصول على الثروات، لذلك وبدل الاهتمام بتطوير المحاصيل الغذائية الأساسية للأهالي اهتموا بتطوير الزراعات التجارية ذات الربح السريع مما أثر على إنتاج الحبوب.

كما أكد أحد الكتاب الفرنسيين بقوله: " إن السبب الرئيسي في هذه الكارثة هو تنامي إدخال الجزائر في الحركة الاقتصادية الدولية وتغيير البنية الإنتاجية من طرف النظام الاستيطاني وذلك من خلال نشاط رؤوس الأموال والذي أخذ منحنيين باستنزاف ثروات البلاد وتصديرها واستغلال أراضي الجزائريين للزراعة النقدية، بعدما كانت الجزائر تدعى بمطامير روما خلال العهد العثماني"².

¹ - شارل روبيير أجرون، تاريخ الجزائر...، مج2، مرجع سابق، ص-ص 351-353.

² - يحي بوعزيز، سياسية التسلط...، مرجع سابق، ص 33.

إن السبب الرئيسي في تراجع زراعة الحبوب هو استيلاء المعمرين على المساحات الصالحة لزراعتها وزحزحتها نحو الأراضي الهامشية في الجنوب، والتي كانت قبل ذلك أراضي بورا تستخدم للرعي، وبما أن خدمت هذه الأراضي صعب جدا نظر لعدم توفر فيها الشروط الطبيعية للإنتاج حيث تقوم الزراعة فيها على ما تجود به السماء من أمطار، هذا نتج عنه تناقص في منتج الحبوب بنسبة 20 % ما بين 1880 و 1950، فاضطرا الكثير من المالكين الزراعيين في ظل هذه الشروط إلى طلب العمل بالأجرة عند المعمرين.

لقد تقلصت المساحات المزروعة حبوب من مليونين وخمسمائة وواحد وسبعين وثمانمائة واثنان وتسعين هكتار سنة 1876 إلى مليونين ومائتين وأربعة وثمانين وثلاثمائة وسبعة وثمانين هكتار ما بين سنوات 1901 - 1905، وإلى 1.967.995 هكتار في سنوات 1916 - 1920، في المقابل انخفضت كمية الانتاج من 5 قنطار سنة 1875 إلى 4 قنطار سنة 1911 إلى أقل من 2 قنطار سنة 1953¹.

إن انخفاض المساحات المزروعة حبوباً حدث في الوقت الذي بدأ فيه عدد السكان الجزائريين في الارتفاع ما بين 1871 - 1950، فكانت النتيجة الحتمية لهذا الانخفاض هو عدم قدرة الأهالي الجزائريين سد حاجياتهم الضرورية من المواد الاستهلاكية، مما أدى إلى انتشار سوء التغذية بينهم.

هذا التراجع لفت انتباه الصحف التي أعلنت بمناسبة الاحتفالات المئوية لاحتلال الجزائر سنة 1930 أن الجزائر التي كانت بلد القمح والشعير أصبحت مجبرة على استيراد المواد الغذائية لسكانها بعد أن سيطر عليها الكولون ووجهوها نحو زراعات أكسبتهم أرباحا طائلة على حساب الأهالي الذين تدنت معيشتهم بسبب ظلم وعجرفة ومآسي المستوطنين في الوقت الذي لم تلعب فيه الإدارة الاستعمارية أي دور كحكم عادل ما بين أطماع المعمرين المتزايدة ومصالح الأهالي الجزائريين².

¹ - حسن بهلول، مرجع سابق، ص 59.

² - سهام مبخوتة: زراعة الكروم وإنتاج الخمر في الجزائر 1870-1939 قراءة في الواقع والانعكاسات، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع 11، جامعة مصطفى اسطيمولي، معسكر/ ديسمبر 2016. ص 285 .

ب- تراجع نشاط تربية الحيوان :

لقد كان نشاط تربية الحيوان يكتسي أهمية كبيرة في حياة المجتمع الجزائري لأن ثلث سكان يعيشون من الحاجيات الغذائية التي يوفرها هذا النشاط من حليب الذي يشكل الغذاء الأساسي للسكان والصوف الذي يصنع منه الملابس والخيام التي تأويهم.

لكن مع الاحتلال الفرنسي للجزائر وقيام الادارة الاستعمارية بمصادرة أراضي الجزائريين الرعوية ومنحها للمعمرين الأوروبيين وإصدار قوانين تقيد استغلال الغابات للرعي وتوقف هجرات قطعان الماشية الموسمية من الجنوب إلى الشمال اضطر أولئك الذين لم يعد باستطاعتهم إطعام قطعانهم نتيجة نقص المراعي إلى بيعها والبحث عن عمل لدى ملاك الأراضي الأوروبيين مما أدى إلى هبوط حاد في تربية المواشي¹.

إن الدليل صرخة الفلاحين الجزائريين في وجه الإدارة الاستعمارية والتي جاء فيها: " تعرضنا للقمع بشتى السبل كنا نملك الأراضي فاشتروها منا بالقوة وكنا مضطرين لأن ننتظر 4 أو 5 سنوات كي نقبض ثمنها، الذي نصرفه بسرعة افترستنا تكاليف العدالة وأفلسنا مأمور الأحرار من جراء المحاضر... شيئا فشيئا اضطررنا لبيع القليل مما نملك من الماشية، وعندها لا نستطيع استثمار الأرض لأن قطعاننا قلت ولكونا محرومين من عائدات أراضيها وجب علينا أن نبيع قسما أكبر من المواشي كل سنة إلى أن افقدناها"².

إن تراجع ممارسة نشاط تربية الحيوان أدى إلى اختناق سكان المرتفعات الذين يعيشون أساسا من تربية الماشية وأصبحوا يعانون من نقص التغذية وانتشار البطالة بشكل كبير فاضطروا للهجرة إلى الريف وقد كتب الجنرال لا باسي عن إحدى القبائل التي عانت من هذه الظاهرة بقوله : " إن أفضل قبيلة في دائرة أورليانس فيل وهي أولاد قصير التي كانت في سنة 1842 تبلغ 14 ألف نسمة كانت تملك العديد من القطعان والزراعات الغنية إلا أنها تناقصت إلى النصف وأصبحت فقيرة ومعدمة تماما"³.

¹ - عدة بن داهة، الاستيطان والصراع...، ج2، مرجع سابق، ص 21. 22.

² - صالح حيمر، مرجع سابق، 286.

³ - الهواري عدي، مرجع سابق، ص 76.

شهدت الثروة الحيوانية التي يعتمد عليها المجتمع الجزائري في معيشتة إلى جانب زراعة الحبوب انخفاض بحيث تراجع عدد الأغنام من 8 مليون رأس سنة 1865 إلى 7.7 مليون رأس سنة 1885 لينخفض إلى 3.6 مليون رأس سنة 1900، ولم يقتصر تدهور على الأغنام فقط، بل حتى الأبقار التي انخفض عددها من 8 مليون رأس عام 1865 إلى 7.5 مليون رأس عام 1887 لينزل هذا الرقم إلى 6.3 مليون رأس عام 1900، إلى أقل من 800 ألف رأس سنة 1937 بحيث أصبح نصيب متوسط الفرد من المواشي في القطاع الجزائري ماشيتين خلال عام 1911 ثم 1.8 ماشية خلال عام 1954¹.

لقد ظلت نسبة نمو الإنتاج الزراعي والحيواني الجزائري في المدة من 1880 وحتى عام 1945 نسبة نمو ضئيلة لم تتجاوز 1.5 % سنويا، في حين كانت نسبة نمو السكان تجاوزت 1.8 %، مما أدى إلى معاناة المجتمع الجزائري من نقص المواد الغذائية الأساسية، وهذا الانخفاض في الانتاج الحيواني والزراعي أدى إلى ارتفاع الأسعار مقارنة مع سنة 1939، إذ ارتفعت في 1940 بنسبة 34 % وفي سنة 1941 بنسبة 57%².

¹ - علي بطاش: الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1830-1900 ، (د. د.ن)، الجزائر 2012، ص 201.

² - أسامة صاحب المنعم : الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، ع3، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، جامعة بابل (د.س.ن.)، ص 226.

المبحث الثاني : تطور الهيكل الزراعي للمعمرين .

المطلب الأول: نمو المزروعات التجارية .

أ- زراعة الكروم.

ترتب عن قيام القطاع الزراعي للمعمرين في هيكل الزراعة الجزائرية إحداث تحولات على مستوى هيكل الانتاج الفلاحي ببروز زراعة تجارية يتناقض استهلاكها مع عادات المجتمع الجزائري وأخلاقه الدينية وهي زراعة الكروم التي نقلها المعمرين من فرنسا إلى الجزائر، وهذه الزراعة ليس المقصود بها زراعة العنب كفواكه و إنما زراعة صناعية من أجل إنتاج الخمر، وقد تطورت زراعتها في الجزائر لأن زراعة الكروم في فرنسا أصيبت بمرض الفيلوكسيرا في سنة 1875-1880 ليعوض الخسارة التي تعرضت لها فرنسا المستوطنين في الجزائر بتوسيعهم هذه الزراعة¹.

لقد ارتبط ازدهار زراعة الكروم في الجزائر بالقروض المالية التي وفرتها البنوك والتي بدورها شجعت على انتشار هذه الزراعة النقدية ومكنت زارعي الكروم من الحصول على التجهيزات اللازمة لإنتاجها لتشهد هذه الكروم انطلاقة كبيرة من حيث مساحات زراعتها وإنتاجها في الفترة ما بين 1881-1949²، كما هو موضح في الجدول التالي :

¹ - حسن بهلول، مرجع سابق ، ص 42.

² - سهام مبخوتة، مرجع سابق، ص 273.

تطور زراعة الكروم في الجزائر 1881-1949.

السنة	المساحة المزروعة	كمية الانتاج
1881	30.241 هكتار	288.549 هكتولتر
1883	46.286 هكتار	821.584 هكتولتر
1885	70.886 هكتار	967.825 هكتولتر
1887	87.795 هكتار	1.903.011 هكتولتر
1891	109.458 هكتار	4.018.969 هكتولتر
1947	394.645 هكتار	8.302.791 هكتولتر
1948	330542 هكتار	12.253.290 هكتولتر
1949	335318 هكتار	14.407.299 هكتولتر

نلاحظ أنه بالرغم من ظهور مرض الفيلوكسيرا في الجزائر في فترات متقاربة (1881-1891) إلا أن كميات الإنتاج الكروم لم تشهد تراجعا إذا تطورت ما بين (1883-1891) في نفس الوقت الذي تطورت فيه المساحات المزروعة، وكان للبنوك وخاصة بنك الجزائر دور في تطور إنتاج المعمرين من خلال منح القروض الفلاحية التي بلغت 16 مليون في سنة 1901 لتستمر في التزايد حتى بلغت 86 مليون سنة 1913 والتي ساهمت في ارتفاع النسبة الانتاج ما بين (1947-1949) إلى 16.633.000 هكتولتر¹.

¹ - عدة بن داهة، الاستيطان والصراع...، ج1، مرجع سابق، ص 219.

نظرا للنوعية الجيدة للخمر الجزائرية فإنها لاقت رواجاً كبيراً في الأسواق العالمية، وأصبحت تقارن بأحسن الصناعات الأوروبية لذلك كانت تمثل أهم مبيعات الجزائرية نحو الخارج وساهمت في الصادرات الجزائرية بنسب مرتفعة إذ بلغت سنة 1905 و1914 ما بين 20% و 43% وقدرت مداخيلها 66% من قيمة الإيرادات الإجمالية للجزائر¹.

إن تطور زراعة الكروم لم تكن من أجل تلبية حاجيات الإنتاج المحلي إنما لخدمة التنمية الاقتصادية لفرنسا ومصدر للإيرادات العملات الصعبة تستفيد منها بينما لا يستفيد المجتمع الجزائري من فائض الاقتصادي الناتج عن صادرات النبيذ إلى فرنسا والتي تشكل ما يقارب 50% من مجموع صادرات الزراعة للجزائر، لأن المعمرين هم الذين يستفيدون من الأرباح و يستثمرونها في قطاعات لا تفيد التنمية الاقتصادية للمجتمع.

إضافة إلى أن هذه الزراعة أحدثت تبعية استغلالية من طرف الاقتصاد الفرنسي، والضرر الذي انجر عن هذه الزراعة على المجتمع الجزائري كان أكبر من فوائدها لأن توسعها كان على حساب الزراعات الاستهلاكية الضرورية للمجتمع التي أبعدت من جرائها إلى الأراضي الجرداء في المناطق الجبلية أو الهضاب العليا².

وقد عبر بن يمين ستورا عما آل إليه الوضع جراء انتشار زراعة الكروم بقوله: " لقد تصدت الكروم للقمح وللماشية وللنخيل، ولوثت المجاري المائية التي كانت ترمى فيها الفضلات الناتجة عن صناعة الكروم"³.

¹ - عبد الحكيم رواحنة، مرجع سابق، ص 93.

² - حسن بهلول، مرجع سابق، ص 42 .

³ - عدة بن داهية، الاستيطان والصراع...، ج1، مرجع سابق، ص 223.

ب- زراعة التبغ.

وجد المعمرون في زراعة التبغ مادة تجارية هامة، لذا احتكروا زراعتها بنصوص قانونية رسمية صادرة عن إدارة الاحتلال، في حين كانت تمنع على الجزائريين إلا بالحصول على تراخيص، بحيث كانت مساحة الملكية الواحدة لزراعتها عند المعمرين ما يقارب 10 هكتارات في حين حددت ملكية المزرعة لدى الجزائريين المقربين من الإدارة الفرنسية بـ 1.4 هكتار¹.

توسع المعمرين في هذه الزراعة التبغ بشكل سريع من حوالي 17 ألف هكتار سنة 1919 إلى 21600 هكتار سنة 1929 إلى ما يقارب من 35 ألف هكتار سنة 1953، وسلك الانتاج نفس التوسع من 171800 قنطار سنة 1919 إلى 213150 قنطار سنة 1929 إلى 295320 قنطار سنة 1953، ومعظم الانتاج كان يوجه لتصدير نحو فرنسا².

إن آثار زراعة التبغ على هيكل الانتاج الزراعي التقليدي كانت أقل من زراعة الكروم والنتائج المالية التي تحققت منها، لم تكن قد أفادت تنمية القطاع التقليدي، لأنه عوض استخدام الفائض الزراعي الكبير المستخلص منها، استخداما عاما في المجتمع، سواء في استصلاح مساحات جديدة من الأراضي أو تجهيز القطاع بأدوات عمل متطور، استخدمت للصالح المعمرين بتوظيفها خارج القطاع الزراعي أو تجميعها في حساباتهم الخارجية في البنوك.

كما كانت هذه الزراعة عبارة عن مصدر لرأس مال للمعمرين وكرست شروط استغلال العائلات الفقيرة والعمال والفلاحين الصغار من الجزائريين الذين يملكون مساحات زراعية صغيرة لا يكفي انتاجها لإشباع حاجاتهم الذاتية، فكانوا مضطرين لاستكمال العجز بدخل نقدي، وذلك بالعمل في مزارع التبغ التابعة للمعمرين، وكان هذا العمل يتم على حساب العمل في أراضيهم الخاصة، التي كانوا يتركونها للعمل العائلي مقابل الأجر زهيد يتلقونه من المعمرين الذين يستغلونهم تحت شكل نظام الخماسة الذي استخدم بشكل كبير في الاراضي المزروعة بالتبغ لأنها تتطلب عددا مرتفعا من الأيدي العاملة³.

¹ - حسن بهلول، مرجع سابق، ص 49.

² - أسامة صاحب المنعم، مرجع سابق، ص 226.

³ - حسن بهلول، المرجع السابق، ص 47.

المطلب الثاني: مقارنة بين القطاع الزراعي الحديث والقطاع التقليدي.

تتمثل الميزات الأساسية للقطاع الفلاحي في الجزائر في التوزيع الغير العادل للأراضي الفلاحية، مما أدى إلى اختلال التوازن الاقتصادي بين الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين واستحواد المستوطنين على الأراضي سهلة الري والقريبة من السدود بحيث نجد أن 3/4 من أعمال الري مستغلة لصالح زراعتهم، في حين أن 75% من أراضي الجزائريين كانت من الأراضي الفقيرة التي لا توجد بها أدنى تجهيز، مما أدى إلى عدم تميمتها.

لقد مارس المعمرون الزراعة مستعملين الآلات والأسمدة، ففي سنة 1948 تم تدعيم القطاع الحديث بـ 229 حاصدة و استيراد 10 آلاف طن من الأسمدة، كلها عادت بالنفع على كبار المعمرين، في حين بقي الفلاحين الجزائريين يعتمدون على الحيوانات والآلات الخشبية التقليدية، حتى ولو استخدم الجزائريون المكننة فإنها تظل محدودة نظرا للتوزيع الغير عادل، ففي سنة 1954 تم توزيع حوالي 19.509 جرار ولم يكن نصيب الجزائريين فيها إلا 418 جرار فقط، رغم أنهم يشكلون 87.8% من طبقة الفلاحين مقابل 12.2% فقط من المعمرين .

شهد القطاع الزراعي للمستوطنين تطورا كبيرا بفضل إدخال المكننة بشكل واسع، مما ساهم في تطوير انتاجهم الزراعي، وخاصة أن الإدارة الاستيطانية كانت تفرض ضرائب كبيرة على رواتب العمال الجزائريين، وهو ما أدى بأصحاب المزارع الجزائريين إلى التخلي عن عدد كبير من الآلات التي كانت لديهم¹.

إن التميز الحاصل بين الظروف المؤهلة للمزارعين في الجزائر كان جد مجحف في حق الفلاح الجزائري، ويخدم كثيرا الفلاح الأوروبي، فلقد أنشئت في الجزائر مصارف في المناطق الزراعية لأجل تنمية الزراعة التجارية، وكان المستوطنين يقترضون من هذه المصارف جميع ما يحتاجون إليه لتحسين الأجهزة التي تلزمهم للإنتاج².

¹ - حورية مايا بن فضة : الجزائر في عهد الحاكم العام نايجلان 1948-1951، (د.د.ن)، الجزائر 2015، ص 97.

² - يحي بوعزيز: السياسية الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954، عالم المعرفة، الجزائر 2009، ص 143.

من بين المؤسسات المالية التي قدمت للمعمرين الدعم، مؤسسة القرض المالي والزراعي بحيث قدمت لهم قروض طويلة المدى تراوحت ما بين 10 إلى 30 سنة مقابل فوائد تتراوح بين 5.5% و 6.6%، يضاف إليها عدة مؤسسات بنكية ساهمت في تطوير قطاع المعمرين الزراعي كبنك الجزائر¹ الذي بفضل القروض التي أمدها للمعمرين تمكنوا ليس فقط من تمويل الاستثمار والتجهيز لقطاعهم، بل أيضا بتدخل في ملكية الأرض الخاصة بالجزائريين.

كما كان بنك الجزائر يمنح سلفات لدعم الميزانية لأجل تمويل المشاريع الاستيطانية خاصة منها الفلاحية، وفي سنة 1910 لبت الحكومة رغبة المستوطنين، بإصدار قانون 8 جويلية 1901 يسمح للبنك بتقديم سلفات للكولون بدون فائدة.

في الوقت الذي استبعد فيه الجزائريين المسلمين من عمليات بنك الجزائر الموجهة أساسا لخدمة السياسات الاستيطانية، باقتطاع موارد الأغلبية المسلمة وإعادة توزيعها على المعمرين ففي 1862 استطاع أن يستملك حوالي 8000 هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة و 1000 هكتار من أراضي الكرمة، إضافة إلى التمويل الكبير لزراعة المعمرين لاسيما الخمر والحمضيات، فما بين 1850-1870 ارتفعت السلفات التي قدمها من 4702600 فرنك إلى 6591000 فرنك، وهذا ما يؤكد أن البنك سعى إلى تنمية الانتاج الزراعي الموجه للتصدير².

¹ - بنك الجزائر: تم إنشائه بموجب قانون 4 أوت 1851 تحت شكل شركة خاصة يعتبر استمرار للبنك الفرنسي فهو يحدد سعر الخصم ويحدد سياسته المالية، إلى غاية 1946 حيث تم تأميمه، وساعد هذا البنك في انتشار النقد الفرنسي وأصبح يصدر قطع النقد الضرورية للتداول، كما أصبح المصدر الأساسي لتوفير رؤوس الأموال التي تكاد تكون منعدمة في بدايات الاحتلال توسع الشبكة الخاصة بالبنك في مدن تواجد المستوطنين وصار هذا البنك يقدم مساعدات مالية للتجار والمستوطنين لاسيما للوسطاء القادرين على تسديد الديون. ينظر: عمر لمقدم: تجارة الجزائر مع فرنسا خلال الحرب العلمية الثانية 1939-1945، رسالة ماستر تخصص تاريخ المغرب الحديث ومعاصر، إشراف: سعيدة عمان، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والاجتماعية، جامعة الوادي 2013/2014، ص 10.

² - مؤلف مجهول: دور المؤسسات المالية في دعم الاستعمار، قسم التاريخ، منتدى العلوم الاجتماعية والانسانية، منتديات الجلفة، مقال بتاريخ: 5/7 / 2010، تاريخ الاطلاع: الخميس 4 ماي 2018، سا 12:00، ص 4.

في مقابل الدعم الذي قدمه بنك الجزائر للقطاع الحديث قام بتهميش القطاع الزراعي التقليدي للجزائريين، ففي 1898 وصف مدير البنك في الجزائر هذا الوضع بقوله: "يجب أن لا يأمل أحد بأن يقدم الاعتماد للسكان المحليين، وذلك لغياب المطلق للضمانات التي تواجهها في هذه الطبقة من المستدينين، عدا ما بوسعهم تقديمه كرهن فهم عندما يحوزون سندات ملكية خاصة لا يملكون شيئاً يقدمونه مقابل الاعتماد ولا حتى استقامتهم".

لقد أثر بنك الجزائر على العملية الانتاجية للفلاحين الجزائريين بتعطيل نظام التعاون والتكامل الانتاجي والاجتماعي في نظام حياة القبيلة ويصف ابن اسنهو في كتابه تكون التخلف الوضع قوله: "ادخل إتباع دائرة التداول تمايزا اجتماعيا داخل الجماعات...، إذ شجعت الإمكانات التجارية بعض العائلات على الاحتفاظ بالاحتياطي نقدا بدلا من الحبوب، فيتم طمر الذهب بدلا من البذور وعندما تسوء المحاصيل لا تظهر أي آلية تضامن بين الجماعات بينما في السابق عندما لم يكن الانتاج معد للتجارة كان من الممكن اللجوء إلى اقتراض الحبوب"، هذا الوضع فتح باب المضاربات داخل المجتمع الجزائري كنتيجة للتعامل بالنقد وبالتالي كان البنك نعمة على الاستيطان ونقمة على المجتمع الجزائري ساهم في تفكيكه واقتصاده¹.

لقد منح المستوطنون الأوروبيون جميع التسهيلات اللازمة لتطوير قطاعهم الزراعي، في الوقت الذي لم يوفر ذلك للفلاحين الجزائريين، بحيث كانوا يدفعون الضرائب والرسوم على محاصيلهم رغم قلتها، هذه الضرائب فاقت قدراتهم المالية بحيث يدفع قرابة الأربعة ملايين جزائري، الذين يستغلون 2500000 هكتار، يدفعون للخزينة كل سنة 17 مليون فرنك خلال العشرية الأخيرة من القرن التاسع عشر في حين كان عشر هذا العدد والمتمثل في المستوطنين الأوروبيين لا يدفعون شيئاً وهم يستغلون 994000 هكتار².

¹ - مؤلف مجهول، مرجع سابق، ص 5.

² - حورية مايا بن فضة، مرجع سابق، ص 100.

إن المستفيد من هذه الضرائب المستوطنين بحيث أصبحت مصدر مهم للعديد من البلديات كاملة الصلاحيات، هذه الوضعية سمحت للمستوطن أن يواجه الكوارث الطبيعية كالجفاف أو المجاعة أو الجراد...، في حين ترك الفلاح الجزائري يعاني نتائجها الوخيمة.

نظرا للوضعية التي وصل إليها الفلاح الجزائري تم إنشاء الشركة الاحتياطية الأهلية¹ ومؤسسة القرض الفلاحي² التي ادعت الادارة الاستعمارية أنها وضعت في خدمة الفلاح الجزائري لتحسين ظروفه الاقتصادية والاجتماعية ومساعدته على تجاوز الأزمات في وقت الحاجة³، إذن لنرى مدى مساهمة هذه المؤسسات في تطوير الزراعات الأهلية، ومدى استفادة الفلاح الجزائري منها؟.

إن الشركة الأهلية الاحتياطية المخصصة للأهالي الجزائريين من ناحية النظرية يجب أن تقدم للفلاح الأهلي الجزائري إعانات في شكل قروض نقدية أو عينية، كما أنها لا ترغم الفلاحين الأهالي على انخراط فيها، إلا أنها من الناحية العملية نجد الأمر عكس ذلك فكل فلاح مسجل في سجلات الضريبة العقارية أو المؤسسات الزراعية كان يتم تسجيله آليا كمنخرط في الشركة، وقد وصل عدد المنخرطين الجزائريين في هذه الشركة سنة 1934 إلى 604.000 وبالتالي هؤلاء مطالبين بدفع اشتراكات سنوية وكان يتم تحصيل هذه الاشتراكات بنفس طريقة تحصيل الضرائب وبالتالي صار هذا الانتساب للشركة بمثابة عبء ضريبي جديد زاد في معاناة الفلاحين المحرومين⁴.

1 - الشركة الاحتياطية الأهلية: تم إنشائها بمقتضى قانون 14 أبريل 1893 الذي نص على إيجاد مؤسسات ذات منفعة عامة انتشرت في أغلب المدن الكبرى، كان الهدف من هذه المؤسسات، هو تقديم العون للفلاح الجزائري، بهدف تطوير محصول الزراعي. ينظر: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع...، ج1، مرجع سابق، ص 272.

2 - القرض الفلاحي: ظهرت كمنظمة الغرض منها حماية الجزائريين والمعمرين من ابتزاز المرابين، وترجع جذورها إثر صدور قانون 8 جويلية 1901، الذي نص على إنشاء شبكة من الصناديق الجهوية، وقد أعيد تنظيمها بموجب قانون 20 ديسمبر 1924 الذي أتبع بمرسوم 26 نوفمبر 1926 الذي نص على تنظيم القرض الفلاحي في الجزائر وفق إجراءات جديدة، وصوت البرلمان سنة 1927 على قانون يقضي بتأسيس الصندوق العقاري الفلاحي للجزائر، الغرض منها تدعيم الصناديق الجهوية للقرض الفلاحي، وقد دخلت هذه المؤسسة الجديدة في الخدمة سنة 1929. ينظر: صالح حيمر، مرجع سابق، ص 236.

3 - حورية مايا بن فضة، مرجع سابق، ص 100.

4 - صالح حيمر، مرجع سابق، ص 229.

إن تحديد هذه الاشتراكات يتم سنويا بواسطة كل محراث وحسب أهمية المحصول وفي سنة 1888 حدّدت قيمة الاشتراك النقدي بـ 5 فرنكات عن الهكتار الواحد، وبهذا الشكل حولت الشركة سنوات المحصول الجيد فرصة لإرهاق الفلاحين الجزائريين بأعباء ضريبية جديدة، ونتيجة للقروض المرتفعة يعجز الفلاحين الجزائريين عن التسديد، فيكون ذلك مبررا قانونيا لمصادرة ملكياتهم الزراعية لفائدة قطاع المعمرين الزراعي¹.

إن استفادة الفلاحين الجزائريين من هذه الشركات كانت محددة بعدة شروط كثيرا ما تقف حاجزا في وجه الفلاحين المحرومين ومن هذه الشروط عدم السماح للفلاح الاستفادة من خدمات الشركة، إلا إذا أثبت إقامته الفعلية بالبلدية التي تنتمي إليها هذه الشركة، هذا التحديد الجغرافي قد وضع الفلاحين في وضعية غير عادلة، غير أن أصعب شرط يقف في وجه الفلاحين الفقراء هو السلفة المالية التي تقدمها الشركة التي كانت تمنح فقط للفلاحين الذين يملكون ضمانات مالية تثبت قدرتهم على التسديد في الأجل المحدد².

كما أن قيمة السلفة المالية كانت تتناسب مع قدرة الشخص المدين على التسديد وعلى أهمية احتياجاته ومزروعاته، وبهذا يمكن القول أن الشركات الاحتياطية الأهلية قد وضعت في خدمة الأغنياء فقط، أما الفلاحين الفقراء فقد بقوا تحت رحمة المرابين وقد عبر ميسيا على هذا الاجحاف في حق الفلاحين الفقراء بقوله: "إن الصندوق مشترك يغذيه الجميع لكنه مخصص لسد حاجات الأكثر غنى والفقراء يساهمون في دفع الرسوم الاشتراك لكنهم يستبعدون من فوائد الشركة".

كما أن طلبات الفلاحين الجزائريين لدى الشركة الأهلية تخضع لإجراءات معقدة بحيث لا يقبل الطلب إلا إذا حظي بمصادقة مجلس الإدارة وعامل العمالة أوحاكم العام أو رجال الإدارة الذين يربطون موافقتهم برشوة، وبالتالي تحولت هذه الشركات إلى أداة ابتزاز للفلاحين ووسيلة إثراء لدى رجال هذه الشركات المتحالفين مع المعمرين³.

¹ - صالح حيمر، مرجع سابق، ص 230.

² - عدة بن داهة، «الاستيطان والصراع...»، ج1، مرجع سابق، ص 283.

³ - صالح حيمر، المرجع السابق، ص 231.

نفس العراقيل نجدها لدى الصندوق الجهوي للقرض الفلاحي فالأغلبية الساحقة من صغار الفلاحين الجزائريين بقيت محرومة من خدماته نظرا للشروط التعجيزية التي وضعها، ومن بينها ضمانات كفرنسة الملكية العقارية كشرط أساسي لاستفادة الجزائريين من خدمات الصناديق وبهذه الطريقة لم يستفد من الامتيازات التي يقدمها الصندوق، إلا عدد محدود جدا من الجزائريين، فمثلا لم يستفد منها سنة 1934 سوى 179 فلاح جزائري فقط، مقابل 265 معمر وبالتالي اقتصرت خدماتها على المعمرين فقط.

إن الشروط التي وضعتها مؤسسات القرض الفلاحي والشركة الأهلية تخدم بالأساس المشروع الاستيطاني، وتعمل على خلخلة النسيج الاجتماعي للمجتمع الجزائري، فالفلاح الذي يستفيد من خدمات الشركات يجب أن يكون مالكا لقطعة أرض، وهذا يعني إجبار الفلاحين الجزائريين على إحلال الملكية الفردية داخل أراضيهم التي كانوا يملكونها ملكية جماعية، وبذلك يسهل تدريجيا انتقال ملكية الأراضي إلى الكولون.

نظرا للعراقيل التي حالت دون الاستفادة الكاملة سواء من الشركات الأهلية للاحتياط أو صناديق القرض الفلاحي وبنك الجزائر وغيرها من المؤسسات التي أنشئت في الظاهر لتحسين ظروف الفلاح الجزائري، فقد حرّم الفلاح من كل وسائل التطور والدعم، الذي يحتاج إليه أكثر من غيره، حتى يتمكن من تطوير الانتاج التقليدي¹.

لقد انعكست لم يتجاوز عدد الفلاحين الجزائريين الذين كان بإمكانهم توجيه إنتاجهم نحو السوق حوالي 25,00 من بين 532,000 جزائري مالك لأرضه أما الباقي فخصصوا محاصيلهم للاستهلاك المباشرة والبعض الآخر تحولوا من مزارعين إلى عمال زراعيين بنسبة ٥٠% لا يملكون غير قوتهم اليومي، في حين نجد المزارعين الأوروبيين المزاولين للزراعة أقل من 10% من مجموعهم العام، إلا أنهم يجنون 55% من الإنتاج الكلي النباتي والحيواني و 66% من الإنتاج النباتي وحده ويمثل رأسمال أملاكها بالأرياف 600 مليار فرنك ويقدر دخلهم السنوي الصافي بمبلغ 93 مليار فرنك².

¹ - صالح حيمر، مرجع سابق، ص 231.

² - يحي بوعزيز، السياسة الاستعمارية...، مرجع سابق، ص 62- 68.

المبحث الثالث: تأثير المستوطنين الأوروبيين على القطاع الصناعي.

المطلب الأول: الصناعة التقليدية في ظل التغيرات الاقتصادية الجديدة.

تمثلت الصناعات التقليدية الممارسة من قبل فئات المجتمع الجزائري في عدة مهن وحرف مختلفة مرتبطة بالعادات والتقاليد المحلية، يلبي من خلالها المجتمع الجزائري حاجاته اليومية، وحسب الدراسات الغربية فإن الصناعة تكاد منعدمة في المجتمع الجزائري خاصة في صف الرجال، أما النساء فلم يتعدى دورهن الصناعي والحرفي إلى ما تحتاجه العائلة من لباس ضروري، ومن بين الحرف التي كانت تمارس من قبل أفراد المجتمع الجزائري نجد¹:

- **صناعة النسيج** : كانت هذه الحرفة تمارس بشكل كبير من قبل النساء الريفيات، حيث كنا نقومنا بتنظيف الصوف وبعد أن يجف يصبغنه بقشور الصنوبر أو أوراق البلوط لإعطائه اللون المناسب، ومن المنتجات النسيجية الزرابي، البرانس الخاصة بالرجال والخيام التي كان يستعمل في صناعتها الخيوط الصوفية مع خليط من شعر الماعز ووبر الجمال وكانت هذه الحرفة تلبي ضروريات الحياة اليومية لسكان الريف².

إلا أن هذه الحرفة التقليدية شهدت تحولا كبيرا بعد الاحتلال، حيث تحولت من مهنة محلية إلى نشاط صناعي أوروبي نتيجة فتح مصانع مجهزة بالآلات الميكانيكية تستعمل فيها أحدث التقنيات.

من هذه المصانع مصنع مورسي بسيدي بلعباس، الذي كان يعتمد في صناعة الأفرشة والأغطية الصوفية على الخيوط المستوردة من الخارج بدل خيوط الصوف التي تغزلها النساء، كما أنشأ مصنع آخر لصناعة الحصائر والنسيج كانت تشرف عليه السيدة بلاشون، ولتطوير هذه الحرفة تم إنشاء مدرسة لإعطاء المرأة المحلية دروسا في النسيج وكانت هذه الأخيرة تنتج الحصائر الإفريقية³.

¹ - حسان أحمد، مرجع سابق، ص 86.

² - بختاوي خديجة، مرجع سابق، ص 124.

³ - حسان أحمد، المرجع السابق، ص 87.

مجمال المصانع التي أنشأها المعمرون أصبحت تهتم بوفرة الإنتاج دون مراعاة النوعية والإتقان، والهدف هو الربح السريع، فبرزت الصناعة الأوروبية كمنافس للمنتوج المحلي في الأسواق، وقد أثر هذا على بعض الحرف والتي قضي عليها بشكل نهائي، حيث كانت تعتبر مصدر رزق للعديد من الأسر الريفية¹.

- **صناعة الجلود:** كانت هذه الصناعة تعتمد على جلود الماعز والأغنام والأبقار في صنع بعض المنتجات البسيطة كالحقائب وأحزمة النساء وأغمدة السيوف والخناجر، لكن بعد الاحتلال الفرنسي وبالتحديد بعد سنة 1870 انخفض عدد الحرفيين الممارسين لهذه الحرفة، وأصبحت صناعتهم تقتصر على بعض الأحذية كالخف، وأغلقت العديد من الورشات وتم تحويل البعض منها إلى مؤسسات صناعية خاصة بالأوروبيين، فتم تأسيس العديد من المصانع ذات النمط الأوروبي تستخدم الآلات الحديثة².

- **صناعة الحلفاء:** كان الجزائريون قبل دخول الاحتلال الفرنسي للجزائر يستغلون مادة الحلفاء في صناعة الحصائر، السجرات، السلال، الغرابيل، الحبال وغيرها من الأدوات التي لا يمكن الاستغناء عنها في حياتهم اليومية الريفية، أما المضلات والمكانس تصنع من نبات الديس والدوم، وقد تطورت هذه الصناعة، حيث تم المزج بينها وبين الجريد والصوف، واشتدت المنافسة فيما بين الحرفيين، فأخذ كل واحد يتفنن في مصنوعاته وانتشرت بشكل خاص بعدة مناطق منها عمالة وهران وسيدي بلعباس³.

لكن هذه الصناعة عرفت تدهورا ملحوظا بعد الاحتلال الفرنسي، خاصة بعد سيطرة فرنسا والمعمرين على حقول الحلفاء وتصديرها نحو فرنسا وانجلترا ليتم استغلالها في صناعة الورق⁴.

¹ - حسان أحمد، مرجع سابق، ص 87.

² - احميده عميراي، آثار السياسة الاستعمارية...، مرجع سابق، ص 21.

³ - خديجة بختاوي، مرجع سابق، ص 141.

⁴ - المرجع نفسه، ص 142.

- **صناعة الأخشاب:** هي صناعة بسيطة، حيث كان الجزائريون يقطعون الأخشاب ويضعونها في حفر كبيرة ويُشعلون فيها النيران ومن ثم يتم ردمها، لتستخرج فيما بعد على شكل فحم يستعمل في صناعة الحدادة وتذويب المعادن وصناعة الحلي، وكان خشب البلوط يستعمل بصورة خاصة لمتانته وقساوة ناره، وكذلك كان الخشب يستعمل في صناعة الأدوات والأواني المنزلية كالمعالق، القصع، الكراسي، والصناديق، كانت هذه الصناعة تمثل مصدر رزق أساسي للجزائريين¹.

وإذا كانت صناعة الخشب قد تراجعت في المدينة وعانت من المنافسة الأوروبية، فإنها في الريف قد واصلت نشاطها رغم بساطتها، حيث كانت مرتبطة بالنمط المعيشي للسكان، فالخيمة كانت بحاجة دائمة لدعائم خشبية، هذا ما سمح لبعض الحرفيين من مواصلة نشاطهم ولو بشكل تقليدي².

لكن الأمور تغيرت بعد الاحتلال، حيث حُرم الكثير من السكان من الدخول إلى الغابات، وأصبح القانون الغابي يستعمل كسلاح ضد القبائل المتاخمة للغابات، خاصة عند حدوث الحرائق، ولم تكن هذه إلا ذريعة من أجل السيطرة على مادة الخشب وتحويلها نحو التصدير.

هذا الوضع جعل العديد من الحرفيين يتخلون عن أنشطتهم التقليدية مما جعل وضعهم المادي سيئا، فأصبحوا أقرب من العمال عنه من ذوي الأملاك، مما جعلهم يفضلون الهجرة إلى الدول العربية مثل سوريا والمغرب³.

¹ - حسان أحمد، مرجع سابق، ص 29.

² - خديجة بختاوي، مرجع سابق، ص 145.

³ - المرجع نفسه، ص 146.

المطلب الثاني: كونيالية الصناعية المحلية.

بعد أن سيطر الأوروبيون على أهم الأنشطة الاقتصادية والحرفية الخاصة بالجزائريين وتحويل البعض منها إلى قطاعات صناعية رأسمالية تُحقق بها أرباحا طائلة، انتقلت بعدها إلى المجال الصناعي الذي يخدم مصالحها العامة¹.

لقد عرف القطاع الصناعي تطورا تدريجيا مرتبطا بتطور الحركة الاستيطانية، وإذا كانت العلاقة بين المجتمعين الجزائري والأوروبي يشوبها الحذر والخوف، فإن النشاط الصناعي قد أعطى دفعا قويا لربط علاقة تعاون بينهما، وقد عرفت الصناعة تخلفا مقارنة مع الزراعة، ولكنها شهدت قفزة فعلية بعد الحرب العالمية الأولى بسبب ارتباط الجزائر بفرنسا بشكل مطلق وخطورة ذلك على وضع الأوروبيين، فقد تسببت الحرب في تعطيل حركة الصناعة والتجارة، هذا ما دفع بالحكومة العامة إلى النهوض بالصناعة في الجزائر.

وعليه سوف يصنف النشاط الصناعي في الجزائر إلى صنفين مرتبط كل واحد منه بقطاع اقتصادي محدد، فالأول مرتبط بالقطاع الزراعي، بينما شمل الثاني الصنف الثاني للقطاع الصناعي المرتبط بالمواد الأولية الباطنية، حيث توجهت الحكومة العامة إلى الاهتمام بها لوفرتها، ونجدها قد تضمنت عدة مجالات.

أ- الصناعة التحويلية: ضمت كل المنتجات الزراعية من حبوب وخضر وفواكه، إلى جانب مواد أولية أخرى ساعدت على ظهور نشاط صناعي جديد في الجزائر². ومن بين الصناعات التحويلية نجد:

¹ - محمد قنانش، الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينيات 1929-1939، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: إبراهيم مهديد، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية الحضارة الإسلامية والعلوم الإنسانية، جامعة وهران، 2008/2007، ص 22.

² - المرجع نفسه، ص 23.

- **مصانع الخمر:** لقد أقام المهاجرون الأوروبيون الأوائل خاصة سكان الالزاس واللورين عدة مصانع مخصصة للكحول، خاصة وأن زراعة الكروم قد عرفت رواجاً كبيراً وتحديداً بعد الحرب العالمية الأولى، وقد كانت صناعة الخمر إحدى الصناعات الفرنسية الرائجة بسبب ملائمة الظروف الطبيعية والبشرية التي ساعدت على قيام صناعة متطورة¹.

كان لصناعة الخمر أهمية اقتصادية واجتماعية، ففي المجال الزراعي شكلت زراعة الكروم أهم المداخل المالية، فقد قدرت نسبة صادراته بـ 41% في سنة 1927، أما من الناحية الاقتصادية فإننا نلاحظ انتشار مجموعة من المصانع المكملّة لبعضها، وهذا ما أدى إلى توفير مناصب شغل للأوروبيين، بحيث كانت توظف حوالي 300 إلى 400 عامل حسب الإحصاء الرسمي الفرنسي، كما أنها ساعدت على تحريك السوق المالي وزودته بـ 3 مليار فرنك.

- **المطاحن:** كانت الطاحونة التقليدية إحدى الوسائل الأساسية الخاصة بالمجتمع الجزائري لطحن الحبوب خاصة القمح والشعير، فكانت لكل أسرة جزائرية مطحنتها الخاصة تنتج من خلالها ما تحتاجه من مواد استهلاكية.

لكن بعد الاحتلال الفرنسي تغيرت الأوضاع وازداد الاهتمام بزراعة الحبوب، هذا ما أدى إلى ظهور مؤسسات صناعية مرتبطة بهذا النشاط، فظهرت المطاحن الهوائية التي أقيمت في المرتفعات القريبة من المدن وهي شبيهة بالمطاحن الفرنسية تعمل على طحن الحبوب بوتيرة سريعة وبكميات كبيرة.

أدى تطور هذه الصناعة إلى إحداث نقلة اقتصادية عامة، فتطورت زراعة الحبوب بشكل عام، خاصة القمح الصلب واللين وحتى الشعير، وأصبح يوفر مواد استهلاكية تغطي السوق الداخلية الجزائرية بما فيها السوق الفرنسية².

¹ - يحي بوعزيز، السياسة الإستعمارية...، مرجع سابق، ص 79.

² - محمد قنانش، مرجع سابق، ص 23.

- **مصانع الزيتون:** لقد اعتاد الجزائريون في السابق على قطف الزيتون وجمعه وتكديسه في المخازن تمهيدا لعصره بطرق تقليدية بسيطة، غير أن ظهور المعاصر الحديثة أدت إلى اكتشاف آليات عصر حديثة، وكان الزيت المستخرج ذا جودة عالية يضاهي زيت الدول الكبرى.

لقد انتشر عدد كبير من المعاصر في كل الجزائر وصل عددها خلال الذكرى المئوية إلى 4684 معصرة حديثة، فكان إنتاجها جد عال مقارنة مع معاصر الجزائريين، إلى جانب ذلك فإن عددا كبيرا من الزراعيين لأشجار الزيتون يفضلون بيع محاصيلهم، وهذا ما أدى إلى تحكم الأوروبيين في الصناعة¹.

ب- **الصناعة الاستخراجية:** لقد تركزت معظم هذه النشاطات الصناعية في الجزائر المستعمرة على استخراج الموارد المنجمية التي يجرى نقلها نحو الموانئ القريبة من مراكز استخراجها، وتتركز نشاطات هذه الأخيرة بالقرب من المناجم التي تقدم بعض الوظائف للسكان، والتي تم وضعها خصيصا لكي تهتم بتصدير المواد المعدنية الخام نحو أوروبا².

على هذا الأساس بادر المستوطنون بهذا الاستغلال منذ السنوات الأولى من الاحتلال إذ قاموا بالتقيب والبحث عن هذه المناجم، وبعد الانتهاء من عملية التقيب والتعرف على هذه المناجم من طرف الجيولوجيين والمنقبين، بدأت الفترة الأولى من الاستغلال في ما بين 1845-1863 وبعدها تأتي المرحلة الثانية من هذا الاستغلال والتي امتدت من 1903-1980 وترتبط هذه الصناعة بشكل وثيق بالمرافئ القريبة منها.

أما عن الإنتاج المعدني فهو يقوم أساسا على الاستخراج مادتين رئيسيين هما الفوسفات والحديد، ولقد استطاع إنتاج الفوسفات أن يعرف تطورا ملحوظا نسبيا، ارتفع إنتاجه عما كان عليه بـ 6000 طن سنة 1893، واستطاع المرور والقفز بهذه الكمية في السنوات التي تليها³.

¹ - خديجة بختاوي، مرجع سابق، ص 164.

² - الهواري عدي، مرجع سابق، ص 159.

³ - خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص 171.

خلاصة الفصل:

إن التغييرات التي حصلت على مستوى البنية الاقتصادية التقليدية للمجتمع الجزائري، أدت إلى تحول الاقتصاد الجزائري من نمط الاقتصاد الذاتي إلى نمط الاقتصاد المفتوح، وإلى تركيز الملكيات الكبرى في يد المعمرين بعد تحطيم النواة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع ألا وهي القبيلة القائمة على الملكية الجماعية للأرض، هذه العوامل أثرت في البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري بتغيير تركيبته الاجتماعية بظهور بناء اجتماعي مغاير لما كان قبل الاحتلال الاستيطاني للجزائر.

الفصل الرابع:

تأثير العنصر الأوروبي على المجتمع الجزائري.

المبحث الأول : التحولات الاجتماعية .

المبحث الثاني: تأثير المستوطنين الأوروبيين على الحياة الثقافية .

المبحث الأول: التحولات الاجتماعية.

إن محاولة فرض كيان اجتماعي غريب يخضع لنمط الاستعمار ليبرالي، تطلب تدمير كل تلك الأشكال من الحياة الاجتماعية المحلية في الجزائر، التي تقف حائلا لتحقيق هذا الهدف، وبتحطيم هذه الأشكال حدثت تغييرات عميقة على مستوى التركيبة الاجتماعية للمجتمع .

المطلب الأول : تفكك النظام الاجتماعي التقليدي .

أ- تفتيت القبائل.

اعتبرت التشريعات المنظمة للاستيطان في الجزائر، أخطر سلاح وُجه لضرب البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري القائم على القبيلة، وأقوى أداة وضعت بين أيدي الكولون، لأنها عملت على تفتيت أواصر الوحدة بين أفراد العائلة الكبرى التي تلاشت وحلت محلها العائلة الصغيرة، وبذلك تم تحطيم القبيلة كوحدة سياسية واجتماعية واحدة، ليجد الفرد الجزائري نفسه وحيدا في مواجهة تحديات اقتصادية واجتماعية لا طاقة له بها ذلك أن تنظيم القبيلة كان يوفر له الحماية المطلوبة¹.

فقد تم تفتيت وتقسيم أكثر من 272 قبيلة، كان عدد سكانها أكثر من مليون أهلي وهو يمثل خمس مجموع السكان، وقد عبر أحد الكتاب الفرنسيين بعد تطبيق إحدى التشريعات المنظمة للاستيطان وهو قانون سيناتوس كونسلت في سنة 1863، بقوله: "وجد الفلاح نفسه مضطرا إلى زراعة أرضه بنفسه، أو بيعها أو تأجيرها، وهكذا تفككت القبيلة، وتقدم الاستيطان خطوة بخطوة".

لقد شكل قانون 1863 أرضية لبقية القوانين التي تلتها، والتي أدت إلى إحداث تغييرات جذرية على بنية القبائل بتقسيم أراضيها، وبالتالي إحلال الملكية الفردية محل الملكية الجماعية وإخضاعها لمختلف التعاملات التعاقدية إثر قانون وارني سنة 1873².

¹ - حياة سيدي صالح: اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871-1895، دار الهدى، الجزائر 2012، ص 325.

² - صالح حيمر، مرجع سابق، ص 281.

إن عن تفتيت القبيلة نتج زوال المصالح المشتركة، وأولها الأرض التي كانت تجمع أفراد القبيلة مع بعضهم البعض، وبذلك زالت الروابط الجماعية بين أفرادها، ليتم إعادة تجميع عدد من أفرادها المتحررين من هذه الروابط في إطار وحدة ترابية جديدة وهي الدواوير التي كانت على شكل وحدات صغيرة متكونة من مجموعات سكانية غير متجانسة، كانت في الأساس بقايا القبائل المفتتة.

لقد أدى إنشاء الدواوير إلى حصر الأهالي في مساحات محددة، مما أعطى للإدارة الاستعمارية حرية التصرف في الدوار وفق ما تمليه مصالح المستوطنين من توسيع للمراكز الاستيطانية القديمة أو إنشاء مراكز استيطانية جديدة.

إن تحويل القبائل إلى دواوير نتج عنه تلاشي المجموعات العائلية التي كانت تقطن عادة مجموعة من الخيام المتجاورة، وحلت محلها العائلات الصغيرة التي تتكون في الغالب من الأب والأبناء، والتي صارت مرغمة على الإقامة الدائمة في القطعة الأرضية التي بحوزتها، ليحدث تحول في نمط السكن والانتقال من الحياة المتنقلة في الخيام إلى الحياة المستقرة في الأكواخ¹.

ب- تلاشي الارستقراطية² التقليدية :

كان للاستيطان الأوروبي بالجزائر آثار وخيمة على العائلات الجزائرية الكبرى التي كانت تمثل قيادات المجتمع الجزائري روحيا وماديا، بل حتى إداريا واجتماعيا وسياسيا، ومزق المجتمع شر تمزيقا سواء مجتمع المدن أو مجتمع الريف³.

¹ - عدة بن داهة، الاستيطان والصراع...، ج2، مرجع سابق، ص29.

² - الارستقراطية: طبقة عليا في المجتمع يملك أفرادها الشرف والجاه والسلطة ولأن هذه الارستقراطيات التقليدية كانت تتمتع بمكانة اجتماعية أودينية متميزة ساهمت في توازن الاجتماعي للمجتمع. ينظر: أحمد برقاي: أرستقراطية الفكر، صحيفة العرب، مقال بتاريخ 2016/2/9، تم الاطلاع: الاثنين 14 ماي 2018، سا 16:00، ص1. www.alarab.co.uk

³ - يحي بوعزيز، سياسية التسلط...، مرجع سابق، ص36.

لقد بدأت عملية تحطيم البرجوازية¹ الجزائرية في المدن منذ عام 1830، والتي كانت تتألف من المثقفين والتجار والحرفيين الذين اضطروا إلى التخلي عن النشاط الحرفي الذي تميزوا به وعن ممارسة التجارة، بحيث أغلقت ورشاتهم بسبب إدخال السلع الأوروبية إلى الأسواق الجزائرية، جعل العديد من الأسر تفقد مصادر رزقها، مما اضطرها إلى مغادرة البلاد، كالأتراك والكرغلة وغيرهم، الذين رُحِموا في أنشطتهم من طرف المستوطنين الأوروبيين².

أظهرت بعض الأسر التي كانت تحتل مراكز مهمة في المجالات الثقافية والتجارية، في البداية تعاونها مع السلطات الفرنسية، التي أسندت إليها بعض المناصب في القضاء والإفتاء وغيرها، لكن عندما بدأت هذه الأسر بمعارضة سياسة الإدارة الفرنسية، كشفت هذه الأخيرة عن نواياها الحقيقية اتجاههم، وقامت بتهجيرهم ونفيهم وتفقيرهم، بعد أن صادرت أموالهم ومساكنهم وأراضيهم ووضعتها في يد المستوطنين والجيش الفرنسي للتراجع هذه الأسرة تدريجيا وتحل محلها البرجوازية الأوروبية³.

لقد كانت قيادات المجتمع الريفي أكثر تأثرا من قيادات مجتمع المدن، فانهارت أمام توسع الاستيطان والمستوطنين في الريف وتسارع انهيارها بعد سنة 1870، لتزول نهائيا في سنة 1900، بحيث لم تعد تحتل مكان الصدارة في الوضع الاقتصادي والاجتماعي وأصبح دورها في الوضع الاقتصادي الجديد مع وجود المستوطنين هامشيا.

إن الأرستقراطية التقليدية في الريف الجزائري متكونة من أرستقراطية دينية وأرستقراطية المخزن، فبالنسبة للأولى فقد أدى اشتراكها في مقاومة الإستعمار الاستيطاني، إلى فقدانها لسلطتها الاقتصادية والاجتماعية جراء العقوبات التي سلطت عليها، والتي تمثلت في مصادرة الأراضي الجماعية والغرامات الكبيرة التي حطمت قواها المادية⁴.

¹ - البرجوازية: هي عبارة عن طبقة من طبقات المجتمع الاجتماعية تشمل أصحاب رؤوس الأموال والتجار وهي أيضا تشمل أصحاب الحرف، ظهرت هذه الطبقة لأول مرة في القرن الخامس عشر. ينظر: مؤلف مجهول: ما الفرق بين الارستقراطية والبرجوازية، موسوعة وزي وزلي، تم الاطلاع عليه السبت 12 ماي 2018. www.weziwezi.com

² - ليلي تيتة، مرجع سابق، ص 141.

³ - أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ...، مرجع سابق، ص 66.

⁴ - عبد الملك خلف التميمي: أضواء على المغرب العربي، دار البصائر، الجزائر 2011، ص 31.

في حين أرسنقراطية المخزن كانت منذ البداية مستعدة للتعاون مع القوات الفرنسية، بفعل طبيعة مهامها قبل الاحتلال، فقدمت العون العسكري له في وقت الحاجة، والبعض الآخر من أفراد هذه الارسنقراطية أسندت لهم وظائف كبيرة، لكن ذلك لم يدم طويلا إذ سرعان ما عمل الفرنسيون على الحد من سلطتهم، فقاموا بإحداث التوتر بين العائلات بإشراك عائلات أخرى فيما كان لها وتحويل وظائف البعض الآخر إلى مجرد ألقاب شرف.

لقد تأثرت بنية المجتمع الجزائري بتخطيط الأرسنقراطية المحلية سواء كانت في الريف أو المدينة، لتحل محلها أرسنقراطيات وبرجوازيات أوروبية جديدة¹، وتنقسم هذه البرجوازيات إلى :

- البرجوازية العقارية الكبرى: تتمتع هذه الفئة بقوة اقتصادية وهيمنة سياسية اكتسبتها بفضل الدعم المادي والمعنوي من طرف الإدارة الاستيطانية، وتضم كبار الملاك من المعمرين الأوروبيين الذين يملكون أكثر من 100 هكتار.

- البرجوازية الوسطى: وتضم هذه الطبقة شريحة المالكين الأوروبيين لمساحات محدودة ما بين 10-50 هكتار، كما تضم الفلاحين الأوروبيين الذين يستأجرون الأراضي من كبار المالكين، وشريحة من التجار الوسطاء².

- البرجوازية الصغيرة: و تتمركز هذه الفئة حول المدن الكبرى، متخصصة في الإنتاج السلعي متكونة من كبار التجار يمارسون تجارة الاستيراد والتصدير، التي يهتم بها الأوروبيين، كما تضم المثقفين من أساتذة وموظفين في الإدارات³.

¹ - ليلي تيته، مرجع سابق، ص 140.

² - إبراهيم مهيد: الأرسنقراطية التقليدية الوهرانية خلال القرن 19 والرأسمالية الاستعمارية، مجلة الإنسانيات الإلكترونية، ع4/ 30 أفريل 1998، ص6. www.journals.openedition.org/insaniyat/11725?lang=ar

³ - محمد بليل: تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881-1914، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر (د.س.ن)، ص-ص 326-327.

المطلب الثاني : ظهور طبقات اجتماعية جديدة .

بعد انهيار النظام الاجتماعي التقليدي للمجتمع الجزائري ظهر تحول على مستوى تركيبته الاجتماعية سواء كان ذلك في الريف أو المدينة، وهذا التغيير ما هو إلا نتيجة الدخول في الاقتصاد الرأسمالي على يد المعمرين سواء في القطاع الزراعي أو القطاع الصناعي والتجاري.

أ- طبقات المجتمع الجزائري الريفي :

انعكس تفتيت نظام الملكية العقارية في الريف الجزائري وتوزيع الأراضي على المعمرين على تكوين الفئات المشكلة للمجتمع الريفي، وذلك بإعادة تشكيل طبقات تختلف في منطلقها وأساليبها عن الفئات التي كانت قبل مجيء العنصر الأوروبي واستيطانه الجزائر وهي:

- الفئة الثرية الكبرى :

تتألف من كبار الملاك العقاريين الذين يملكون أكثر من 100 هكتار، وشكلت هذه الطبقة جزءا من الطبقة المسيطرة الأوروبية من وجهة النظر الاقتصادية فقط، وليس من وجهة النظر السياسية، فهي مبعدة عن السلطة السياسية، بحكم الواقع الاستعماري، وتضم أغلبية العائلات المتنفذة المتحالفة مع الرأسمالية الاستعمارية، ولقد قدر عدد أفرادها سنة 1954 بنحو 3496 مالكا تتعدى ملكية الواحد منهم مائة هكتار، وهم لا يشكلون سوى 1.34% من مجموع الملاك أي ما نسبته 23% من كامل الأراضي لدى الفلاحين الجزائريين¹.

- الفئة الثرية المتوسطة:

كان لهذه الفئة دور سياسي ثانوي فهي خاضعة خضوعا تاما للسلطة الفرنسية، ولا تتمتع بالامتيازات المادية كالفئة العقارية الكبرى بل تعتمد على إمكانياتها المادية في استغلال أراضيها الزراعية من يد عاملة وشراء البذور وغيرها، كما تضم فئة من المثقفين الجزائريين².

¹ - إبراهيم مهيد، الاستقرائية التقليدية...، مرجع سابق، ص 7.

² - عبد السلام فيلاي: هيكلة المجتمع الجزائري المعاصر بين النزعتين الحضرية والريفية، مجلة التواصل، ع24، قسم العلوم السياسية، جامعة باجي مختار، عنابة / جوان 2009، ص 151.

- الفئة الثرية الصغرى:

تمثل فئة الملاكين الصغار الذين يمتلكون ملكيات صغيرة لا تتجاوز حدودها خمس هكتارات، وبما أن حجم مساحتها كان محدود، فإن شغل مالكيها الأساسي، كان لا يتجاوز حد التفكير في توفير المتطلبات الضرورية للعيش، ولتحقيق ذلك كان فكر أصحاب هذه الفئة محصورا في تطوير الإنتاج الزراعي خاصة الحبوب وبعض الأشجار المثمرة، ونظرا لتقلبات الطقس وارتفاع تكلفة النشاط الزراعي وارتفاع نسبة الفوائد على القروض كل هذه الظروف أدت أحيانا إلى نزع ملكيات هذه الفئة، ليجدوا أنفسهم عمال أجراء¹.

- الطبقة البروليتارية² الزراعية:

كانت فئات هذه الطبقة في الأصل من المالكين، لكن تحولوا بعد عمليات المصادرة وانتشار النمط الرأسمالي الزراعي إلى خماسين، لتظهر ملامح التغير على هذه الفئة سنة 1858، إذ سعى الكولون المضاربون وسلطة الاحتلال على إقناع الخماسين بفكرة التخلي عن أراضيهم في إطار سياسة المصادرة وتقبل فكرة العمل لدى الكولون كيد عاملة زراعية³.

إن هذه اليد عاملة تم تجنيدها في بداية الأمر كعمال يوميين، أوكلت إليهم أعمال محدودة وعمال دائمين وعمال موسمين، وكان عددهم محدود في بادئ الأمر ليتطور باستمرار، ففي سنة 1907 بلغ عددها الإجمالي في كل الجزائر 356000 عامل، ليتضاعف العدد في سنة 1931 إلى 633 ألف عامل، أما المزارعين 60000 فرد، كل هذه الأرقام ما هي إلا مؤشرات على التغير في المجتمع الريفي فقد أجبر الجزائريون على إيجاد حلول تتناسب و الأوضاع الجديدة التي أوجدها الكولون والسلطة على حد سواء⁴.

¹ - إبراهيم مهيد: القطاع الوهراني ما بين 1850-1919، دار الأديب، الجزائر 2006، ص 50.

² - البروليتارية: هي طبقة التي - من بين كل طبقات المجتمع - تعيش كليا من بيع قوة عملها فقط، فهي لا تملك أي وسائل إنتاج، ويتوقف وجودها، على مدى حاجة المجتمع إلى عملها، أي أنها رهينة فترات الازدهار وتقلبات المنافسة وهي بإيجاز الطبقة الكادحة. ينظر: الموسوعة العربية، تاريخ الاطلاع: 18 ماي 2018/ سا 11:02. www.arab-ency.com

³ - محمد بليل، مرجع سابق، ص 284.

⁴ - عبد السلام فيلاي، مرجع سابق، ص 150.

ب- طبقات المجتمع الحضري :

تعرضت المدن الجزائرية إلى عمليات تحول خلال المرحلة الاستعمارية الأولى 1830 - 1870، ويظهر ذلك من خلال إقدام الألة العسكرية والإدارة الاستيطانية على إتلاف بنيتها الأساسية الحضارية، وتحطيم مختلف الأنشطة الاقتصادية والتجارية ومؤسساتها الإنتاجية والتجارية الموجودة فيها من صنائع ومهن وحرف تقليدية، إضافة إلى التغيير الذي حصل على مستوى مرافق وأحياء هذه المدن الحضارية تماشياً مع مصالح المستوطنين، وذلك بظهور مؤسسات إدارية سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية دينية.

هذا الانقلاب في موازين القوى المحلية في المدن، أثر على بنيتها الاجتماعية، فظهرت في المدن طبقات اجتماعية جديدة مختلفة عن تلك التي وجدت قبلاً، وكانت كلها مرتبطة بالأنشطة الاقتصادية الجديدة التي نقلها المستوطنين الأوروبيين إلى الجزائر¹. وهي كالاتي :

- البرجوازية الحضرية :

في ظل الظروف التي عايشتها المدن الجزائرية استطاعت بعض العائلات من الفئات الاجتماعية الثرية فيها البقاء والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة، رغم التدهور الذي أصاب اقتصادها، وذلك باندماجها في الاقتصاد الاستعماري الجديد، والسوق الإنتاجية الجديدة مع بداية 1900 عن طريق المحافظة على قاعدتها المادية التقليدية وهي العقار الزراعي واستثماره باستمرار خارج المدن، وهي عملية من أجل توفير الفائض من الرأسمال من الريف و نقله إلى المدينة، بهدف تنشيطه في مجالات أخرى إما عقارياً أو صناعياً أو في الخدمات.

مما مكنها أن تتحول إلى برجوازية تجارية وبصورة أخف كبرجوازية صناعية وصار معظم أفرادها يتقنون الأساليب التجارية الفرنسية، وهو الأمر الذي مكنها من تعزيز مكانتها الاجتماعية والاقتصادية، وأن تتطور لتشكل قسماً مهماً في البرجوازية الحضرية².

¹ - إبراهيم مهيد، القطاع الوهراني...، مرجع سابق، ص 57.

² - إبراهيم مهيد، الارستقراطية التقليدية...، مرجع سابق، ص 9.

إضافة إلى هذه الفئة نجد شريحة الريفيون الأثرياء الذين اندفعوا اتجاه المدن و تبرجوا معتمدين كذلك على موارد الريف، الذي يمثل مصدر مهم للمواد الخام المحركة للصناعة في المدن، مما سمح لهذه الشريحة كسب الأموال وتغيير نشاطهم الاقتصادي¹.

كما نجد فئة أخرى وهي فئة المثقفين المتشكلة أساسا من الموظفين المسلمين من أساتذة المدارس الإسلامية والمعلمين المسلمين والمترجمين والنواب والخوارج في البلديات المختلطة والمكاتب العربية، استطاعت هذه الفئة لعب دور سياسي باحتلالها وظائف إدارية ومراكز نيابية على المستوى البلدي أو المجالس العام .

إضافة إلى فئة تكونت تكوينا فرنسيا وهم أصحاب المهن الحرة من أطباء وصيادلة ومحامين والصحفيين، وهؤلاء بدأت أعدادهم تتزايد، كلما أدرك الحضر ضرورة إرسال أولادهم للدراسة باللغة الفرنسية فبلغوا 226 مسلما سنة 1911، ليرتفع عددهم إلى 2154 سنة 1954.

إن طبقة الحضر في المدن الجزائرية متميزة عموما بطريقة عيشها وثقافتها وتشكل مجتمع صغير متفرنس نسبيا ومهتمة بالحياة الحضرية، ومندمجة بدرجات متفاوتة في المجتمع الفرنسي في المدن، واستطاعت بعض العائلات من هذه الفئة تحقيق نجاحات اجتماعية مكنتها من فرض نفسها بفضل ثروتها²، قدرت هذه الفئة ما بين سنوات 1890 و 1891، من مجموع السكان بنسبة 10 و 11 %، ورغم نسبتها الصغيرة إلا أنها استطاعت، أن تسترجع سياسيا ما فقدته القوى الريفية في السابق، بتبلور الوعي السياسي والثقافي داخل المجتمع الجزائري³.

- الفئة الحضرية الوسطى :

إن إعادة هيكلة المجتمع الجزائري في المدينة من جديد أدى إلى نشأة فئة متوسطة جديدة تعمل بوسائل حديثة ساعدتها على الصمود ومواجهة المنافسة الفرنسية ويمكن تقسيم هذه الفئة إلى :

¹ - إبراهيم مهيد، القطاع الوهراني...، مرجع سابق ، ص 57.

² - شارل روبيير أجرون، الجزائريون المسلمون...، ج2، المرجع السابق، ص 350.

³ - عبد السلام فيلاي، مرجع سابق، ص 152.

الموظفون الذين يشغلون وظائف حددتها السلطة الفرنسية للجزائريين في التعليم، وفي المستشفيات، وفي بعض الإدارات كالمترجمين، وفي مصلحة الكتاب، كما نجد فئة المجندين الذين اعتبروا كموظفين في وزارة الحربية، والذين شكلوا فرقا عسكرية في الجيش الفرنسي في الخيالة والمدفعية، وقد بلغ عددهم ما بين سنة 1899 إلى سنة 1908 حوالي 14842 مجندا خصصت لهم فرنسا بعد انتهاء الخدمة مناصب عمل كانت حكرا لهم¹.

إضافة إلى وجود فئة أخرى هي فئة الملاكين الصغار الذين كانوا يحاولون الدفع من مستويات المعيشي من خلال ممارسة بعض الأنشطة الصناعية والتجارية المحدودة ومثلتها فئة العاملون الصغار بالتجارة و الصناعة و المتوسطون منهم وأصحاب الحرف اليدوية وبعض المؤسسات الصغيرة.

هذه الفئة الثرية المتوسطة كان لها تأثير اقتصادي واجتماعي قبل الاحتلال ومن بقي من الأسر الغنية حاولت فرنسا استغلالها لصالحها، كما فعلت مع أعيان الريف وذلك باستبدالها بفئة اجتماعية جديدة تتوسط الثقافة العربية الاسلامية والفرنسية، وكانت قد ركزت على فئة الحضر من الحرفين والتجار والفرسان ورجال الدين ومن المثقفين، وحتى من أهل الريف الذين أجبرتهم الظروف على مغادرة قراهم واختيار المدينة كمكان للاستقرار².

- الطبقة البروليتارية الحضرية.

إن بروز مجتمع يمارس نشاط اقتصادي خارج نطاق الفلاحة ظاهرة جديدة على المجتمع الجزائري، هذه الظاهرة تطورت في أوائل القرن العشرين بعد أن انتشرت المراكز الاستيطانية وتوسعت المدن الكبرى التي كانت موجودة، ومارس سكانها الأنشطة الصناعية، هذه الأنشطة أدت إلى الحاجة الفرنسية إلى يد عاملة غير زراعية ورخيصة، وبذلك تكونت فئة جديدة في المجتمع الجزائري وهي فئة عمال القطاع الصناعي³.

¹ - إبراهيم مهيد، الأرستقراطية التقليدية...، مرجع سابق، ص 10.

² - خديجة بختاوي، مرجع سابق، ص 351.

³ - عبد السلام فيلالي، مرجع سابق، ص 153.

لقد تزايد الطلب الفرنسي على فئة عمال القطاع الصناعي مع اشتداد حركة التصنيع ، ومناجم الفحم كانت من أولى القطاعات التي ضمت الكثير من الجزائريين وبلغ عددهم 4.831 عامل سنة 1902 عامل اعتبروا يد عاملة رخيصة.

والى جانب هؤلاء نجد فئة عمالية أخرى انتشرت في المدن وهي فئة الحرفيين الذين جاءوا من أجل العمل في ورشات الأوروبيين التي أخذت طابع المؤسسات الصناعية كالنجارة والحداد، وبلغ مجموع عدد العمال الصناعيين في الورشات 160.123 عامل سنة 1924.

كما نجد فئة أخرى غير صناعية وهي عمال الموانئ أو الحماليين الذين يقتصر عملهم على شحن وتفريغ السفن التجارية بالاعتماد على الجهد العضلي، وضمن هذه الفئة نجد العمال في قطاع البناء، الذي تنامي مع تطبيق السياسة الاستيطانية في الجزائر، وازداد تطورا مع التطور الاقتصادي لفائدة الأوروبيين، إن هذه الطبقة البروليتارية الحضرية شكلت 67% من مجموع السكان بمختلف فئاتها¹، وتجمعت هذه الفئات في المساكن القصديرية على هامش المدن².

المطلب الثالث: أثر تطور الأوروبيين على الأهالي.

كانت للاستيطان الأوروبي آثار وخيمة على الأهالي الجزائريين في الميدان الاقتصادي والسياسي، وكانت أكثر منه في المجال الاجتماعي ومنها:

أ- تدني المستوى المعيشي.

إن سيطرت المعمرين على المجلس المالي في الجزائر مكنهم من توجيهه خدمة لمصالحهم وهذا على حساب الأهالي، بالرغم من أن الأهالي يمثلون المساهم رقم واحد في الميزانية من خلال مختلف الضرائب التي يدفعونها، ورغم المجاعات والأزمات والأوبئة التي أتت عليهم، إلا أن الإدارة الاستيطانية لم تكثر، بل ظلت تفرص عليهم ضرائب تفوق إمكانياتهم³.

¹ - ينظر: ملحق رقم: 7، ص 156.

² - شارل روبيير أجرون، الجزائريون المسلمون...، ج2، مرجع سابق، ص 390.

³ - عبد الحكيم رواحنة، مرجع سابق، ص 155.

في الوقت الذي كانت تفرض فيه الضرائب على الجزائريين كانوا لا يستفيدون منها إلا قليلا، وإذا كان الجزائريون يعانون من ضغط هذه الضرائب فإن المعمرين، كانوا ينتفعون بها في تحسين شروط حياتهم، فالجزء الأكبر من موارد الميزانية تذهب لفائدة المستوطنين وحدهم¹.

لقد أكدت جريدة المنتخب مدى استغلال الأهالي من خلال نشرها مقالا بعنوان فضيحة الجزائر جاء فيه: "لم تكن السنتيمات الإضافية (نوع من الضرائب) التي كان يدفعها الأهالي للخرينة للعناية فقط، بل لدفع تكاليف المناطق الاستيطانية وكذا مناطق البنايات المعمارية".

إن سياسية التهميش الاجتماعي التي مارسها النظام الاستيطاني على المجتمع الجزائري نتج عنها اختلال واضح في النسيج الاجتماعي بين الأوروبيين، الذين هم يمثلون الطبقة الغنية الموازية لشرائح واسعة وفقيرة من الأهالي الجزائريين².

إذا كان المستعمر الفرنسي يرد أسباب فقر الجزائريين أساسا إلى افتقار أراضي الفلاحة للجزائريين للمواد العضوية وانخفاض إنتاج الحبوب بـ20%، أمام تضاعف عدد السكان الجزائريين، فإن الواقع يثبت أن الفقر الذي أصاب المجتمع الجزائري يرد عوامل منها استمرار الكولون في الاستيلاء على الأراضي الفلاحية الخصبة التي تزداد مساحاتها اتساعا عند المعمرين، بينما تزداد مساحاتها انكماشاً عند الجزائريين³.

إن انتشار ظاهرة الفقر في أوساط الجزائريين صاحبه انتشار المجاعة والأمراض الفتاكة ويذكر أحد القساوسة الذين عايشوا هذه الفترة، الحالة التي وصل إليها الأهالي الجزائريين، بسبب الجوع فيقول: "إن الجوع كانوا يفدون إلى المراكز الأوروبية بالمدن منهكي القوى، وقد غابت عنهم الصورة البشرية، إذ أصبحوا هياكل عظمية"⁴.

¹ - عبد الحكيم رواحنة، مرجع سابق، ص 155.

² - حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص 89.

³ - عدة بن داهة، الاستيطان والصراع...، ج2، مرجع سابق، ص-ص 9-10.

⁴ - خديجة بقطاش: الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871، مطبوعات دحلب، الجزائر (د.س.ن)، ص 107.

إن هذه الكارثة التي أودت بحياة 500000 من الأهالي في الفترة الممتدة من 1868 - 1866، ورغم هولها فإنها مست الجزائريين فقط، في الوقت الذي كان فيه المعمرين يعيشون في رخاء تام، ورغم أن مستودعاتهم عامرة بالحبوب، فإنه لم يخطر ببال أحد من الرسميين أو الخواص أن يمد يد المساعدة للجائعين، لأن المعمرين كانوا مبتهجين لاحتمال انقراض السكان بهذه الطريقة البسيطة¹.

رافقت هذه المجاعات انتشار أمراض فتاكة بين الجزائريين في ظل بقاء الخدمات الطبية حكرا على المستوطنين، فالجزائر ليس لها مع عشرة ملايين سوى 1851 طبيب، لكن إذا نظرنا إلى التوزيع سنجد أن المدن الكبرى؛ الجزائر وهران و قسنطينة لوحدها لها معا 145 طبيب، أما المدن الرئيسية الأخرى ففي كل واحدة منها حوالي 50 طبيبا، أما 350 طبيب الآخرين فيتوزعون على بقية البلاد، ونجد أن من 4 إلى 8 أطباء لكل 100 ألف نسمة مسلم، في حين نجد 78 طبيب في العاصمة وحدها للأوروبيين².

ب- تدهور أوضاع العمال الجزائريين :

إن التميز العنصري بين الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين شمل حتى الحياة المهنية، حيث كانت هناك اللامساواة في الحصول على الوظائف العمومية بين الموظفين المسلمين والأوروبيين يتبعها اللامساواة في الأجر، فالقاعدة الأساسية بالنسبة للأجور كانت تستوجب إعطاء أقل ما يكون للعامل الجزائري، ليزداد المعمرون ثراء والجزائريون فقرا.

رغم وجود بعض الوظائف التي تم اقتسامها ظاهريا بين المستوطنين والجزائريين، ورغم أن مؤهلات التكوين نفسها، إلا أن التفرقة ظلت واقعة بينهما، في جانب ترتيب الموظفين، فسلم الدرجات الخاص بالفرنسيين والجزائريين في نفس الوظيفة فيه اختلاف وجانب الرواتب أيضا³.

¹ - خديجة بقطاش، مرجع سابق، ص 107.

² - كوليت، فرانسيس جونسون، مرجع سابق، ص-ص 199-201.

³ - خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص 351.

ففي وظيفة مفتش تربية تتوقف درجة الفرنسي عند الثالثة، في حين تزيد بدرجة واحدة عند الجزائريين أي الدرجة الرابعة، كذلك بالنسبة للرواتب، فالمفتش الفرنسي من الدرجة الأولى يتقاضى 8500 فرنك بينما مثيله الجزائري في نفس الدرجة لا يتعدى راتبه 7000 فرنك¹.

إن الذين يعملون في المصالح الموجهة خصيصا للمسلمين كالقضاة والمدرسين يحصلون على راتب أقل من الأوروبيين، الذين يشتغلون في وظائف مماثلة، فالعامل الفرنسي كان يتقاضى 1107.50 فرنك مقابل 9 ساعات في اليوم، في الوقت الذي كان فيه نظيره الجزائري يتقاضى 427 فرنكا ويعمل ما بين 12 و 14 ساعة في اليوم².

إن التمييز في الأجور طال عمال المناجم أيضا، فالعمال من المستوطنين الأوروبيين يحصلون على أجر قدره 28 فرنك، في المقابل 19 فرنك للجزائريين، أما عمال الموانئ الجزائريين فكانت رواتبهم ما بين 10 إلى 12 فرنك، بينما العامل الأوروبي يتراوح ما بين 15 إلى 25 فرنك، نفس الأجور تقريبا نجدها لدى العاملين في قطاع البناء، فما بين 11 و 20 فرنك للجزائريين، في حين الأوروبي كان يتقاضى ما بين 20 إلى 40 فرنك³.

كشفت إحدى التقارير الصادرة عن الإدارة الفرنسية، أن هناك أكثر من 6000000 جزائري كان لهم معدل دخل أدنى من 20000 فرنك، وهذا ما يجعل الفلاحين الجزائريين يعدون الأفقر في العالم حيث أنه في سنة 1954، كان معدل الدخل السنوي للفلاح الجزائري لا يتجاوز 22000 فرنك، في حين ارتفع المعدل لدى الفلاح الأوروبي إلى أكثر من 78000 فرنك⁴.

¹ - خديجة بختاوي، مرجع سابق، ص 351.

² - محفوظ قداش، مرجع سابق، ص 39.

³ - خديجة بختاوي، المرجع السابق، ص 351 - 356.

⁴ - محمد قريشي، مرجع سابق، ص 71.

إن انخفاض الأجور بالنسبة للجزائريين قابله ارتفاع أسعار المواد الغذائية، هذا يجعل القدرة الشرائية عند العمال والفلاحين شبه منعدمة، بحيث لا تمكنهم تلك الأجور المنخفضة، إلا من حياة التقشف والحرمان وخاصة أن كل عامل كان يكفل في الأغلب عائلة كثيرة العدد وليس له في عمله أيضا ضمان اجتماعي¹.

ج- الهجرة .

كان للكولون وأعوانهم دور هام في حركة هجرة الجزائريين، وفي كثير من الأحيان، كانوا المحرك الأساسي لها، بحيث كانوا ينظرون إلى أنه يجب إبعاد الأهالي بكل الطرق والوسائل عن أرضهم، ليفسح المجال أمامهم لبسط نفوذهم الاقتصادي والسياسي، في حين بررت الإدارة هجرت الجزائريين بالكره الشديد الذي يكنه الأهالي للفرنسيين، فكان ما يعانيه الجزائري من قهر واستغلال كان الكولون وإلى جانبهم اليهود يستفيدون منه².

لقد أفقر التدخل الفرنسي واليهودي البرجوازية الجزائرية وأجبرها على الهجرة من المدن بعد انهيار نشاطاتها، ونتيجة عدم تحمل سكان الأرياف وخاصة الفلاحين الجزائريين ظلم المعمرين نزحوا نحو المدن، وشكلوا طبقة كادحة يعيش نصفها في المدن، بمستوى معيشي متدني، وأغلب أفرادها عاطلون عن العمل لا يعملون إلا أعمال مؤقتة مثل مسح الأحذية، ومسح البيوت، وبيع الصحف والعمل اليدوي والبناء وهذه الظروف القاسية دفعت الكثير من هؤلاء الكادحين الهجرة نحو فرنسا³.

في الأخير يمكن أن نصف واقع الاجتماعي للمجتمع الجزائري بمقولة للحاكم العام كامبون أمام مجلس الشيوخ المنعقد في 29 ماي 1893 : " هو واقع مأساوي يصدم الأنظار كلها، وهي من نتائج الاحتكاك بحضارتنا"⁴.

¹ - محمد قريشي، مرجع سابق، ص 71.

² - حياة سيدي صالح، مرجع سابق، ص-ص 97-98.

³ - يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، مرجع سابق، ص 68.

⁴ - شارل روبيير أجيرون، الجزائريون المسلمون...، ج2، مرجع سابق، ص 387.

المبحث الثاني : التأثير على الحياة الثقافية.

المطلب الأول: المستوطنين وتعليم الجزائريين.

أ- القضاء على التعليم التقليدي.

كان المستوطن الأوروبي في الجزائر محور الأساس الذي دارت حوله سياسة فرنسا الاستيطانية، حيث عملت على تسخير كل شيء لصالحه، بما في ذلك المدرسة، هذه المدرسة الفرنسية لن تقوم إلا على أنقاض المدرسة العربية التقليدية التي كانت تشكل حاجزا وتحول دون قيام مدرسة استعمارية، ومن ثمة استهداف التعليم العربي ومؤسساته منذ 1830، فقامت بـ:

- مصادرة الأوقاف المحبسة على المؤسسات الخيرية وأماكن العبادة والتعليم، والتي كان ريعها يستعمل في الانفاق على المساجد والكتاتيب القرآنية والمدارس، وذلك بمقتضى قرارات منها قرار 1 أكتوبر 1843، الذي أخضع الوقف لأحكام المعاملات المتعلقة بالأموال العقارية لتطبق عليها المعاملات التي تجرى على أحكام العقود المدنية من بيع وهبة وتأجير وغيرها من الإجراءات.

جاء قرار أكتوبر 1843 ليزيل مخاوف المعمرين الذين تبين أنهم لم يشتروا الأوقاف وأنهم فقط كانوا يدفعون إيجارها، لذلك أقر القانون صلاحية البيع وإلغاء الإيجار وإعلان قابلية شرائها مقابل مال معين لإرضائهم، الأمر الذي سمح للمعمرين بالاستيلاء على بعض الأوقاف وعلى عدد من أراضي الوقف وتحويلها إلى ملكيات خاصة.

إن القوانين التي مست الأوقاف أدت إلى تناقصت مواردها، فنتج عن ذلك حرمان المؤسسات الدينية والتعليمية من السند المالي، الذي كان يتكفل بالنفقات الضرورية للمشتغلين بالتعليم والقائمين على الأمور المتعلقة بأماكن العبادة والتعليم من أئمة ومدرسين وطلبة¹.

¹ - حسينة حماميد، مرجع سابق، ص 99 .

- غلق أو هدم العديد من المدارس والمعاهد الدينية والزوايا والمساجد، ووضع البعض منها تحت الوصاية أو تحويلها عن مهمتها الأصلية، ففي الجزائر العاصمة هدمت مدرسة القشاش ومدرسة الجامع الكبير حولت إلى حمام بعد أن منح إلى أحد المستوطنين الأوروبيين، وهدمت مدرسة الأندلس ومدرسة جامع السيدة مريم...، كذلك واجهت عدد من الزوايا المصير نفسه وعدد منها كان مخصصا للتعليم والعبادة، ومن الزوايا التي تعرضت للهدم أو البيع؛ زاوية القشاش وزاوية الجودي وزاوية الصباغين والمقاييسية...إلخ.

- مضايقة المدارس القرآنية والزوايا التي استمرت في ممارسة نشاطها التعليمي ووضع قيود وتشريعات قاسية تحد من فتح أي كتاب أو مدرسة لتعليم القرآن، فتم إخضاع هذه المؤسسات إلى رقابة وتفتيش السلطات الفرنسية، وفقا لقانون 30 أكتوبر 1886 ومرسوم 6 فيفري 1887، كما أن اختيار المدرسين بدوره أصبح يخضع لمرسوم 16 أبريل 1852 الذي يحدد طريقة اختيار هؤلاء، وكيفية دفع أجورهم، وفي 1892 فرض قيودا وشروط جديدة على الراغبين في فتح كتاتيب أو مدارس قرآنية منها أن لا يتعدى عدد تلاميذ الكتاب ثمانية أطفال وأن لا يتم الالتحاق بالكتاب من قبل الأطفال إلا عند انتهاء دوام المدارس الحكومية¹.

إن الخطوة التي تلت القضاء على التعليم التقليدي هي إيجاد تعليم ناجح لأبناء المستوطنين الأوروبيين، أما فيما يخص الأهالي، فلقد نظر إليهم نظرة السيد لعبده الذي إن خدم شيئا له إلا لأنه يخدم النظرة التكاملية للسياسة الاستعمارية الاقتصادية وسياسيا في الجزائر لا غير، لذلك سعت فرنسا إلى إيجاد نوع من التعليم تخص به الأهالي الجزائريين يختلف تماما عن تعليم الموجه للمستوطنين، فقامت بتقسيم المدرسة الفرنسية إلى تعليم (أ) للفرنسيين و(ب) مخصص للجزائريين وبرامجه ليست كبرامج التعليم الأول².

¹ - أحمد بن داود: المقاومة الثقافية للاستعمار الفرنسي في كل من الجزائر والمغرب من خلال التعليم 1920-1954، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: شيخ بوشياخي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة أحمد بن بلة، وهران 2016/ 2017، ص 36-38.

² - حسينة حماميد، مرجع سابق، ص-ص 99-100.

كما تم تقسيم إدارة التعليم سنة 1848 بحيث أصبحت المدارس الفرنسية من الاختصاص وزارة التعليم العام، بينما ظل التعليم العام في المدارس الأهلية، موضوع ضمن صلاحيات وزارة الحرب، لأن التعليم المخصص للمغلوب، كان دافعه لاعتبارات السياسية لا غير.

كان التعليم الموجه للجزائريين من البداية متصف بطابع التحدي الديني واللغوي والحضاري للمجتمع الجزائري كما حدده أحد الاستعماريين حسب قوله: "يجب على المدرسة الفرنسية أن توجه سهامها وتضرب بقوة كل ما هو وطني وديني"، والهدف الآخر من تعليم الجزائريين هو زرع حب فرنسا وتمجيد الوطنية الفرنسية فيقول مدير مدرسة في بوزريعة: "الحقيقة أننا تحت لون التاريخ نقدم دروسا في الوطنية الفرنسية"، لقد كان النظام المدرسي الفرنسي بشكل عام يهيئ لصناعة نخبة مغربة، تكون وسيطا ثقافيا وسياسيا لدى السلطات الفرنسية، تساهم عبر حركة عميقة داخل المجتمع التقليدي في بسط الرضى بالوجود الفرنسي ونشر قيمه¹.

ب- موقف العناصر الأوروبية من تعليم الجزائريين.

لقد وقف المستوطنون أمام أي فرصة تتيح للجزائريين التعلم باللغة العربية أو الفرنسية؛ لأن ذلك يشكل خطرا على مصالحهم، لذا كان تعليم أبناء الجزائر طيلة فترة الاحتلال محدودا.

بدأت معارضة المستوطنين لتعليم الجزائريين منذ 1850 من خلال نوابهم في المندوبيات المالية، فكلما وضع موضوع التعليم في مجالسها بغية تحسينه، كانت ترتفع موجات الغضب و الرفض في صفوف نوابهم، هذا الرفض نابع من فكرة لدى المعمرين مفادها أن الجزائريين عنصر منحط غير قابل للتعلم، لأن المدرسة وضعت لأشخاص متقدمين ينتمون إلى حضارة راقية لا لأشخاص بائسين ومتأخرين لذا قاموا بالتدخل في وضع القرارات التي تخص تنظيم تعليم الجزائريين، وعملوا على إفراغ مناهجه من كل محتوى من شأنه أن يساهم في إعداد المجتمع الأهلي لنهضة حقيقية².

¹ - كميل ريسلير: السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر أهدافها وحدودها 1830-1962، ط1، تر: نذير طيار، دار كتابات جديدة للنشر، (د.ب) 2016، ص 225.

² - عبد القادر حلوش: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر 2013، ص 107.

بعد توطد النظام المدني سنة 1870، لم يستطع المجتمع الجزائري أن يصمد أمام الموجة الجارفة من تكالب المستوطنين، الذين لا يبحثون إلا على مصالحهم الخاصة، وبعدها كانت شؤون التعليم من اختصاص وزارة الحربية، تحولت هذه الصلاحيات، في ظل النظام المدني، للحكومة العامة، وأصبحت تشرف على بناء المدارس والأقسام، لكنها لم تهتم بأي مشروع لبناء مدارس وأقسام للتلاميذ الأهالي، لأن المستوطنين يسيطرون على زمام الأمور.

وصلت حالة التعليم إلى درجة سيئة بعد تولي المدنيين الحكم، وذلك بعرقلة مجهودات إدارة التربية والتعليم من أجل تحسين ظروف تدرس الجزائريين وطالب بعض المنتخبين الأوروبيين بغلق المدارس الشرعية الثلاث لأنها في نظرهم مسؤولة عن تكوين المتطرفين الذين يشكلون خطر عليهم، كما اغتتموا الفرصة، وعملوا على شل قطاع التعليم العمومي، بإغلاق المدارس العربية الفرنسية في المدن، تحت حجة أن تلاميذها من جملة المشاركين في ثورة 1870، وبذلك انخفض عدد هذه المدارس من 13000 سنة 1870 إلى 3172 سنة 1880¹.

لقد اهتم جول فيري بالتعليم العمومي للجزائريين بعد تعيينه وزيرا للتعليم في فرنسا سنة 1880، وقدم طلب إلى البرلمان الفرنسي سنة 1883، بوضع مشروع مدارس الأهلية في الجزائر، قصد التخفيف من الأمية التي كانت تسود المجتمع الجزائري، إلا أنه وكالعادة وجد معارضة من المعمرين ضد تحسين المستوى التعليمي للجزائريين.

لقد تأثر التعليم الثانوي هو الآخر من تغير النظام العسكري إلى مدني، فانخفض عدد التلاميذ من 154 إلى 85 تلميذا، في المقابل نجد تزايد مستمر في ثانويات خاصة بأبناء المستوطنين وفي سنة 1880 نجد 50 تلميذ جزائري من مجموع 253 تلميذ أوروبي، لينخفض العدد إلى 21 تلميذا من مجموع 434، وفي سنة 1890 انخفض العدد إلى 20، وبحلول سنة 1900 أصبح عدد الطلاب الجزائريين 11 تلميذ فقط².

¹ - شارل روبير أجرون: المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكولونيالية، ط2، تر: محمد العربي ولد خليفة، منشورات ثالة، الجزائر 2013، ص 142.

² - رايح دبي، مرجع سابق، ص 73.

بعد صراع مرير نجح تيار المستوطنين المعارضين لتعليم الجزائريين في الحصول على استقلال مالي عن الحكومة الفرنسية في سنة 1900، وأصبحت للجزائر في ظل هذا الاستقلال مدرستها الخاصة وفق المقاييس التي أرادها المستوطنون، فغيروا نمط التعليم بالمدارس من تلقين المعارف الضرورية إلى تعليم تطبيقي قصير المدى، لتكوين يد عاملة بسيطة من فلاحين وإداريين من أجل استغلالها من طرف المعمرين في مزارعهم ومشاريعهم لا غير¹.

هذا الاستقلال المالي وجد فيه المستوطنين الفرصة المواتية للتضييق أكثر على التعليم بالتواطؤ مع البلديات من أجل رفض تقديم الاعتمادات المالية، لتأسيس المدارس للأهالي تحت حجة أن هذه البلديات تعيش عجزا ماليا وقد نجحوا في الضغط على البلديات لوقف مشاريع بناء المدارس دون أن يضعوا أي اعتبار إلى الوضع الخطير الذي سيؤول له الأطفال والطلاب جراء انتشار الجهل والامية فزاد بذلك عدد التلاميذ الغير المتمدرسين².

وحد المستوطنون جهودهم للإبراز موقفهم المعادي لتعليم الجزائريين في المؤتمر الذي عقده في العاصمة سنة 1908، بحيث فندوا فيه النظرية القائلة أن تعليم الجزائريين خطوة مهمة لدمج المجتمع الجزائري والمجتمع الأوروبي في الجزائر، مقتنعين استحالة سلخهم من ثقافتهم مادام الدين الاسلامي راسخ في قلوبهم، فالحل إذن يكمن في تجهيلهم فلا تعليم عربي ولا تعليم فرنسي، لذا صوتوا فيه على إلغاء تعليم الجزائريين كالتالي: "إن المؤتمر نظر إلى أن تعليم الأهالي سيعرض الجزائر إلى خطر حقيقي... ويعبر المؤتمر عن رغبته في أن التعليم الابتدائي للأهالي يجب وقفه".

لقد تسبب هذا الموقف من تعليم الجزائريين في التأثير على سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، وذلك في غلق أفق ترقيةهم عن طريق المدرسة، وهذا ما يفسر الحصيلة الهزيلة للتعليم الفرنسي الموجه للجزائريين فلم تتجاوز نسبة تدرس الجزائريين 14.6% سنة 1954³.

¹ - جمال قنان: التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الإستعمار 1830-1944، دار هوم، الجزائر 2007، ص 186.

² - إبراهيم مهيد، القطاع الوهراني...، مرجع سابق، ص 160.

³ - حسينة حماميد، مرجع سابق، ص 103.

إن ضعف نسبة تدرس الجزائريين انعكست على نقص الإطارات الجزائرية فنجد 82 طبيبا جزائريا من مجموع 1559 طبيبا أوروبيا، و 35 صيدليا جزائريا من مجموع 605 من الصيدالة الأوروبيين، و 509 معلما جزائريا من مجموع 6.227 معلما أوروبيا، لينخفض في سنة 1956 إلى 20 صيدلي و 75 طبيبا و 400 معلم، في المقابل نجد مليون عامل زراعي و 500000 خماس.

كان النظام الاستيطاني معادي لتعليم الجزائريين، لأنه كان يفضل تكوين رعاة وخادmates وعمال منازل لا مجتمع جزائري متعلم، لذا فإن نسبة الأمية بين أفرادها أصبحت تشكل 94% بين الرجال و 98% بين النساء، أما القلة التي أتاح لها الاحتلال التعليم والثقافة، فلم تتجاوز نسبتها 5.1% بين الرجال و 2.6% بين النساء¹.

المطلب الثاني : محاولات التصير.

إن جعل الجزائر قطعة من فرنسا بآتم معنى الكلمة، كان يتطلب تفكيك المعايير الثقافية التقليدية للمجتمع الجزائري والمترسخة في الدين الإسلامي الحاضر لها، لأجل تعويضها بإطار مواتي للهيمنة الفرنسية، وهذا الإطار تمثل في الثقافة المسيحية، باعتبارها عنصر سيدمج الجزائريين في الحضارة الفرنسية، وفي نفس الوقت أداة للحفاظ على هوية فرنسيي الجزائر².

من أجل كسر شوكة المجتمع الجزائري عملت السلطات الفرنسية على إضعاف وتهميش الدين الإسلامي، من خلال المحو الكلي أو الجزئي للمظاهر الدينية، كالقضاء على المؤسسات الإسلامية، بحيث استحوذت على المساجد بغرض استعمالها لأهداف مغايرة لما كانت عليه سابقا، كإقامة المستشفيات أو إقامة ثكنات عسكرية وبيع بعضها للمعمرين، أما البعض الآخر فقد هُدم كجامع السيدة مريم وجامع الباديستان وجامع الصباغين وجامع القبائل... إلخ³.

¹ - رايح تركي: التعليم القومي والشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981، ص 165.

² - كميل ريسليير، مرجع سابق، ص 49.

³ - شاوش حباسي: من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830-1962، دار هومه، الجزائر (د.س.ن)، ص 31.

لم يقتصر الأمر على التهديم المساجد فقط، بل تم تحويل أغلب المساجد إلى كنائس كجامع كنتشاوة الذي أصبح كاتدرائية القديس فيليب، وغيرها من المساجد التي لاقت المصير نفسه، ففي مدة 7 سنوات 1838 إلى 1845 تم إنجاز حوالي 60 كنيسة ومعبد و 16 مؤسسة دينية، وجلب للجزائر 91 قديسا و 140 إطارا من النساء والرجال في الشؤون الدينية، وفي نهاية سنة 1871 ارتفع عدد الكنائس النصرانية إلى 327 والمعابد اليهودية 45 معبد، مقابل 166 مسجدا للمسلمين¹.

إن المساجد والزوايا التي سلمت من التهديم وضعت تحت رقابة شديدة، فقد ظلت تُراقب عن كثب كل ما تقوم به من خطب الوعظ والإرشاد التي يلقيها الأئمة والمفتون إذ لا يجوز إلا للموظف الديني الرسمي فقط أن يعظ ويرشد ومنعت غيرهم من ذلك.

في حين كانت الإدارة الاستعمارية تعرقل الدين الإسلامي وتضيق على المسلمين في ممارسة شعائهم الدينية، كانت تذهب إلى تشجيع ممارسة الشعائر المسيحية، ولقد تولى هذه المهمة المبشرون الذين اعتبروا بمحاولتهم تحقيق هذا المسعى في الجزائر، أكبر سند لتوسيع حركة الإستيطان، ولقد استخدم المبشرون في الجزائر المدرسة والخدمات الخيرية والتطبيب بغية الوصول إلى إحداث تغيير جذري في بنية المجتمع الجزائري وخلخلت معالمه العربية الإسلامية التقليدية، والسعي نحو تكوين جيل من النصارى الجزائريين².

لقد ظهرت مبادرات فردية قامت بها شخصيات فرنسية وأوروبية سعت من خلالها لنشر المسيحية في الجزائر ومنها المعمر أوغسطين دوفيلالار الذي وصفه جورج غوايو قائلاً: "إن لدوفيلالار الشرف لأنه كان أول معمر بالجزائر وإن له روح فرسان العصور الوسطى التي هبت فيه لتقديم فرنسا المسيحية في صورة خيرية إلى الاسلام" وتقوم فكرته على أن التنصير بالقوة لا يؤدي إلى نتيجة مثمرة، وإنما ينبغي أن تتم بوسائل سلمية عن طريق فتح مراكز طبية أمام كل مركز عسكري حتى يمكن جذب السكان بوساطة الأعمال الحسنة³.

¹ - خديجة بقطاش ، مرجع سابق، ص 52.

² - الطاهر واعلي: التعليم التبشيري في الجزائر 1830 - 1904، مطبوعات دحلب، الجزائر 1997، ص 56.

³ - خديجة بقطاش، المرجع السابق، ص 45.

عمل أوغسطين على شراء إقطاعات كبيرة من الأراضي في بوفاريك بسهل متيجة، لأن هذه المنطقة مفترق طرق يتوافد إليها السكان من أجل السوق كل أسبوع، وهذا السوق كثر فيه مرض الملاريا، لذلك قرر سنة 1835 إنشاء مركز طبي على حسابه الخاص فيها، ولمساعدته جلب ممرضات راهبات لهذا العمل الخيري، وأسندت إليهن المهمة وعلى رأسهم أميلي دوفيلالار شقيقة أوغسطين التي وصلت الجزائر يوم 10 أوت 1835 مع مجموعة من الراهبات.

لقد تزامن وصول أميلي دوفيلالار وفرقتها إلى الجزائر مع انتشار مرض الكوليرا، فقامت بفتح مستوصف لمعالجة الأمراض، كما فتحت في أكتوبر 1836 مدرسة للبنات الجزائريات واستطاعت أن تجمع حوالي 160 تلميذة، ولم يقتصر الاهتمام بالمرأة الجزائرية على أميلي فقط بل ركز المبشرون عليها أيضا، ولم يغفلوا عن مكانتها وأهميتها في تنصير أبنائها، إذا ما تنصرت هي، ونظرا للتقاليد التي تحكم المجتمع الجزائري، أسندت مهمة تنصيرها إلى المرأة الأوروبية، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم جذب الفتيات إلى المدارس للعمل على تنصيرهن تحت ستار تعليمهن مبادئ الفرنسية¹.

ظهرت أولى نتائج تنصير المرأة جزائرية في 11 سبتمبر 1834 بحادثة تنصير امرأة مورسيكية الأصل تدعى عائشة، كانت قد طلقت من زوجها ولجأت إلى الحاكم العام للشكوى فقام الأخير بمساعدة رئيس دير سبيتز بتنصيرها، مما أثار ذلك المسلمين والقضاة منهم على وجه التحديد الذين استقالوا من المحاكم الإسلامية احتجاجا على تصرف الحاكم العام

بغرض استكمال المسيرة التنصيرية وصل إلى الجزائر الأب بورغاد سنة 1838 ففتح مركزا خيريا بمدينة بوفاريك، إذ اغتتم بورغاد ومعه الراهبات الظروف الحرجة للمرضى فيعمدونهم وهم في حالة الاحتضار ومثال على ذلك حالة مريض استغلت جروحه فتنصر وتسمى جاك الأمر الذي جعله محل شتم وسب المسلمين له، ولاسيما حينما كانوا يرون الصليب على صدره².

¹ - خديجة بقطاش، مرجع سابق، ص 48.

² - شاوش حباسي، مرجع سابق، ص 20.

إن الأسقف دوبوش أخذ شكلا جديدا للتصير وعمل على جمع الأطفال المشردين وتنصيرهم وخاصة وأنهم في سن صغيرة وعملية تنصيرهم ستأثر على عقولهم الصغيرة، أما الكبار فقد أغراهم ووعد بإعطائهم 20 فرنك أسبوعيا لكل من جاء ليسمع التلاوة الدينية بالكنيسة، وبعد بخمسين فرنك لكل من يقبل التعميد¹.

إن طريقة الأب لاندمان مغايرة لطريقة دوبوش حيث قام بشراء في سنة 1847 خمسمائة هكتار من الأراضي الزراعية قرب قالمة، وأنشأ عليها مشروع قرية فلاحية، وأقام ملجأ للأيتام والمشردين من أبناء الجزائريين ووفر لهم العمل في الأراضي التي اشتراها، وأخذ بتعليمهم القراءة والكتابة ومبادئ الدين المسيحي وكلف العديد من الشبان الذين تنصروا بتلقين المسيحية الجزائريين المسيحية².

لقد تضاعفت جهود لاندمان وغيره من المبشرين لتعليم الجزائريين المسيحية ومحاولة إضعاف الإسلام، لكنهم لم يستطيعوا استقطاب اهتمام الجزائريين بكثرة، وهذا بسبب التعليم العمومي الفرنسي الذي أصبح منافسا شديدا للكنيسة إذ يفرض على التلاميذ دراسة مادة التربية الدينية المسيحية، إلى جانب التراتيل الدينية التي يقوم التلاميذ بها يومي الثلاثاء والسبت من كل أسبوع.

لقد كان من بين المبشرين الذين يعدون أكبر مساعد على نشر المسيحية الكاردينال لا فيجري³ الذي وصل إلى الجزائر سنة 1867، حيث استغل لافيجري الظروف الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي حصلت بين سنتي 1867- 1868 لفتح باب التبشير على مصراعيه فجدد الرهبان والراهبات لذلك⁴.

¹ - خديجة بقطاش، مرجع سابق، ص 53.

² - محمد بن شاوش، مرجع سابق، ص - ص 81-82.

³ - الكاردينال لا فيجري (1825-1892): قسيس فرنسي، كان يجمع بين العمل السياسي والتنصيري ثم عين أسقفا على الجزائر 1862، كان لديه حماسه شديدا لنشر تعاليم الإنجيل في إفريقيا. ينظر: رشيد رمضان سلوان : **الأوضاع الاجتماعية الجزائر في خلال الاحتلال الفرنسي 1830- 1871**، رسالة دكتوراه في التاريخ المعاصر إشراف: مؤيد محمود المشهداني، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة تكريت 2013، ص 124.

⁴ - شارل روبيير أجرون، **المجتمع الجزائري...**، مرجع سابق، ص 98.

كما قام بجمع نحو 1520 طفلا قصد تنصيرهم وتربيتهم تربية فرنسية نصرانية، ولم تفلح طلبات أهاليهم وذويهم لاستردادهم من أيدي الكاردينال، كما قام هذا الأخير بشراء أراضي واسعة في منطقة العطاف بسهل الشلف، وأسس فيها قريتين وغيرها من القرى بهدف إنشاء أولى الأسر الجزائرية النصرانية.

لم يقتصر التنصير على العرب فقط، بل تعداهم إلى محاولة استمالة البربر وتنصيرهم، فذكر أحد الفرنسيين ذلك قائلا: "إن السماح للنصرانية بأن تؤثر على روح البربر يعني ولاشك تسهيل تفتيت الكتلة العربية والقضاء عليها بقوة، وهذا يعني تبعا لذلك القضاء على الإسلام في أرضنا شمالي إفريقية لفائدة حضارتنا وعرقنا"، إن تركيز المبشرون على البربر جاء لاحتواء المجتمع الجزائري ومحاولة ضرب وحدة العرب مع إخوانهم البربر ودفعهم للتخلي عن الشريعة الإسلامية لا بصفاتها الدينية فحسب، بل بصفاتها قوانين عربية.

إن الذين يتنصرون يكسبوا عطف المبشرين، لكن لا ينالوا شرف الانتساب إلى النصرانية، ولا شرف الانضمام إلى فرنسا، بل يبقوا على الرغم من ذلك كاثوليك من الدرجة الثانية وفرنسيين من الدرجة الثانية، والسبب في ذلك لا يعود إلى ترددهم في قبول التنصير أو الفرنسية، إنما يعود إلى خاصية المجتمع المنغلق الذي بناه المستوطنون الأوروبيون لأنفسهم في الجزائر وهو يحمل الحقد والبغض والكراهية الجزائريين¹.

¹ - سلوان رمضان، مرجع سابق ، ص 124.

المطلب الثالث : فرنسة المحيط العمراني .

إن تاريخ المجتمع الجزائري خلال المرحلة الاستعمارية الأولى يُبرز إقدام الآلة العسكرية والإدارة الاستيطانية على القيام بإزالة مختلف الأنشطة الاقتصادية والتجارية الموجودة من صنائع وحرف من خلال إلغاء النظام الحرفي من مهن وإتلاف للثروات المحلية في المدن إضافة إلى التغيّر الذي حصل داخل هذه المدن الحضارية بإعادة تخطيطها وفقا لمصالح المستوطنين، وذلك باحتلال وسطها لفرنستها وتغريبها مرحلة بمرحلة بتحطيم مؤسساتها الإدارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، بل الثقافية والدينية أيضا .

حيث أصبحت نسبة ساكني المدن من الأوروبيين تفوق 82% من عدد المستوطنين ويمكن أن نتصور الحياة الاجتماعية التي كان يعيشها المعمرون بدارسة إحدى المستعمرات الفرنسية في الجزائر فهي تتكون من بنايات عصرية تحيط بها الحدائق المختلفة وبالقرب منها بنايات وأدوات زراعية وحيوانية وسقف الصهاريج لحفظ الخمر ومطاحن ومخازن الحبوب¹.

بتوسع واستقرار المعمرين في مختلف مناطق البلاد اكتسبت المناطق التي استوطنوها طابع عمراني على النمط الأوروبي حل محل الطابع العمراني القديم، هكذا تجلت ملامح العمران الكولونيالي تدريجياً على مستوى مناطق عديدة، فالشريط الساحلي على سبيل الذكر بدا على شكل مجمعات سكنية في مناطق حضرية مخصصة لهذا الغرض، وقد برز إلى الوجود نسيج عمراني جديد يحمل في معالمة قيماً ومواصفات عمرانية غريبة عن المعالم العمرانية المحلية².

حيث أن فرنسا لم تتخلف عن استعمال التماثيل لأغراض سياسية التي حركت الدلالة الرمزية المشحونة عن قصد في هذه القطع الحجرية الضخمة مشاعر الجزائريين في العمق، ولقد كتب فرانز فانون عن الحالة الاستعمارية قائلا : "إنها عالم من التماثيل" نصبت في أماكن مختارة لاستراتيجيتها وكان لها أثر قوي جدا³.

¹ - إبراهيم مهيد، القطاع الوهراني...، مرجع سابق، ص 57.

² - عثمان فكار: الاستيطان العمراني الفرنسي في الريف الجزائري مقارنة سوسيو تاريخية، مجلة جامعة دمشق، ع 4، دمشق 2013، ص- ص 289 - 290.

³ - كميل ريسلير، مرجع سابق، ص 133.

إن المجمعات السكنية الحضرية المشيدة من طرف المستعمر، كانت تقام عموماً على محاور أربعة تأخذ شكلاً صليبيّاً، تتوزع عبره الشوارع الرئيسة التي تتفرع منها شوارع ثانوية، أما البنايات بأشكالها المعمارية وبموادها البنائية المميزة كانت تقدم شكلاً واضحاً للعمران الريفي النقي التقليدي¹.

لطمس الهوية العربية الإسلامية أكثر سموا الشوارع والأزقة بأسماء فرنسية مثل: سان بول، سان جان، كليبر، فلوروس، والمقاهي بأسماء مثل: كافي ليون، كافي دينكومرسيشير، إن البعض من كتب من الفرنسيين عن مدينة الجزائر أكد أنّ الفنيين والمعماريين خلال قرن من احتلال المدينة لم تكن لديهم أية فكرة للتمييز بين الوسط والمناخ في فرنسا ونظيره في الجزائر.

كان من بين أولويات السلطات العمومية أولوية تعزيز الشعور بالانتماء الفرنسي للمدينة المستعمرة من أجل تثمين ماضيها اللاتيني، وتوضيح مجد الأمة واستثارة احترام فرنسا والخوف منها وغالباً ما تعثر على أسماء كبيرة من تاريخ فرنسا، فقد كان تغيير أسماء المدن يعكس الرجوع الثقافي إلى الانتماء المسيحي وإلى الانتماء اللاتيني لأفريقيا في صنف كبير منه .

فهناك أسماء مستخلصة من تاريخ إفريقيا، أي من الفرنسيين أو من سبقهم من أباطرة إفريقيا الرومان مثل: ساحة تيرنس، طريق سيبيان المسدود، شارع بليسار، شارع روفيقو في عنابة شارع بيارنيز، شارع المفاجأة، شارع بيلون، أو بأسماء العسكريين مثل: شارع دامريمون، شارع هودر، شارع شاري، شارع بيجو... الخ، كل هذه الأسماء عبارة عن مرايا توضح توجه السياسة الفرنسية بالجزائر المتمثلة في بعث الرومان باعتبارهم أسلاف الفرنسيين بأفريقيا وتأكيد الماضي المسيحي لهم².

¹ - عثمان فكار، مرجع سابق، ص 290.

² - كميل ريسلير، مرجع سابق، ص 134 - 136.

هذا ما شهدته جل مدن القرن التاسع عشر عبر مناطق الوطن التي عايشت التغير العمراني والاقتصادي وإتلاف بنيتها الأساسية الحضارية وتدهور مؤسساتها الإنتاجية والتجارية وزوال المهارات كالعلوم وفقدان المجتمع للطبقة المالكة بتفككها وبالتالي ضرورة تكييف هذه الأخيرة واندماجها في الاقتصاد الاستعماري الجديد والسوق الإنتاجية الجديدة¹.

خلاصة الفصل :

إن سيطرة المستوطنين على الهياكل والأجهزة الاقتصادية جعلهم يحتكرون ويوجهون السياسة الاقتصادية وفقا لمصالحهم، مما أثر على المستوى المعيشي للجزائريين، كما أن القضاء على التعليم التقليدي كان خطوة أساسية لقيام مدرسة أوروبية لأبناء المستوطنين، نتج عنها ظهور مجتمع أوروبي راقي متفوق اجتماعيا، يقابله أغلبية فقيرة من الجزائريين.

¹ - فوزي بودقة : وجه مدينة الجزائر وجوانب من مسارها العمراني ، مجلة إنسانيات ، ع44، مقال بتاريخ: 30 سبتمبر 2009، تاريخ الاطلاع: 22 مارس 2018، ص 7 . <http://journals.openedition.org/insaniyat/2129>

الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع العنصر الأوروبي تطوره وتأثيره على المجتمع الجزائري خلال الفترة الاستعمارية توصلنا النتائج التالية :

- أدركت فرنسا منذ البداية أن بقائها في الجزائر مرهون بتمركز العناصر الأوروبية و لن يكون ذلك إلا بنقل الحياة الأوروبية بوسائلها وهيكلها إلى الجزائر لجعلها طبق الأصل عن النموذج الغربي الفرنسي، ففتحت أبواب الهجرة والاستيطان أمام مختلف الجنسيات من أوروبا بغية تشكيل نسيج اجتماعي جديد سعت من خلاله إلى فرض عقيدتها وثقافتها المختلفة عن عقيدة وثقافة المجتمع الجزائري ونلمس ذلك في تصريح الجنرال كلوزيل: " بالصبر والمثابرة سوف يعيش هنا شعب جديد، وسوف ينمو ويكبر ويزيد بأسرع ما كبر الشعب الذي عبر الأطلسي واستقر في أمريكا منذ بضعة قرون، ولكم أن تتشأوا ما تشأون وكونوا على يقين بأننا سوف نحميكم بكل ما نملك من قوة ".

- لتثبيت دعائم المشروع الاستيطاني سنت فرنسا عدة قوانين تطمح إلى تفكيك الروابط الأسرية وهدم البنية الأساسية وإلغاء الوجود المادي والمعنوي للمجتمع الجزائري، كما عملت على توفير الوسائل المادية من شركات ومصارف وبنى تحتية لبناء نظام اجتماعي خاص بالمستوطنين مقابل نظام اجتماعي خاص بالجزائريين، فكانت خلاصة فكرتها الأساسية أنها تذوّب المسلمين في الحضارة الفرنسية،

- لقد سعى الفرنسيون من خلال بناء القرى الاستيطانية لاختراق المجتمع الجزائري والتغلغل في التجمعات المحلية لتحطيم الأسس التي يقوم عليها تمهيدا لتأسيس مجتمع استيطاني بديل، وبدأت بالعمل لتحقيق ذلك عن طريق الحفاظ على الشخصية المميزة للمجتمع الاستيطاني بحدودها وأسوارها وأراضيها وإيجاد أنماط اجتماعية واقتصادية، وسياسة مغايرة لما هو قائم في المجتمع الجزائري، وسعت إلى تعميق الفجوة بين المجتمعين لتصبح السيطرة والغلبة للمستوطنين الجدد.

- تكوّن بالجزائر مجتمع أوروبي جديد في نمط معيشتة، وأسلوب تفكيره، وطبيعة تركيبته وصفاته نفسيته، كما أن هذا المجتمع أصبح وفي زمن قصير، فريد من نوعه من حيث تعامله وعلاقاته مع السكان الجزائريين، ومع السلطة الفرنسية بباريس، حيث حاولت العناصر الأوروبية مرارا

الانفصال عن الوطن الأم و الاستقلال عنه، كما اتصف هذا المجتمع بسياسة عنصرية فريدة من نوعها فاقت عنصرية أهل فرنسا بفرنسا نفسها.

- إن العمل على تغيير الطابع العرفي للملكية الجماعية وتعميم الملكية الفردية كان الهدف منه تقليص القاعدة المادية للمجتمع الجزائري، وفي الوقت ذاته كان الهدف منها إنشاء قاعدة مادية للمجتمع الاستيطاني، وهذا بإلغاء صفة عدم الانقسام التي كانت تتسم بها أراضي العرش والأراضي العائلية، وبالتالي إضعاف شكلا من أشكال التضامن الاجتماعي فيما بين الأفراد القبيلة بالدفاع عن تلك الأرض.

- إن غرس هيكل زراعي غريب في جسم الاقتصاد الوطني أدى إلى بروز ثنائية اقتصادية أولها القطاع التقليدي الذي كان في أيدي السكان الأصليين يقوم على المجهود العضلي أكثر من الجهد الآلي يستعمل وسائل بسيطة تقليدية الصنع، أما القطاع الثاني هو قطاع المعمرين وهو قطاع يعتمد على وسائل وتقنيات وتجهيزات حديثة، إضافة إلى الدعم والمساعدات التي يتلقاها من طرف المؤسسات المالية المختلفة.

- إن التغيير في نظام المنتجات الزراعية من منتجات معاشية إلى منتجات تجارية موجهة للسوق، على مجموع الأراضي التي انتقلت إلى أيدي طبقة الكولون أدى إلى إخضاعها لمنطق الإنتاج والتبادل الرأسمالي.

- إن سيطرة المستوطنين على الهياكل والأجهزة الاقتصادية جعلهم يحتكرون ويوجهون السياسة الاقتصادية وفقا لمصالحهم، كما استولوا على القروض والدعم المالي للزراعة واستغلالهم لمصالحهم الخاصة تاركين الفرد الجزائري يواجه الأوضاع الاقتصادية الصعبة ضمن قطاع زراعي يفقر لأدنى التقنيات اللازمة لزراعتهم .

- لقد كان من أولى انعكاسات الاستيطان الأوروبي على المجتمع الجزائري تفكيك روابطه الاجتماعية وتنظيمه القبلي مما أدى إلى تغير تركيبته الاجتماعية، بظهور طبقات جديدة.

- إن الوضع الاجتماعي في الجزائر قبل مجيء العناصر الأوروبية كان متماسك بالوحدة في ظل وجود قوة روحية قوية مثلها الدين الاسلامي، وكذا روح القبيلة التي ميزت الارياض وذلك راجع لعوامل تكوينه وتركيبته المشتركة، التي يغلب عليها الطابع الاسلامي، لكن بدخول عناصر

أوروبية جديدة تختلف عنه في عدة نقاط سواء ما تعلق بالدين واللغة والثقافة أحدث اختلالا في توازن البنية الاجتماعية .

- بعد أن كان التعليم في الجزائر قبل الاحتلال الاستيطاني يغلب عليه الطابع الديني أصبح بعده تعليمًا عربيًا وفرنسيًا مختلفًا شكلاً ومضمونًا، فلقد كان القضاء على التعليم التقليدي خطوة أساسية لقيام مدرسة أوروبية لأبناء المستوطنين، من خلال محاربة الثقافة العربية المتركزة في المؤسسات الإسلامية وتوجيه الجزائريين إلى تعليم تطبيقي فقط، من أجل جعلها يد عاملة رخيصة واستغلالها ونشر الثقافة الفرنسية عن طريق تسخير كل الامكانيات المادية والمالية والتقنية لصالح أبناء الأوروبيين، إذ خلقت الإدارة الاستيطانية منهج تعليمي خاص بهم يشبه تماما التعليم السائد في فرنسا ذاتها من حيث المستوى والمناهج الدراسية.
- بسبب برامج التعليم الممنوحة للمستوطنين الأوروبيين نتج عنها ظهور مجتمع أوروبي راقٍ متفوق اجتماعيا يسيطر على ميدان الوظيفة والعمل، ومجتمع جزائري فقير يعاني من تدهور وانخفاض مستوى معيشتة.
- إن ضرب كل ما يتصل بالإسلام من لغة و دين كان جزء من محاولات المبشرين تنصير المجتمع الجزائري وهذه المحاولات أخذت شكل الإغراءات والإعانات مستغلين الظروف المزرية التي عانى منها المجتمع الجزائري.
- إن الجزائريين الذين كانوا يرفضون مقترحات المبشرون يحاربون بحقد وكراهية، والذين يلبون نداءهم يكسبون العطف، لكن لا ينالوا شرف الانتساب إلى النصرانية ولا شرف الانضمام إلى فرنسا بل يبقوا على الرغم من ذلك كاثوليك من الدرجة الثانية، وفرنسيين من الدرجة الثانية، والسبب في ذلك لا يعود إلى ترددهم في قبول التنصير أو الفرنسية، إنما يعود إلى خاصية المجتمع المنغلق الذي بناه المستوطنون الأوروبيون لأنفسهم في الجزائر، وهو يحمل الحقد والبغض والكراهية للجزائريين.
- إن النظام الذي أوجده المجتمع الأوروبي المهيمن في الجزائر يحمل في طياته بذور فناءه ذلك أنه لم يكن يدري أنه باستحوذه على إمكانيات البلاد و تهيمش سكانه، إنما كان يزرع بذور حلول حربٍ كوسيلة أخيرة لإنهاء هذا النظام الاستيطاني المستغل.

- إن خروج فرنسا من الجزائر سببه المستوطنين والظلم والحرمان واللامساواة وتطبيق قوانين جائرة من قبل المستوطنين على المجتمع الجزائري الشيء الذي جعلهم يتوحدون على اختلاف مشاربهم من أجل طرد العنصر الأوروبي.

على الرغم من اجتهادنا في دراسة موضوع تطوره العنصر الأوروبي وتأثيره على المجتمع الجزائري خلال الفترة الاستعمارية، إلا أنه لا يزال في حاجة إلى دراسات أخرى، لذلك نقترح على الطلبة والباحثين التعمق في دراسة هذا الموضوع من جانب تأثير المرأة الأوروبية على المرأة الجزائرية خصوصا في عاداتها وتقاليدها.

ملاحق

الملحق رقم 01: تعداد الوفيات مقابل المواليد في أوساط المستوطنين الأوروبيين في الفترة (1833-1840).

الوفيات	المواليد	عدد السكان إلى غاية 31 ديسمبر	السنوات
221	214	7812	1833
389	344	9750	1834
606	369	11221	1835
738	437	14561	1836
1312	880	23023	1839
1457	1101	26987	1840

الملحق رقم 02: جنسيات المستوطنين في الجزائر سنة 1855.

فرنسيون.....	86.969
إسبان.....	42.569
إيطاليون.....	9.082
مالطيون.....	6.536
ألمان.....	6.040
بلجيكيون وهولنديون.....	404
برتغاليون.....	285
أجناس مختلفة.....	869

المصدر: يحي بوعزيز، سياسة التسلط...، مرجع سابق، ص- ص 19- 20.

الملحق رقم 03: عدد المعمرين سنة 1866.

الدوائر	المعمرون	هكتار	عدد المعمرين لكل 100 هكتار
الجزائر	60.018	91.580	6.553
البلدية	22.003	66.158	3.311
مليانة	4.706	13.922	3.380
وهران	46.514	104.820	4.437
مستغانم	11.217	19.023	5.896
معسكر	3.440	5.761	5.971
تلمسان	5.672	5.966	9.524
قسنطينة	14.352	85.437	1.670
عنابة	16.068	42.909	3.744
قالمة	3.297	14.914	2.210
سكيكدة	15.538	28.152	5.523
سطيف	4.501	29.188	1.542
المجموع	207.326	507.803	

المصدر: ساعد جهاد، مرجع سابق، ص 96.

الملحق رقم 04 : نموذج عن التوسع في الجنوب الغربي وهران - سيدي بلعباس - سنة 1899.

السنة	المركز	المساحة (هكتار)	عدد المعمرين	بلدية تابعة للمركز	ملاحظات
1899	بوخنيفيس	450	53	بلدية كاملة بوخنيفيس - دائرة سيدي بلعباس	توسيع
	لمطار	584	72	بلدية كاملة لمطار - دائرة سيدي بلعباس	توسيع
	بودانس	1403	142	بلدية مختلطة بمكير - دائرة سيدي بلعباس	توسيع
	طابلا	680	96	بلدية مختلطة بمكير - دائرة سيدي بلعباس	توسيع
	بوسوية	584	46	بلدية مختلطة لتلاغ - دائرة سيدي بلعباس	توسيع

المصدر: ساعد جهاد، مرجع سابق ، ص- ص 56.

الملحق رقم 05: المبيعات التي جرت بين الأوروبيين والأهالي.

السنة	ثمن الهكتار المباع من طرف الأهالي	ثمن الهكتار المباع من طرف الأوروبيين
1926	970 فرنك	1400 فرنك
1927	1100 فرنك	1800 فرنك
1928	1400 فرنك	1900 فرنك
1929	–	1890 فرنك
1930	1785 فرنك	2100 فرنك

المصدر: صالح حيمر، مرجع سابق، ص 161.

الملحق رقم 6 : تطور أراضي التابعة لقطاع المعمرين.

السنوات	أراضي البايك هكتار	أراضي المعمرين هكتار	أراضي الملك هكتار
1850	1.500.000	115.000	3.000.000
1880	1.500.000	1.245.000	3.000.000
1900	1.500.000	1.912.000	2.588.000
1920	1.500.000	2.581.000	1.919.000
1940	1.500.000	3.045.000	1.455.000
1954	1.500.000	3.028.000	1.472.000

المصدر: حسن بهلول، مرجع سابق، ص 31.

الملحق رقم 7 : الفئات الاجتماعية الحضرية سنة 1954.

الفئات	الرجال	النساء	المجموع
أرباب العمل	1532	20	1552
حرفيون	27474	2576	30050
أرباب الصيد البحري	331	6	337
أصحاب المهن الحرة	2056	98	2154
موظفون	1822	920	19148
خدم منازل	17308	24710	42018
جيش - شرطة	5583	43	5626
تجار	78069	932	79001
المجموع	150574	29305	179879

المصدر: عبد العزيز فيلالي ، مرجع سابق ، ص 7.

البيلوغرافيا

القرآن الكريم.

أولاً- الكتب.

أ- المصادر العربية:

1. أوهابنسترايت. ج : رحلة العالم الألماني ج.أوهابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس 1145هـ/1732م، تر: ناصر الدين سعيديوني، دار الغرب الإسلامي، تونس (د.س.ن).
2. بريستير إيفه: في الجزائر يتكلم السلاح، تر: عبد الله كحيل، دار نورشاد، الجزائر 2013.
3. الحاج مصالي: مذكرات مصالي الحاج 1898-1938، تر: محمد المعراجي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 2007.
4. خوجة حمدان: المرأة، تح : محمد العربي الزبييري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 2005.
5. دوطوكفيل ألكسي: نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، تر: إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2008.
6. شالر وليام: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر، تع: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.
7. شولي بيار و كلودين: اخترتا الجزائر، تر: قبي زينب، منشورات البرزخ، الجزائر 2013.
8. العقون بن عبد الرحمان: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة 1920-1936، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.
9. بن عمار تومي: الجريمة والفضاعة، تر: عبد السلام عزيزي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر 2013.
10. فرحات عباس: ليل الاستعمار، تر: أبوبكر رحال، دار القصبة، الجزائر 2005.
11. لوكورتوا أندري: جزائر الخمسينيات، تر: عبد القادر بوزيدة، مكتبة لزهاري لبتر للنشر، الجزائر 2013.

12. مامي ألبير: **صورة المستعمرة**، تر: ميشال سطوف، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 2007.

ب- المصادر الأجنبية:

1. O.houdas: **ethnographie d'Algérie**, Leclerc éditeurs, paris 1886.
2. A.berbrugger: **bibliothèque-muse d'Alger**, imprimerie bastide, libraire-éditeur, alger 1864.

ج- المراجع:

1. أبو زيد سرقيس: **تهجير الموارد إلى الجزائر**، ط1، دار أبعاد، بيروت 1994.
2. أجرون شارل روبير: **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919**، ج1، تر: مسعود حاج، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2007.
3. ____: **الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919**، ج2، تر: مسعود حاج وآخرون، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2007.
4. ____: **المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكولونيالية**، ط2، تر: محمد العربي ولد خليفة، منشورات ثالة، الجزائر 2013.
5. ____: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، مج2، تر: محمد حمداوي، دار الأمة، الجزائر 2013.
6. احميده عميراي **آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية على المجتمع الجزائري 1830-1954**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2007.
7. ____: **قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث**، دار الهدى، الجزائر 2005.
8. ____: **موضوعات من تاريخ الجزائر السياسي**، دار الهدى، الجزائر 2003.
9. إفينو باتريك، بلانشايس جون: **حرب الجزائر ملف وشهادات**، ج1، تر: داود سلامنية، دار الوعي، الجزائر 2013.
10. بركات أنيسة: **محاضرات ودراسات تاريخية وأدبية حول الجزائر**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 2008.

11. بطاش علي : الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1830-1900، (د. د.ن) ، الجزائر 2012.
12. بقطاش خديجة: الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830-1871، مطبوعات دحلب، الجزائر 1992.
13. بلاح بشير، لونيسي رابح : تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ج1، دار المعرفة الجزائر 2006.
14. بلحاج صالح : تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، (د . د . ب) 2010.
15. بلعزوز العربي: اللاجنون الإسبان في الجزائر 1936-1962، ط1، دار دزاير أنفو، الجزائر 2013.
16. بليل محمد: تشريعات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1881-1914، دار سنجاق الدين للكتاب، الجزائر (د.س.ن).
17. بهلول حسن: الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر ومبادئ إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر (د.س.ن).
18. بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من بداية الاحتلال وإلى غاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997.
19. بوضرساية بوعزة : سياسة فرنسا البربرية في الجزائر 1830 - 1930 وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة، الجزائر 2010 .
20. بوعزيز يحي: السياسية الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954، عالم المعرفة، الجزائر 2009.
21. ____ : سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007.
22. تركي رابح: التعليم القومي والشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1981.

23. تواتي دحمان: **منظمة الجيش السري بين الحقيبة والنش، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر 2012.**
24. ____: **منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائر، دار قرطبة، الجزائر 2012.**
25. **ثينو سيلفي: تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر، مطبوعات دحلب، الجزائر (د.س.ن).**
26. ____: **تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871، ج1، دار الأمة، الجزائر 2008.**
27. **جونسون كوليت، فرانسيس: الجزائر خارجة عن القانون، تر: محمد المعراجي، دار ثالة، الجزائر 2014.**
28. **جيلالي صاري: تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962، تر: قندوز عباد فوزية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، (د.ب) 2010.**
29. **حباسي شاوش: من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830-1962، دار هومه، الجزائر (د.س.ن).**
30. **حري محمد: الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر: نجيب عياد وآخرون، موفم للنشر، الجزائر 1994.**
31. **حلوش عبد القادر: سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر 2013.**
32. **حماميد حسينة: المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية 1954-1962، ط1، منشورات الحبر، الجزائر 2007.**
33. **خلف التميمي عبد الملك: أضواء على المغرب العربي، دار البصائر، الجزائر 2011.**
34. ____: **الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، عالم المعرفة، الكويت 1983.**
35. **بن داهة عدة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ط1، ج1، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر 2013.**

36. ____: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ج2، ط1، دار المؤلفات، الجزائر 2013.
37. ريسليير كميل: السياسة الثقافية الفرنسية بالجزائر أهدافها وحدودها 1830-1962، ط1، تر: نذير طيار، دار كتابات جديدة للنشر الإلكتروني، (د. ب) 2016.
38. الزيريري محمد العربي: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.
39. ____: الثورة الجزائرية في عامها الاول، ط1، دار البعث، الجزائر 1984.
40. زوزو عبد الحميد: نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، موفم للنشر، الجزائر 2010.
41. سبنسر وليام: الجزائر في عهد ريااس البحر، تع: عبد القادر زبادية، دار القصبة، الجزائر 2007.
42. سعد الله أبو القاسم: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان 1996.
43. ____: الحركة الوطنية الجزائرية، ط4، ج2، دار الغرب الإسلامي، لبنان 1992
سلاماني عبد القادر: الاستراتيجية الفرنسية لإجهاض الدولة الجزائرية الحديثة، دار قرطبة، الجزائر 2013.
44. ____: تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954، ج6، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1998.
45. ____: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.
46. السليمانى أحمد: تاريخ مدينة الجزائر من النواحي الحضارية والاجتماعية والسياسية والثقافية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر (د.س.ن).
47. سيدي صالح حياة: اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871-1895، دار الهدى، الجزائر 2012.

48. الشيخ سليمان: **الجزائر تحمل السلاح**، تر: محمد حافظ الجمالي، دار القصة، الجزائر 2007.
49. عباد صالح: **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930**، ديوان المطبوعات الجامعية، (د.س.ن) قسنطينة.
50. ____: **الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830**، ط3، دار هومة، الجزائر 2007.
51. ____: **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر 1870-1900**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984.
52. ____: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، م.م.و.م.، الجزائر 1994.
53. عدي الهواري: **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1960**، ط1، تر: جوزيف عبد الله، دار الحداثة، لبنان 1983.
54. العسلي بسام: **المقاومة الجزائرية للاستعمار الفرنسي**، ط1، دار النفائس، (د.ب) 1980.
55. العقاد صلاح: **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر**، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر 1993.
56. علمي سعيد: **الاستعمار والعمران السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر**، ج2، دار الخطاب، الجزائر 2013.
57. عمورة عمار: **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1، دار الريحان، الجزائر 2002.
58. غولديغر أني راي: **جذور حرب الجزائر 1940-1945**، تر: وردة لبنان، دار القصة للنشر، الجزائر 2005.
59. الفاسي علال: **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، ط6، مطبعة النجاح، الدار البيضاء 2003.
60. فافلييري لورا فيشيا: **أرشيف الفاتيكان السري حول غزو الجزائر من قبل القوات الفرنسية لشارل العاشر أو الحرب الصليبية المجهولة**، تر: حميد عبد القادر، عالم الأفكار، (د.ب) 2013.

61. فضة بن حورية مايا: الجزائر في عهد الحاكم العام نايجلان 1948-1951، منشورات الجزائر 2015.
62. فيلاي عبد العزيز: اعتداء اليهود على أهل قسنطينة سنة 1934، دار الهدى، الجزائر 2014.
63. قداش محفوظ: تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ج1، تر: امحمد البار، دار الأمة، الجزائر 2011.
64. قنان جمال: التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الإستعمار 1830-1944، دار هومه، الجزائر 2007.
65. كاتب كمال: أوروبيون، أهالي ويهود الجزائر 1830-1962، تر: رمضان زيدي، دار المعرفة، الجزائر 2011.
66. كوليت، فرانسيس جونسون: الجزائر خارجة عن القانون، تر: محمد المعراجي، دار ثالة، الجزائر 2014.
67. لوكور غرانميزون أوليفي: الاستعمار الإبادة تأملات في الحرب والدولة الاستعمارية، تر: نورة بوزيدة، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2007.
68. لونيسي رابح: تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900، ج1، دار المعرفة، الجزائر 2010.
69. المدني أحمد توفيق: كتاب الجزائر، عالم المعرفة، الجزائر 2010.
70. ____: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 2001.
71. مرابط يحيوي مسعودة: المجتمع المسلم والجماعات الأوروبية في جزائر القرن العشرين، مج 2، دار هومة، الجزائر 2010.
72. معوشي آمال: يهود الجزائر الاحتلال الفرنسي 1830-1870، دار الإرشاد، الجزائر 2013.
73. مناصرية يوسف: النشاط الصهيوني في الجزائر 1897-1962، ط1، دار البصائر، الجزائر 2009.
74. مهديد إبراهيم: القطاع الوهراني ما بين 1850-1919، دار الأديب، الجزائر 2006.

75. واعلي الطاهر: التعليم التبشيري في الجزائر 1830-1904، مطبوعات دحلب، الجزائر 1997.

ثانيا - المجلات.

1. أسامة صاحب المنعم : الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1962-1830 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال ، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، ع 3،، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، جامعة بابل (د.س.ن.).

2. بودقة فوزي: وجه مدينة الجزائر وجوانب من مسارها العمراني ، مجلة إنسانيات ، ع44، مقال بتاريخ: 30 سبتمبر 2009، تاريخ الاطلاع: 22 مارس 2018.

3. التميمي عبد الجليل: دور المبشرين في نشر المسيحية بتونس 1881-1830، ع3، المجلة التاريخية المغربية، جانفي 1975.

4. تيته ليلي: تطور البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري خلال القرن 19، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع17، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الإنسانية ، جامعة الحاج لخضر، باتنة / ديسمبر 2014.

5. صحراوي بن كمال: يهود الجزائر بين الإدارة الفرنسية والحركة الصهيونية، مجلة الخلدونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، ع6، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون، تيار 2013.

6. فكار عثمان: الاستيطان العمراني الفرنسي في الريف الجزائري مقارنة سوسيوثقافية، مجلة جامعة دمشق، ع4، جامعة دمشق، دمشق 2103.

7. فيلاي عبد السلام: هيكلية المجتمع الجزائري المعاصر بين النزعتين الحضرية والريفية، مجلة التواصل، ع24، قسم العلوم السياسية، جامعة باجي مختار، عنابة / جوان 2009.

8. مبخوتة سهام: زراعة الكروم وإنتاج الخمر في الجزائر 1870-1939 قراءة في الواقع والانعكاسات، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع 11، جامعة مصطفى اسطبولي، معسكر / ديسمبر 2016.

9. محمد سيد أشرف صالح: المراكز الثقافية في دار السلطان (الجزائر) أواخر العهد التركي، مجلة أمارا باك، ع 7، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم وتكنولوجيا 2013.

10. مهديد إبراهيم: **الأرستقراطية التقليدية الوهرانية خلال القرن 19 والرأسمالية الاستعمارية**، ع4، مجلة الإنسانيات، مقال بتاريخ: 30 أبريل 1998.

ثالثا - الرسائل الجامعية :

1. أحمد حسان: **التغيرات الاقتصادية و الاجتماعية بمنطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية 1847-1900**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث المعاصر، إشراف موفقس محمد، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإسلامية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2014 - 2015.

2. بختاوي خديجة: **التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في عمالة وهران 1870-1939**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عبد المجيد بن نعيمة، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2011 - 2012.

3. بناي سامية، العابدي أسماء: **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1830-1900**، رسالة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف عبد الرحمان تونسلي، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي، خميس مليانة 2016-2017.

4. بوسعادة خيرة: **التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للجزائريين 1936-1939** ، ملخص مذكرة ماجستير ، قسم العلوم السياسية ، جامعة وهران (د.س).

5. حبرو بن راضية: **المكاتب العربية ودورها في إنجاح السياسة الفرنسية بالجزائر 1844-1900**، رسالة ماستر في تخصص التاريخ المعاصر، إشراف: الأمير بوغدادة، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012 - 2013.

6. داود بن أحمد: **المقاومة الثقافية للاستعمار الفرنسي في كل من الجزائر والمغرب من خلال التعليم 1920-1954**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف شيخ بوشيخي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة أحمد بن بلة ، وهران (1) 2016 - 2017.

7. دبي رابح: السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر ودور جمعية العلماء المسلمين في الرد عليها 1830-1962، رسالة دكتوراه في علوم التربية، إشراف الطيب بالعربي، قسم علم النفس وعلوم التربية ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر(2) 2010- 2011.
8. رمضان سلوان رشيد : الأوضاع الاجتماعية الجزائرية في خلال الاحتلال الفرنسي 1830- 1871، رسالة دكتوراه، إشراف مؤيد محمود حمد المشهداني، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة تكريت 2013.
9. ساعد جاهد: السياسة الاستيطانية في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري 1830 - 1900، رسالة ماستر في التاريخ المعاصر، إشراف: ميسوم بلقاسم، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012- 2013.
10. شاوش بن محمد: التعليم في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1870، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف بن يوسف تلمساني، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 2007- 2008.
11. صالحي توفيق: المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 1838-1962، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: فاطمة الزهراء قشي، قسم تاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة 2008/2009.
12. فركوس صالح :التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر وآثارها على المجتمع الجزائري ، مشروع البحث في إطار البرنامج الوطني للبحث، قسم التاريخ والآثار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة 8 ماي 1945 ، قالمة 2015.
13. قريشي محمد: الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري 1945-1954، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عمار بن سلطان، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر 2002- 2001.

14. قنانش محمد: الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينيات 1929-1939، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: إبراهيم مهديد، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية الحضارة الإسلامية والعلوم الإنسانية، جامعة وهران 2007/2008.
 15. قنون حياة: اللاجئين الإسبان السياسيون في الغرب الجزائري 1936-1962، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: فغور دحو، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية، جامعة وهران 2010-2011.
 16. لمقدم عمر: تجارة الجزائر مع فرنسا خلال الحرب العلمية الثانية 1939-1945، رسالة ماستر تخصص التاريخ المغرب الحديث ومعاصر، إشراف: سعيدة عمان، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والاجتماعية، جامعة الوادي 2013-2014.
 17. يزيز عيسى: السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر 1830-1914، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف: الغالي غربي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2008-2009.
- رابعا - جريدة المجاهد :

1. ما لم تقرأه عن المظاهرات الجزائر، ع 87 / الاثنين 16 جانفي 1961.
2. الأوروبيون يواجهون الواقع المر، ع 40 / الخميس 16 أفريل 1959.
3. الفاشلون، ع 95 / الاثنين 8 ماي 1961.
4. الأقليات الأوروبية في الجزائر بين الأمس والغد، ع 51 / الاثنين 21 سبتمبر 1959.
5. أوروبيو الجزائر مشكلتهم ، ماضيهم ، مستقبلهم، ع 110 / الاثنين 11 ديسمبر 1961.

6. من 8 ماي 1945 ... إلى ثورة 1 نوفمبر 1954، ع 23 / الأربعاء 7 ماي 1958.

خامسا - الملتقيات:

1. داود بن نصر الدين: أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف ، الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962 ، منشورات وزارة المجتهدين، الجزائر 2007.

2. عمري الطاهر: أليات الإستعمار الاستيطاني الأوروبي في الجزائر وليبيا، أعمال الندوة العلمية الأولى في جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة، دار الهدى، الجزائر ماي 2008 (د.س.ن).
- سادسا - المواقع الإلكترونية:
1. أحمد برقاي: أرستقراطية الفكر، صحيفة العرب، مقال بتاريخ 2016/2/9، تم الاطلاع: الاثنين 14 ماي 2018، سا 16:00. www.alarab.co.uk
2. أحمد محمد عاشور: النظام الرأسمالي: مفهومه وأسسهِ وعيوبهِ، ، قسم إدارة واقتصاد، ثقافة ومعرفة، شبكة الألوكة، مقال بتاريخ: 2016/5/ 21 ، تم الاطلاع: 2018/5/14، سا 15:30، www.alukah.net
3. مجهول مؤلف : دور المؤسسات المالية في دعم الاستعمار، قسم التاريخ، منتدى العلوم الاجتماعية والانسانية، منتديات الجامعة والبحث العلمي، منتديات الجلفة، 5/7 / 2010 ، الساعة 23:32 ، تاريخ الاطلاع: الخميس 4 ماي 2018، سا 12:00. www.djelfa.info/vb/showthread
4. مجهول مؤلف: ما الفرق بين الارستقراطية والبرجوازية، موسوعة وزى وزى، تم الاطلاع: السبت 12 ماي 2018. www.weziwezi.com

فهرس المحتويات

العنوان رقم الصفحة

شكر وعرفان

قائمة المختصرات

مقدمة.....6

الفصل التمهيدي

المجتمع الجزائري عشية الاحتلال الفرنسي وإرهابات المشروع
الاستيطاني.

المبحث الأول : أوضاع المجتمع الجزائري عشية الاحتلال الفرنسي.

المطلب الأول : الوضع الاجتماعي.....13

أ- عدد السكان.....13

ب- التركيبة السكانية.....14

ج- أنماط معيشة السكان.....16

المطلب الثاني : الوضع الثقافي.....17

المطلب الثالث: الوضع الاقتصادي.....19

المبحث الثاني : إرهابات المشروع الاستيطاني.

المطلب الأول : دعاة الاستيطان.....21

المطلب الثاني : المشاريع الأوروبية بالجزائر.....24

الفصل الأول

المجتمع الأوروبي بالجزائر.

المبحث الأول : ماهية العنصر الأوروبي.

المطلب الأول : الأصول.....28

المطلب الثاني : أصل التسمية 31

المطلب الثالث : أسس تدعيم العنصر الأوروبي.....34

المبحث الثاني : التطور الديمغرافي للعنصر الأوروبي.....43

المطلب الأول : المرحلة الأولى 1830-1870.....43

المطلب الثاني : المرحلة الثانية 1870-1939.....50

المطلب الثالث : المرحلة الثالثة 1939-1962.....52

المبحث الثالث : التوزيع الجغرافي للعنصر الأوروبي.

المطلب الأول: المعمرون في منطقة الشرق (الأوراس).....54

المطلب الثاني: المعمرون في منطقة الوسط (الحضنة).....55

المطلب الثالث: المعمرون في غرب البلاد (منطقة سيدي بلعباس).....56

الفصل الثاني

الأحوال الاجتماعية والسياسية للمستوطنين.

المبحث الأول : العلاقات الإجتماعية للمستوطنين.

المطلب الأول : علاقة المستوطنين فيما بينهم.....59

المطلب الثاني : علاقة المستوطنين بالجزائريين المسلمين.....63

المطلب الثالث : علاقة اليهود بالمستوطنين والجزائريين.....68

أ- علاقة اليهود بالمستوطنين.....68

ب- علاقة اليهود بالجزائريين.....70

المبحث الثاني : العلاقات السياسية للمستوطنين.

المطلب الأول : علاقة المستوطنين بفرنسا.....73

المطلب الثاني : علاقة المستوطنين بالمكاتب العربية.....78

الفصل الثالث

تأثير العنصر الأوروبي على الاقتصاد الجزائري .

المبحث الأول : المعمرون وتأثيرهم على القطاع الزراعي .

المطلب الأول : تكوين الملكية الفردية.....84

أ- فرنسة الأراضي الجزائرية وخضوعها لأحكام القانون الفرنسي.....84

ب- تركيز الملكية العقارية.....86

ج- تجزئة أراضي الفلاحين.....88

المطلب الثاني: تغيير بنية القطاع الزراعي التقليدي.....

أ- الدخول في المجال النقدي.....90

ب- إحداث تراكم أولي للرأسمال.....92

ج- تعديل العلاقات الإنتاجية التقليدية.....93

د- تحول الفلاحين إلى خمّاسين ومزارعين وعمال أجراء.....94

المطلب الثالث: تدهور القطاع الفلاحي الجزائري.....95

أ- تراجع الزراعات التقليدية.....95

ب- تراجع نشاط تربية الحيوان.....97

المبحث الثاني: تطور الهيكل الزراعي للمعمرين.

المطلب الأول : نمو المزروعات التجارية.....99

أ- زراعة الكروم.....99

ب- زراعة التبغ.....102

المطلب الثاني : مقارنة بين القطاع التقليدي والقطاع الحديث.....103

المبحث الثالث: تأثير المستوطنون الأوروبيون على القطاع الصناعي.

المطلب الأول: الصناعة التقليدية في ظل التغيرات الاقتصادية الجديدة.....109

المطلب الثاني : كونيالية الصناعة المحلية.....112

أ- الصناعة التحويلية.....112

ب- الصناعة الاستخراجية.....114

الفصل الرابع

تأثير العنصر الأوروبي على المجتمع الجزائري .

المبحث الأول : التحولات الإجتماعية .

المطلب الأول : تفكك النظام الاجتماعي التقليدي.....117

أ- تفتيت القبائل 117

ب- تلاشي الأرستقراطية التقليدية 118

المطلب الثاني: ظهور طبقات اجتماعية جديدة.....121

أ- طبقات المجتمع الريفي.....121

ب- طبقات المجتمع الحضري.....123

المطلب الثالث : تأثير تطور العنصر الأوروبي على الأهالي.....	126
أ- تدني المستوى المعيشي.....	126
ب- تدهور أوضاع العمال الجزائريين.....	128
ج- الهجرة	130
المبحث الثاني : تأثير المستوطنين الأوروبيين على الحياة الثقافية .	
المطلب الأول : المستوطنون وتعليم الجزائريين.....	131
أ- القضاء على التعليم التقليدي	131
ب- موقف العناصر الأوروبية من تعليم الجزائريين.....	133
المطلب الثاني : محاولات التصير.....	136
المطلب الثالث : فرنسة المحيط العمراني.....	141
الخاتمة	145
ملاحق.....	150
البيبلوغرافيا.....	158
فهرس المحتويات.....	171